١٢

بسم الله الرحمن الرحيم



دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم

المحاسبة

(فرع الريادة والأعمال)

فريق التّأليف:

د. شاكر الشلالفة (منسقاً)
د. صبري مشتهى
د. يوسف حسان
أ. محمد سالم
أ. محمود الزهور
أ. رندة الطويل



قررت وزارة التربية والتعليم في دولة فلسطين
تدريس هذا الكتاب في مدارسها بدءاً من العام الدراسي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م

الإشراف العام

رئيس لجنة المناهج د. صبري صيدم
نائب رئيس لجنة المناهج د. بصري صالح
رئيس مركز المناهج أ. ثروت زيد

الدائرة الفنية: إشراف فني كمال فحماوي
تصميم فني أسحار حروب

تحكيم علمي د. هاشم راتب
تحرير لغوي أ. وفاء الجيوسي
متابعة المحافظات الجنوبية د. سمية النّخالة

الطبعة الأولى
٢٠٢٠م / ١٤٤١هـ

جميع حقوق الطبع محفوظة ©

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم
مركز المناهج

حي الماصيون، شارع المعاهد
ص. ب 719 – رام الله – فلسطين
pcdc.edu.ps | pcdc.mohe@gmail.com

mohe.ps | mohe.pna.ps | moehe.gov.ps
.com/MinistryOfEducationWzartAltrbytWaltlym
فاكس +970-2-2983250 | هاتف +970-2-2983280

تـقـديـم

يتصف الإصلاح التربوي بأنه المدخل العقلاني العلمي النابع من ضرورات الحالة، المستند إلى واقعية النشأة، الأمر الذي انعكس على الرؤية الوطنية المطورة للنظام التعليمي الفلسطيني في محاكاة الخصوصية الفلسطينية والاحتياجات الاجتماعية، والعمل على إرساء قيم تعزز مفهوم المواطنة والمشاركة في بناء دولة القانون، من خلال عقد اجتماعي قائم على الحقوق والواجبات، يتفاعل المواطن معها، ويعي تراكيبها وأدواتها، ويسهم في صياغة برنامج إصلاح يحقق الآمال، ويلامس الأماني، ويرنو لتحقيق الغايات والأهداف.

ولما كانت المناهج أداة التربية في تطوير المشهد التربوي، بوصفها علماً له قواعده ومفاهيمه، فقد جاءت ضمن خطة متكاملة عالجت أركان العملية التعليمية التعلمية بجميع جوانبها، بما يسهم في تجاوز تحديات النوعية بكل اقتدار، والإعداد لجيل قادر على مواجهة متطلبات عصر المعرفة، دون التورط بإشكالية التشتت بين العولمة والبحث عن الأصالة والانتماء، والانتقال إلى المشاركة الفاعلة في عالم يكون العيش فيه أكثر إنسانية وعدالة، وينعم بالرفاهية في وطن نحمله ونعظمه.

ومن منطلق الحرص على تجاوز نمطية تلقّي المعرفة، وصولاً لما يجب أن يكون من إنتاجها، وباستحضار واعٍ لعديد المنطلقات التي تحكم رؤيتنا للطالب الذي نريد، وللبنية المعرفية والفكريّة المتوخّاة، جاء تطوير المناهج الفلسطينية وفق رؤية محكومة بإطار قوامه الوصول إلى مجتمع فلسطيني ممتلك للقيم، والعلم، والثقافة، والتكنولوجيا، وتلبية المتطلبات الكفيلة بجعل تحقيق هذه الرؤية حقيقة واقعة، وهو ما كان له ليكون لولا التناغم بين الأهداف والغايات والمنطلقات والمرجعيات، فقد تآلفت وتكاملت؛ ليكون النتاج تعبيراً عن توليفة تحقق المطلوب معرفياً وتربوياً وفكرياً.

ثمّة مرجعيات تؤطّر لهذا التطوير، بما يعزّز أخذ جزئية الكتب المقررّة من المنهاج دورها المأمول في التأسيس؛ لتوازن إبداعي خلّاق بين المطلوب معرفياً، وفكرياً، ووطنياً، وفي هذا الإطار جاءت المرجعيات التي تم الاستناد إليها، وفي طليعتها وثيقة الاستقلال والقانون الأساسي الفلسطيني، بالإضافة إلى وثيقة المنهاج الوطني الأول؛ لتوجّه الجهد، وتعكس ذاتها على مجمل المخرجات.

ومع إنجاز هذه المرحلة من الجهد، يغدو إزجاء الشكر للطواقم العاملة جميعها؛ من فرق التأليف والمراجعة، والتدقيق، والإشراف، والتصميم، وللجنة العليا أقل ما يمكن تقديمه، فقد تجاوزنا مرحلة الحديث عن التطوير، ونحن واثقون من تواصل هذه الحالة من العمل.

وزارة التربية والتعليم

مركز المناهج الفلسطينية

آذار / ٢٠١٨م

مـقـدمـة

يأتي كتاب المحاسبة للصف الثاني عشر لفرع الريادة والأعمال، كإحدى الحلقات الهامة من سلسلة الكتب والمقررات المدرسية لهذا الفرع، والذي تزايد الاهتمام به في دولة فلسطين، باعتباره أحد التخصصات الجديدة التي أنشأتها الوزارة، تماشياً مع حاجة سوق العمل، حيث سعت وزارة التربية والتعليم، إلى النهوض بعمليتي التعليم والتعلُّم، بما يتوافق ومتطلبات هذا السوق، فجعلته مُلامِساً للسياق الحياتي للطلبة، في الوقت نفسه، سعت الوزارة لتحقيق نقلة نوعية في الطلبة؛ بالانتقال بهم من مجرد متلقين للمعرفة، إلى طلبة مُنتجين لها؛ من خلال مشاركتهم الفاعلة في أنشطتها وعمليات صُنعِها.

ولما كان تقدم الدول - بشكل عام- يُقاس بمدى التقدم في نوعية مخرجات مؤسساتها، وبالذات في الدول النامية، التي تعاني من مشكلات وهموم اقتصادية ومالية مشتركة؛ كالبطالة وصعوبة الحصول على التمويل اللازم، يُنظر إلى إدارة المال وحُسن استثماره بعد الحصول عليه، أهم من عملية تجميع هذا المال في صناديق الشَّركة وحساباتها؛ أي أن كفاءة الشَّركات في عصر المنافسة الشديدة في سوق العمل، تعتمد على حُسن استثمارها لمواردها الاقتصادية، وبالذات الموارد المالية منها، والتي تُعد الشريان الرافد لأنشطتها، فالموارد البشرية في المُنشَأة مثلاً تحتاج إلى التأهيل والتدريب والتحفيز المستمرين، والتكنولوجيا المُدخلة إلى الشَّركة، تحتاج إلى رأس المال اللازم، علماً أن هذه الحاجة متباينة بين الشَّركات؛ تبعاً لطبيعة نشاطها وبيئة عملها، وشكلها القانوني.

لقد تم تضمين هذا الكتاب تطبيقات وأنشطة عملية وقضايا نقاش وأسئلة تفكير وحالات دراسية، سعياً لإمطار فِكر الطلبة بأفكار ريادية لمشاريع اقتصادية بتوليفة تمويل مناسبة، تُسهم في تسليح الطلبة بالكفايات والمهارات المحاسبية الرِّياديّة، ليحدث بذلك التُعلُّم الفاعل، ويتحقق بذلك الصقل للمعلومة النظرية لدى الطالب بالخبرة العملية، والقدرة على التحليل الرقمي.

ولقد تضمن هذا الكتاب ست وحدات دراسة؛ ففي **الوحدة الأولى** تناولنا مدخل إلى الشَّركات، من حيث: مفهوم الشَّركة، وخصائص شركات الأشخاص وشركات الأموال، والتمييز بينها، مع الإلمام بحقوق الشُّركاء أو المُساهمين فيها، علاوة على أركان عقد الشَّركة، وأساس تكوينها، أما في **الوحدة الثانية**، فكانت بعنوان تكوين شركات التَّضامُن، تطرقنا فيها إلى المعالجة المحاسبية المتعلقة بتكوين الشَّركة، وأشكال رأس المال فيها، وجوانب العلاقة المالية بين الشَّريك والشَّركة، وإعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي لها.

أما في **الوحدة الثالثة**، فقد تناولنا التغيير في عقد شركة التَّضامُن، من حيث: زيادة رأس مال الشَّركة، وكذلك تخفيضه، والمعالجة المحاسبية لذلك، وفي **الوحدة الرابعة**، تطرقنا لمسألة تصفية شركة التَّضامُن؛ من حيث مفهوم وأسباب التصفية وإجراءاتها، ونتيجة التصفية؛ سواءً كانت ربحاً أو خسارة، وإعداد قائمة التصفية والقيود المحاسبية المتعلقة بذلك.

وخُصصت **الوحدة الخامسة**، لرأس مال الشَّركة المُساهمة العامة، من حيث التأسيس وإجراءاته، والمعالجة المحاسبية له ولعمليات الاكتتاب والتخلف عن السداد، والتعديل على رأس مال الشَّركة المُساهمة العامة؛ سواءً بالزيادة أو التخفيض، وفي **الوحدة السادسة**، تم تناول القوائم المالية الختامية في الشَّركة المُساهمة العامة؛ قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التَغيُّر في حقوق المُلكيّة.

والله نسأل، أن يكون عملنا هذا خالصاً لوجه الله أولاً، ومحفوفاً بالنجاح ثانياً، آملين من زملائنا المعلمين وإخواننا المشرفين التربويين ومستخدمي هذا الكتاب، تزويدنا بالتغذية الراجعة البناءة، فنحن على استعداد تام لتقبل أية ملحوظات يُهدينا إياها مُستخدمي هذا الكتاب وقرائه، بحيث تُسهم في إغنائه، وتزيد من الدقة العلمية فيه، ليخرج بحلة قشيبة، لتحقيق أعلى درجات الجوْدة في الكتاب المدرسي في الطبعات اللاحقة.

والله ولي التوفيق.

فريق التأليف

المحتويات

الوحدة 1 مدخل إلى الشَّركات — Introduction to Companies

الدرس الأول: ماهيّة الشَّركات Companies Essence 4

الدرس الثاني: شركات الأشخاص Partnerships 11

الدرس الثالث: شركات الأموال Corporations 18

الوحدة 2 تكوين شركة التَّضامُن — Formating a Partnership

الدرس الأول: رأس مال شركة التَّضامُن Partnership Capital 28

الدرس الثاني: الحسابات المتعلّقة بالشُّركاء Partnership Accounting 40

الدرس الثالث: الحسابات الختاميّة وقائمة المركز الماليّ Statement of Finacial Position 55

الوحدة 3 التغيير في عقد شركة التَّضامُن — Modifying in Partnership Contract

الدرس الأول: زيادة رأس المال Capital Increase 70

الدرس الثاني: تخفيض رأس المال Capital Reduction 78

الوحدة 4 تصفية شركة التَّضامُن — Liquidation of a Partnership

الدرس الأول: ماهيّة التصفية Liquidation Essence 90

الدرس الثاني: نتيجة التصفية Liquidation Result 99

الوحدة 5 رأس مال الشَّركة المُساهمة العامّة — Corporation Capital

الدرس الأول: تأسيس الشَّركة المُساهمة العامّة Corporate Formation 114

الدرس الثاني: تكوين رأس مال الشَّركة المُساهمة العامّة Corporate Capital Formation 123

الدرس الثالث: التخصيص والتخلُّف عن سداد الأقساط Allotment and Defult on Installment Payment 130

الدرس الرابع: تعديل رأس مال الشَّركة المُساهمة العامّة Adjustment of Corporation Capital 138

الوحدة 6 القوائم الماليّة في الشَّركة المُساهمة العامّة — Financial Statements in Corporation

الدرس الأول: قائمة الدَّخل Income Statement 156

الدرس الثاني: قائمة المركز الماليّ للشَّركة المُساهمة العامّة Statement of Financial Position 166

الوحدة الأولى



مدخل إلى الشَّركات

Introduction to Corporations

نَتأمّلُ ثمّ نُناقشُ:

الشَّركات هي مجمع التنمية الاقتصاديّة والاستثمار.

يُتوقَّع من الطلبة بعد الانتهاء من دراسة هذه الوَحدة، أن يكونوا قادرين على اختيار الشكل القانونيّ لمشروع اقتصاديّ، ويتحقّق ذلك من خلال المَهمّات الآتية:

- تحليل حالة دراسيّة، وتنفيذ نشاط عن ماهيّة الشَّركة، وأساس تكوينها.
- تنفيذ نشاط عن أركان عقد شركة الأشخاص.
- تنفيذ نشاط عن أساس تكوين الشَّركات في اقتصاد الدولة.
- تنفيذ نشاط عن أنواع شركات الأشخاص.
- تحليل حالة دراسيّة عن خصائص شركة التَّضامُن، وأسباب تصفيتها وفسخها.
- تنفيذ نشاط عن خصائص شركة التَّوصية البسيطة، وحقوق الشُّركاء فيها.
- تحليل حالة دراسية عن خصائص شركة المحاصّة، وحقوق الشُّركاء فيها.
- تنفيذ أنشطة عن أنواع شركات الأشخاص، والتمييز بين أنواع شركات الأموال.
- تنفيذ أنشطة عن خصائص شركات الأموال، والتمييز بينها وبين شركات الأشخاص، من منطلق أحكام قانون الشَّركات الفلسطينيّ.
- طرح قضايا نقاش وبحث عن خصائص بعض أنواع الشَّركات المُساهمة العامّة.

الدرس الأوّل

ماهيّـة الشَّركات

Companies Essence

تُعدّ الشَّركات الركيزة الأساسيّة للتنمية والاقتصاد القوميّ في الدولة؛ لِما لها من أهميّة في جذب مدَّخَرات المواطنين، وإعادة استثمارها في الاقتصاد الوطنيّ، فالشَّركات أيّاً كان نوع نشاطها؛ تجاريّاً أو خدميّاً أو إنتاجيّاً، تُسهم في رفع المستوى المعيشيّ للأفراد؛ من خلال تحسين دخول أفراد المجتمع، لقاء انخراطهم وإسهامهم في أنشطتها، وفي عجلَتي الإنتاج والخدمة، فما المقصود بالشَّركات؟ وما أركان عقدها؟ وما أساس تكوين كلٍّ منها؟ هذا ما تمّ تناوله في هذا الدرس، كما يأتي:

مفهوم الشَّركة Company Concept:

عَرَفَتْ مختلف المجتمعات على مرّ العصور فكرة الشَّركة، التي تقوم على أساس تجميع الأموال والجهود على شكل مشروعات؛ للتغلّب على مشكلة نقص القدرة الفرديّة للقيام بمشاريع ذات مردود اقتصاديّ كبير، فنتيجة لتطوُّر المشاريع الاقتصاديّة، وحاجتها لرؤوس أموال ضخمة، وعجز الأفراد عن تَحَمُّل أعباء القيام بها وحدهم، برزت الحاجة للشركات، ولتوضيح ذلك، نتناول الحالة الدراسيّة الآتية:

حالة دراسيّة (1): الشمع المُعطَّر





يعمل رائد وزيدان في شركة كبرى، في مدينة حيْفا الفلسطينيّة، وهم أصدقاء عمل منذ فترة زمنيّة، وكان لديهما طموح بتكوين مشروع خاصّ بهما، لصناعة الورد المُعطّر من مادّة الشمع بأشكاله المختلفة، باعتبار أنّ مادّة الشمع وفيرة، وثمنها زهيد، وتطلَّب هذا رأس مال قدره (30000) دينار، قُسِّم بينهما بالتساوي، وبالتالي طُلب منهما إيداع ما عليهم نقداً في حساب الشَّركة الجديد بالمصرف، علماً بأنّه لم يكن هناك اتّفاقيّة شراكة بينهما.

قام الشَّريك رائد بإيداع الحصّة المطلوبة منه في حساب الشَّركة في المصرف، بينما الشَّريك زيدان لا يملك إلّا (8000) دينار، ولكن لديه إمكانيّة الحصول على بقيّة المبلغ من خلال أخيه (غيث)، الذي عرض عليه الشراكة من طرفه، وقام بإعطائه المبلغ المتبقّي، علماً أنّ الشَّريك رائد لم يعلم بأمر شراكة غيث المخفيّة عن طريق أخيه، ولا يعرف عنه أيّة معلومات، وقام الشَّريك زيدان بإيداع كامل المبلغ في المصرف.

بعد عدّة شهور من عمل المشروع، أصبح غيث منزعجاً؛ كونه لم يحصل على عائد، فطلب الاطّلاع على الحسابات في دفاتر الشَّركة، فهو في ظنّه شريك لهما، ومن حقّه الاطّلاع على جميع حساباتها، وقابل الشَّريك رائد هذا الطلب بالرفض، واتّفقا على مراجعة محامٍ لحلّ الخلافات بينهما، وأصبحت الشَّركة مهدّدة بالإغلاق.

المطلوب الإجابة عن التساؤلات الآتية:

س1: ما نوع الشَّركة التي تمّ تكوينها في الحالة الدراسيّة؟

س2: كم عدد الشُّركاء في مشروع الشمع المُعطّر؟

س3: كم تبلغ حصّة الشَّريك زيدان في الشَّركة كشريك متضامن؟

س4: هل يجوز أن يكون في الشَّركة شُركاء مُستترون؟

س5: هل يكفي وجود الثقة المتبادلة بين الشُّركاء لتأسيس الشَّركة؟

س6: برأيك: هل مطلب غيث الاطلاع على حسابات الشَّركة قانونيّ ؟ ولماذا؟

س7: هل يجوز أن تكون الحصّة في شركة الأشخاص لقاء جهد، أو عمل يقوم به الشَّريك؟

تنبيه !!!: إخفاء بعض الشَّركة للدفاتر المحاسبيّة، هو نوع من التعدّي على حقوق المواطنين.

نلاحظ، أنّ الشُّركاء في الشَّركة الواردة في الحالة الدراسيّة، كانوا أشخاصاً طبيعيّين، وعددهم قليل؛ لذا فهي شركة أشخاص، رأسمالها قليل وعدد العاملين فيها كذلك، وهي **شركة عادية عامّة** (تضامن)، تقوم على المعرفة والثقة المتبادلة بين الشُّركاء، ومن جهة ثانية، يجوز أن يكون في الشَّركة نوعان من الشُّركاء؛ شركاء طبيعيّون ظاهرون، وشركاء طبيعيّون مُستترون، وعندها تُسمّى الشَّركة باسم **شركة المَحاصة**، والتي سيتمّ الحديث عنها في الدروس اللاحقة من هذه الوحدة، فمصطلح **شركة** يُعبِّر عن الوحدة الاقتصادية غير المملوكة لفرد واحد، وإلّا أُطلِق على هذه الوحدة الاقتصادية المُنشَأة الفرديّة.

قد يُقدِّم الشَّريك حصّته في رأس مال شركات الأشخاص، على شكل نقديّ، أو عينيّ، أو أصول وخصوم مُنشَأة فرديّة، أو جهد، أو عمل يقوم به الشَّريك، ولكن من الناحية المحاسبيّة لا يتمّ إجراء قيود محاسبيّة بالنسبة لحصّة العمل، بل يُكتفى بالإشارة إلى أنّ: الشَّريك (فُلان) مُشارك بمجهوده، نظير نسبة معيّنة من الأرباح، سيحصل عليها عند تحقيق الشَّركة صافي ربح، فإذا حقّقت الشَّركة أرباحاً، يتمّ توزيعها على الشُّركاء وفقاً للعقد المُبرم بينهم، وتبعاً لسياسة الشَّركة؛ **فالشَّركة** وحدة اقتصاديّة مملوكة مُلكيّة جماعيّة لمجموعة من الأفراد؛ سواءً كانت على شكل شركة أشخاص، أو على شكل شركة أموال. كما يُنظر إلى **الشَّركة** على أنها عبارة عن عقد رضائي (إيجاب وقبول)، يلتزم بموجبه شخصان أو أكثر، الإسهام بمشروعٍ ما يستهدف الربح؛ بتقديم حصّة من المال أو العمل، واقتسام ما ينشأ عنها من أرباح أو خسائر، حيث تختلف مسؤوليّة الشُّركاء عن ديون الشَّركة والتزاماتها؛ باختلاف نوع الشَّركة، إذ يُعدّ الشَّريك في بعض أنواع الشَّركات مسؤولاً مسؤوليّة مُطلقة عن ديون الشَّركة والتزاماتها؛ بينما في أنواع أخرى، تنحصر مسؤوليّاتهم، بمقدار إسهاماتهم في رأس المال.



أتعلم:

الشَّركة شكل من أشكال تنظيم الأعمال، الهادف إلى تحقيق الأرباح.

عقد الشَّركة Company Contract:

يتم تنظيم الشَّركات وفقاً لعقد الشَّراكة بين الشُّركاء، وهو نوع من العقود الرضائيّة؛ لذا لكي ينعقد عقد الشَّركة؛ أيّاً كان نوعها، لا بُدّ من توافر مجموعة من الشُّروط والأركان الموضوعيّة (العامّة والخاصّة) والأركان الشَّكليّة، وللتعرُّف إلى ذلك نتناول النشاط الآتي:

نشاط (1): أركان عقد الشَّركة:

فيما يأتي مجموعة من أركان عقد شركة وادي التفاح لتوريدات الأجهزة الإلكترونيّة والمؤشّرات الدالّة عليها، **والمطلوب:** التوفيق بين رُكن العقد ومدلوله:

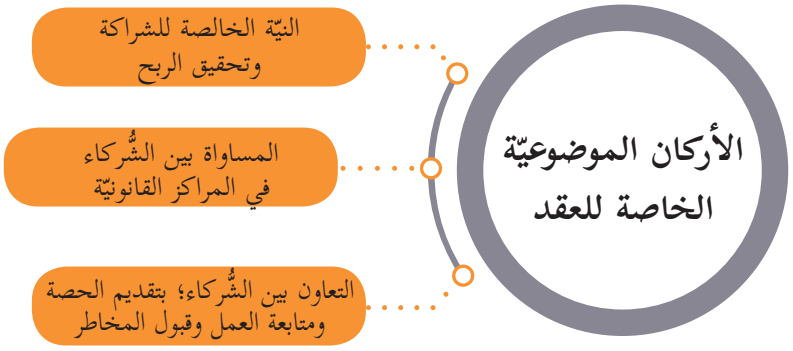
الرقم	أركان العقد	الإجابة	مؤشّرات دالّة على أركان عقد الشَّركة
1	الرضا		الموضوع الذي يسعى شُركاء شركة التوريدات الإلكترونية إلى العمل فيه.
2	المحل		بذل شُركاء شركة التوريدات الإلكترونيّة جميع الجهود التعاونيّة بينهم؛ لتحقيق الهدف المشترك، المتمثّل في تقديم خدمة نافعة لجميع طبقات المجتمع، واقتسام الربح المتحقّق.
3	التعاون		العلاقة بين شُركاء شركة التوريدات، علاقة تعاون وديّة في المراكز القانونيّة.
4	السبب		استعمال الشُّركاء مشروع التوريدات الإلكترونيّة، وسيلةً لتحقيق الربح بطريقة مشروعة؛ عَبرَ شراء وبيع المستلزمات والقطع الإلكترونيّة التي يطلبها الزبائن.
5	النيّة		الإرادة الواضحة للشُّركاء في شركة التوريدات الإلكترونيّة، المتمثّلة بالإيجاب والقبول في التوقيع على العقد، دون خطأ، أو إكراه، أو تدليس.
6	المساواة		تقديم الشُّركاء حصصهم في رأس المال؛ في الزمان والشَّكل المتّفق عليه، وتنظيم إدارة الشَّركة ومراقبة أعمالها، وقبول المخاطر المشتركة، التي قد تعترض مسيرتها في العمل.

نلاحظ، أنّ الأركان الموضوعيّة العامّة لعقد الشَّركة، تشمل ما يأتي:

- الرضا: ويُشير إلى إرادة المتعاقدين، المتمثّلة بالإيجاب والقبول؛ دون خطأ، أو إكراه، أو تدليس.
- المحلّ: ويُمثّل موضوع الشَّركة، الذي يسعى الشُّركاء إلى تحقيقه، بحيث يكون المحلّ ممكناً، ومشروعاً، وغير مخالف للنظام والآداب العامة.
- السبب: وهو الدافع للتعاقد، المتمثّل في استعمال المشروع بغرض تحقيق الربح، شريطة أن يكون السبب مشروعاً.

تنبيه !!!: لا يكفي وجود الرضا لإبرام عقد الشَّركة، بل يجب أن يكون الرضا صادراً عن شخص ذي أهليّة قانونيّة، وغير محجور عليه؛ لسفهٍ أو جنون؛ بسبب أنّ عقد الشَّركة يَنتُج عنه نفع أو ضرر.

أمّا الأركان الموضوعيّة الخاصّة لعقد الشَّركة، فالشكل الآتي يلخّص ذلك:



شكل (1): الأركان الموضوعيّة الخاصّة لعقد الشَّركة.

نلاحظ، أنّ الثقة المتبادلة بين الأفراد لا تكفي لقيام شركات بين الأشخاص، إذ لا بُدّ من كتابة العقد بين الشُّركاء، ومن جهة أخرى، لا بُدّ من إشهار هذه الشَّركة وترخيصها وتسجيلها وتعريف الجمهور بها، علماً أنّ للدولة حقّاً في الأرباح المتحقّقة في هذه الشَّركات وبموجب القانون، والمتمثّل في **ضريبة الدخل**، وهي اقتطاع نقديّ إجباريّ يُفرض على المُكلّفين بها؛ أفراداً أو شركات، دون مقابل مُباشر، هذه الضريبة يتمّ إرجاعها للمواطنين على شكل خدمات تنمية مُستدامة، في مجالات اقتصاديّة، أو تعليميّة، أو صحّيّة، أو اجتماعيّة، أو أمنيّة، أو دفاعيّة، وغيرها من مجالات التنمية المُستدامة، غير أنّ هذه الضريبة، تُفرض على الشُّركاء في **شركات الأشخاص** بصفتهم الشخصيّة؛ كون قانون الضريبة لا يعترف بالشخصيّة الاعتباريّة لها، أمّا في **شركات الأموال**، فإنّ الضريبة تُفرض على شخص الشَّركة؛ فهي شركة ذات شخصيّة اعتباريّة مستقلّة عن أصحابها؛ لذا تُقاضي الآخرين وتتمّ مقاضاتها، وتتكوّن من مساهمين على الأغلب لا يَعرفون بعضهم بعضاً.

تنبيه !!!: التهرُّب من الضريبة، يَجعل مقدار الضريبة يُقدّر جُزافاً، وهذا يعود بالضرر والخسارة على الشَّركة (التاجر).

أتعلم:

- **الأركان الشكليّة لعقد الشَّركة؛** تتمثّل في **كتابة عقد الشَّركة،** ليكون صحيحاً، ويَسهُل إثبات ما تضمّنه من بيانات تَهُمّ الشُّركاء ومن يتعامل مع الشَّركة، **والإشهار؛** من خلال القيْد في السجلّ التجاريّ، ونشر ملخّص عن العقد التأسيسيّ للشَّركة في الجريدة الرسميّة والصحف اليوميّة.
- **المساواة بين الشُّركاء في المراكز القانونيّة،** تعني العلاقة بينهما ليست علاقة تابع ومتبوع، أو رئيس ومرؤوس.
- **ضريبة الدخل حقّ للمواطن** في دخل الشَّركة، يتمّ تحصيلها عَبْرَ دائرة حكوميّة متخصّصة، والتهرُّب منها يُعدّ جريمة يُعاقب عليها القانون.
- **الشخصية الاعتبارية:** شخصية معنوية ابتدعها القانون، وهي تُعَبِّر عن كيان مستقل، يتمتع بأهلية اكتساب الحقوق وتَحمُّل الواجبات، يُؤسس لتحقيق غرض معين، كالجمعيات، والشّركات.

تكوين الشَّركات Companies Formation:

تتنوّع الشَّركات العاملة في الاقتصاد الفلسطينيّ كغيره من اقتصاديّات الدول الأخرى، كما تختلف في شكلها القانونيّ وطبيعة عملها أو نشاطها، وكذلك في الهدف الذي تسعى له، وفي أساس تكوينها، فظهور شركات الأشخاص في الاقتصاد لم يقضِ على وجود المشروعات الفرديّة، مثلما أنّ ظهور شركات الأموال، لم يقضِ على ظهور شركات الأشخاص، فلكلٍّ منهم وجوده في الحياة الاقتصاديّة، ويُمارس نشاطه في حدود قدراته؛ سواءً في المجال الصناعيّ ،أو التجاريّ، أو الخدميّ، أو الزراعيّ، وغيرها من المجالات، وللوقوف على أساس تكوين الشَّركات، نتناول النشاط الآتي:

نشاط (2): أساس التكوين للشَّركات:

فيما يأتي مجموعة أنشطة اقتصاديّة مُفْتَرضة، تمّت في الاقتصاد الفلسطينيّ، وفي مجالات وميادين مختلفة من قطاعاته الاقتصاديّة، **والمطلوب**: حدّد أساس التكوين لكلٍّ منها؛ بوضع إشارة (✓) في المكان المناسب:

الرقم	النشاط الاقتصاديّ المُفْتَرض	أساس التكوين	
		الأشخاص	الأموال
1	تأسيس أحمد وزميله عاصم شركة لتوريد التقنيّات الزراعيّة لقطاع النخيل، في مدينة طبريّا الفلسطينيّة.		
2	إقامة مجموعة أشخاص من عائلة فلسطينيّة شركة لإنتاج الألبان في مدينة نابلس، أسهُمها غير قابلة للتداول في السوق الماليّة.		
3	تأسيس شركة إنتاج لألعاب آمنة للأطفال، في مدينة الرملة الفلسطينيّة، فيها نوعان من الشُّركاء؛ موصون، ومتضامنون.		
4	إقامة مصنع للإسمنت في مدينة حيْفا الفلسطينيّة، تضمّن شركاء مسؤوليّتهم محدودة بما يملكون من أسهم، وآخرين تتعدّى إلى أموالهم الشخصيّة.		
5	تأسيس مجموعة من الأفراد والمؤسّسين، مصرفاً لدعم الأعمال الرّياديّة، في مدينة غزّة.		
6	إنشاء شركة للتخليص الجمركيّ في مدينة أمّ الرشراش الفلسطينيّة، تضمّنت نوعين من الشُّركاء؛ شُركاء ظاهرين، وشُركاء مُستَتِرين.		
7	تأسيس شركة هدفها الرئيس تَمَلُّك شركات مُساهمة مُتعثّرة في الاقتصاد الفلسطينيّ، والعمل على النهوض بها؛ إداريّاً وماليّاً.		

نستنتج، أنّ هناك شركات تقوم على **الاعتبار الشخصيّ**، وتُسمّى شركات الأشخاص، وهي تتكوّن من عدد من الأشخاص تربطهم صلة القرابة، أو الصداقة، أو المعرفة، ويثقون ببعضهم بعضاً؛ لذا قد تتعرّض الشَّركة للحلّ في حالة

وفاة أحد الشُّركاء، أو الحَجْر عليه، أو إفلاسه، أو انسحابه من الشَّركة؛ فهي أحداث تهدّد الثقة بين الشُّركاء، وربّما تهدم الاعتبار الشخصيّ الذي تقوم عليه، ولكنّ مسؤوليّة الشَّريك فيها عن ديون الشَّركة والتزاماتها غير محدّدة وغير محدودة بحصّته في رأس مال الشَّركة، بل تَطال مال الشَّريك المُتضامن فيها وممتلكاته الخاصّة؛ فهم أي **المتضامنون**، يتضامنون بتقاسمهم أرباح الشَّركة وخسائرها المتحقّقة، ويتكافلون في سداد الالتزامات الكليّة على الشَّركة؛ فالشَّريك أو الشُّركاء الموسِرون ينوبون عن زملائهم المُعْسِرين، حتى لو لم يحصل التوقيع إلّا من أحدهم، بالسداد؛ بمعنى لدائني الشَّركة ضمان عام على أموال الشَّركة بصفة أصليّة، وعلى الأموال الخاصّة للشُّركاء المتضامنين بصفة احتياطيّة.

كما نلاحظ، أنّ هناك شركات تقوم على **الاعتبار الماليّ** وتُسمّى شركات الأموال، فلا يوجد أثر لشخصيّة الشَّريك، إذ إنّ العِبْرَة بما يقدّمه الشَّريك من مال؛ لهذا لا تتأثّر الشَّركة بما قد يطرأ على شخص الشَّريك؛ كالوفاة، والإفلاس، أو الحَجْر عليه، بل تتأثر الشَّركة بتوقُّف تداوُل أسهمها، علماً أنّ مسؤوليّة الشَّريك فيها مسؤوليّة محدّدة ومحدودة بحصّته في رأس المال.

أسئلة الدرس

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلّ ممّا يأتي:

1- مِمَّ تتكون الشَّركة؟

أ- من شركاء متضامنين وموصين.
ب- من أشخاص، أوأشخاص وشركاء عمل، أو أموال.
ج- من أموال وشركاء عمل.
د- من مساهمين وشركاء عمل.

2- ما الشيء الذي يؤثّر على حياة شركة الأموال، واستمراريّتها في السوق؟

أ- وفاة أحد المُساهمين أو الحَجْر عليه.
ب- انسحاب مُساهم من الشَّركة، أو إشهار إفلاسه.
ج- وفاة أحد الشُّركاء، أو إشهار إفلاسه.
د- التوقُّف التامّ عن تداول أسهمها.

3- ماذا نقصد بالتكافل للشُّركاء المتضامنين؟

أ- تقاسُم الأرباح المتحقّقة.
ب- سداد كلّ شريك ما يخصّه من التزامات الشَّركة.
ج- تقاسُم الأرباح والخسائر المتحقّقة.
د- التعاون في سداد الالتزامات الكليّة التي على الشَّركة.

4- أيّ من الآتية لا يُعدّ من الآليّة التي يتمّ بها إشهار الشَّركة في بداية تكوينها؟

أ- بالقيْد في السجل التجاريّ.
ب- بنشر ملخص عن العقد التأسيسيّ في الجريدة الرسميّة.
ج- بنشر قوائمها الماليّة في الصحف اليوميّة.
د- بنشر ملخّص عن العقد التأسيسيّ في الصحف اليوميّة.

س2: ماذا يحدث لو:

الرقم	الحالة	النتيجة
1	انسحب أحد الشُّركاء من شركة تضامن؟	
2	تعرّضت شركة التَّضامُن لخسارة، تفوق حصص الشُّركاء في رأس المال؟	
3	قَدَّم أحد الشُّركاء في شركات الأشخاص حصّته في رأس المال؛ جهداً أو عملاً؟	
4	تهرّبت شركة من ضريبة الدخل، بإخفاء سجلّاتها؟	
5	توفّرت فقط، الثقة المتبادلة بين الشُّركاء في شركة التَّضامُن؟	

س3: علّل لكلٍّ ممّا يأتي:

- ظهور شركات الأموال لم يقضِ على وجود المشروعات الأخرى في اقتصاد الدولة.
- تُعدّ الشَّركات الركيزة الأساسيّة للتنمية والاقتصاد القوميّ في الدولة.
- لا يكفي وجود عنصر الرضا لإبرام عقد الشَّركة.

س4: فيما يأتي مجموعة عناصر الأركان الموضوعيّة؛ العامّة والخاصّة، لعقد شركة ما: (الرضا، التعاون، المحلّ، السبب، المساواة، النيّة، كتابة العقد، الشهر)، والمؤشّرات الدالّة عليها، **والمطلوب**: اكتب ركن العقد الخاصّ بكلّ مؤشّر من المؤشّرات المُدرجة في الجدول:

مُسمّى ركن العقد	مؤشّرات دالّة على أركان عقد الشَّركة
	الموضوع الذي يسعى الشُّركاء إلى تحقيقه، بحيث يكون ممكناً ومشروعاً، وغير مخالف للنظام والآداب العامّة.
	العلاقة بين شركاء العمل ليست علاقة تابع أو متبوع.
	تدوين عقد الشَّركة، ليكون صحيحاً، ويَسهُل إثبات ما تضمّنه من بيانات تهمّ الشُّركاء، ومن يتعامل مع الشَّركة.
	قيْد تكوين الشَّركة، من خلال تسجيله في السجل التجاريّ.
	نشر ملخّص عن عقد التأسيس للشَّركة، في الجريدة الرسميّة وفي الصحف اليوميّة.

الدرس الثّاني

شركـات الأشخـاص

Partnerships



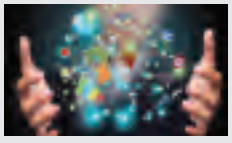
ظهر النشاط التجاريّ في القرن السادس عشر الميلاديّ؛ عَبْرَ وَحدات اقتصاديّة صغيرة، غلب عليها طابع المشاريع الفرديّة، لكنّ ازدهار الحركة التجاريّة، والحاجة لتمويل عمليّاتها، أدّى إلى ظهور شركات الأشخاص باختلاف أنواعها أو أشكالها، إذ يُعدّ اختيار الشكل القانونيّ للشَّركة، من أهمّ القرارات التي تواجه المستثمرين قبل البدء بالعمل؛ لارتباط هذه القرارات بأهداف المستثمرين واحتياجاتهم للتوسُّع مستقبلاً، وتحديد المسؤوليّة القانونيّة أمام الآخرين؛ كالدائنين والمورّدين، فما أنواع شركات الأشخاص؟ وما خصائص كلّ منها؟ وبماذا تختلف هذه الشَّركات عن بعضها بعضاً؟ هذا ما تمّ تناوله في هذا الدرس، كما يأتي:

أنواع شركات الأشخاص Types of Private Companies:

تُعَرَّف شركة الأشخاص بأنّها: شركة لا يترتّب على تكوينها بروز شخصيّة قانونيّة مستقلّة عن شخصيّة مُلّاكها؛ فالعِبْرَة فيها لشخص الشَّريك، وتشمل الشَّركات القائمة على الاعتبار الشخصيّ أنواعاً عدّة من الشَّركات، ولبيان ذلك إليك النشاط الآتي:

نشاط (1): أنواع شركات الأشخاص:

إليك مجموعة من الأنشطة الاقتصاديّة المختلفة، **والمطلوب**: حدّد نوع الشَّركة؛ بوضع إشارة (✓) في المكان المناسب:

النشاط الاقتصاديّ	نوع الشَّركة		
	التضامن	التَّوصية البسيطة	المحاصّة
1- أسّس عاصم وزميله ورد، شركة لإنتاج التقنيّات الإلكترونيّة وتطويرها؛ عَبْرَ إعادة تدوير قِطع أجهزة الحاسوب القديمة، في مدينة صفد الفلسطينيّة. 			
2- تأسّست شركة لإنتاج الأعلاف العضويّة، للإسهام في إنتاج مُنتَجات فلسطينيّة صحيّة، وبسعر مناسب للطبقات الفقيرة في المجتمع، شملت نوعين من الشُّركاء؛ مُتضامنين وموصين. 			

3- تأسّست شركة لإعادة تصنيع قوارب الصيد، وبما يحقّق جوانب أمان وإنتاجيّة أفضل للعاملين في هذه الصناعة، في مدينة عسقلان الفلسطينيّة، تضمّنت نوعين من الشُّركاء؛ شركاء ظاهرين، وشركاء مُستترين. 			
4- أسّست دلال مع زميلتها عفاف، شركة باسم: (شركة دلال وعفاف للكنوز والدفائن)، المختصّة باستخراج الحجر الطبيعيّ (الياقوت والهماتين، وعين النمر، والماس الأسود، والزمرّد الأحمر، وغيرها). 			
5- تأسّست شركة الربيع لإنتاج البيوت المتحرّكة، مكوّنة من (15) شريكاً، تمتدّ مسؤوليّة الشَّريك فيها إلى أمواله الخاصّة. 			

نستنتج، أنّ هناك أنواعاً متعدّدة من شركات الأشخاص؛ كشركة التَّضامُن، والتَّوصية البسيطة، وشركة المحاصّة، حيث إنّ الأشخاص المكوّنين لهذه الشَّركات هم أشخاص طبيعيّون، مسؤوليّة المتضامنين فيها غير محدودة بحصصهم في رأس المال، وتتعدّى إلى أموالهم الشخصيّة، أمّا الموصون، فمسؤوليّتهم محدودة بمقدار مساهمتهم في رأس المال، حيث تمّ تناوُل هذه الأنواع من شركات الأشخاص، كما يأتي:

شركة التَّضامُن General Partnership:

تُعرَّف شركة التَّضامُن بالشَّركة العاديّة العامّة، وهي نوع من الشَّركات لا يجوز مباشرة عملها، إلّا بعد إتمام العمليّات المتعلّقة بتسجيلها لدى مراقب الشَّركات، إذ تُعدّ الشكل الرئيس من أشكال شركات الأشخاص وأكثرها انتشاراً، وللتعرُّف إلى خصائص هذه الشَّركة، نتناول الحالة الدراسيّة الآتية:

حالة دراسيّة (1): شركة وائل وشركاه لتدوير الورق




وائلٌ وخالدٌ ومصعبٌ يسكنون في مخيّم شعفاط، وهم أقارب من عائلة مقدسيّة، ينحدر أصلها من قرية دير ياسين المُهَجَّر أهلها من قبل سُلطات الاحتلال الصهيونيّ، عام 1948م، اتّفقوا على تكوين شركة خاصّة بهم لتدوير الورق بأشكاله المختلفة، إذ تضمّن عقد تأسيس الشَّركة على أنّ رأس مالها يبلغ (25000) دينار، موزّعاً بينهم بنسبة (2 : 1 : 2) على التوالي، مستغلّين اهتماماتهم الخاصّة بالبيئة وحاجتهم لمصدر دخل، حيث عملوا معاً في جمع الورق المستهلك؛ من خلال تجميعه في سلال خاصّة في أحياء العاصمة القدس،

للعمل على إعادة تدويره، إذ أدرّ المشروع عليهم ربحاً مجزياً منذ بداية تأسيسهم له؛ ما حفّزهم على التوسُّع في مشروعهم؛ من خلال امتداد نشاطها إلى مدن فلسطينيّة أخرى، وهذا تَطَلَّبَ إدخال شريك رابع (جهاد) ليقدّم حصّته في رأس المال، عَبْرَ دفعه (10000) دينار نقداً، ولكن للأسف بعد الانضمام بفترة زمنيّة، تعرّض الشَّريك مصعب للسّجن من قبل سُلطات الاحتلال الصهيونيّ لمدّة (5) سنوات، حال بينه وبين استمرار تقديم خدماته للشَّركة.

المطلوب: أجب عن التساؤلات الآتية:

س1: ما نوع الشَّركة الواردة في الحالة الدراسيّة؟ وما المؤشّرات الدالّة على ذلك؟

س2: هل يمكن إضافة عبارة: (محدودة الضمان أو المسؤوليّة) لعنوان الشَّركة؟ ولماذا؟

س3: هل يجوز ضم شريك جديد لشركة التَّضامُن؟

س4: ما حصّة كلّ شريك في رأس المال، عند بداية التكوين؟ وما التغيُّر عليها بعد دخول الشَّريك الجديد؟

س5: هل تنتهي الشَّركة بسبب تعرُّض مُصعب للسجن؟ ولماذا؟

س6: ماذا لو توفّي مُصعب في أثناء سجنه؛ وكان لديه أبناء قاصرون، فهل تنتهي الشَّركة؟

س7: بافتراض أنّ الشَّريك جهاداً قد انسحب من الشَّركة بعد فترة من انضمامه لها، فما مسؤوليّة الشَّريك المُنسحب عن ديون الشَّركة والتزاماتها؟

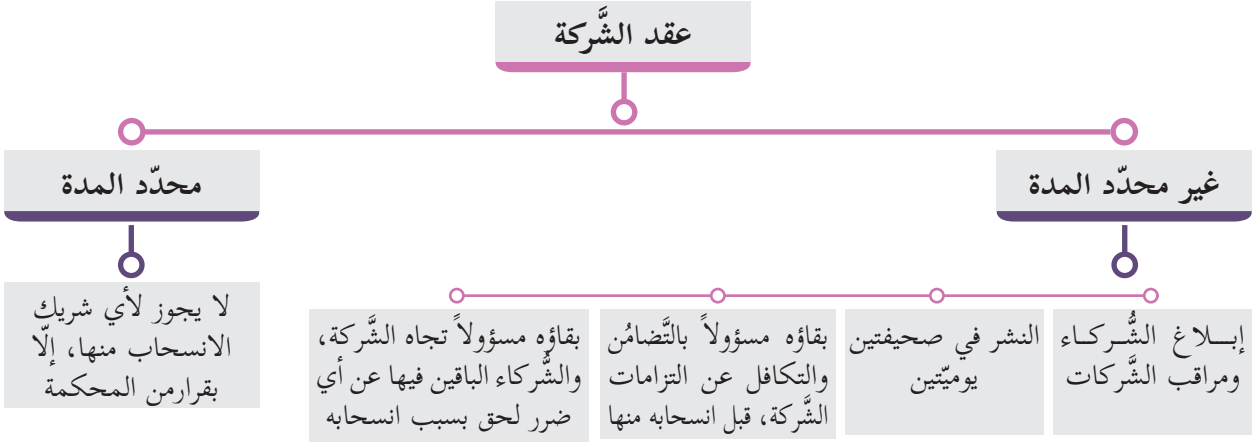
يتمّ تكوين شركة التَّضامُن بموجب عقد شراكة بين الشُّركاء، يتراوح عددهم من (2 - 20) شخصاً، فشركة التَّضامُن تقوم على الثقة المتبادلة بين الشُّركاء، والآتية من كونهم: أخوةً، أو أصدقاء، أو أقارب، تربطهم صلات وهدف مشترك، فلا يمكن مزاولة أعمالها دون توقيع عقد شراكة، وتسجيلها في الدوائر الرسميّة، كما لا يجوز تسجيل شركة تضامُن يتضمّن عنوانها عبارة (محدودة المسؤوليّة أو الضمان)، أو إجراء أيّ تعديل أو تغيير على عقد الشَّركة دون التدوين لذلك، علاوة على عدم جواز ضمّ شريك جديد لشركة التَّضامُن، إلّا بموافقة جميع الشُّركاء، حيث تكون مسؤوليّة الشَّريك فيها غير محدودة عن جميع ديون الشَّركة والتزاماتها.



أتعلم:

يجوز زيادة عدد الشُّركاء في شركة التَّضامُن عن (20) شخصاً، في حالة الإرث.

أمّا بخصوص الأحكام القانونيّة أو الإجراءات المتعلّقة بانسحاب أحد الشُّركاء من شركة التَّضامُن، فإنّ الشكل الآتي يبيّن ذلك:



أفكر:

ماذا يحدث لو كانت شركة التَّضامُن مكوّنة من شخصين فقط، وانسحب أحدهما من الشَّركة؟

شركة التَّوصية البسيطة Limited Partnership Company:

تُعدّ نوعاً من أنواع شركات الأشخاص، تتكوّن من فئتين من الشُّركاء؛ **متضامنين**، مسؤوليّتهم غير محدودة عن ديون الشَّركة والتزاماتها، ويحقّ لهم إدارة أعمال الشَّركة وأنشطتها، **وموصين**، لا يحقّ لهم إدارة الشَّركة، وتنحصر مسؤوليّتهم عن ديون الشَّركة بمقدار حصّتهم في رأس مالها، ولا تنتهي الشَّركة بإفلاسهم أو انسحابهم أو وفاة أحدهم، والنشاط الآتي يبيّن ذلك:

نشاط (2): خصائص شركة التَّوصية البسيطة:

فيما يأتي مجموعة من الأسئلة ذات علاقة بخصائص مُحتملة لشركة التَّوصية البسيطة، والمتعلّقة بعنوان الشَّركة وإدارتها، **والمطلوب**: تحديد أيٍّ منها يُشكّل خاصيّة من خصائصها؛ بكتابة كلمة (نعم) أمام العبارة التي تُشكّل ذلك:

الرقم	الخصائص المُحتملة لشركة التَّوصية البسيطة	الإجابة
1	هل يتضمّن عنوان شركة التَّوصية البسيطة اسم، أو أسماء الشُّركاء الموصين؟	
2	هل يتضمّن اسم شركة التَّوصية البسيطة اسم أو أسماء الشُّركاء المتضامنين، مع إضافة كلمة وشركاهم؟	
3	هل يظهر اسم شركة التَّوصية البسيطة باسم الشَّريك المتضامن وشركائه، في حالة وجود شريك متضامن واحد في الشَّركة؟	
4	هل يمكن إدارة شركة التَّوصية البسيطة، من قبل شريك متضامن أو أكثر؟	
5	هل يمكن إدارة شركة التَّوصية البسيطة، من قبل شخص من خارج الشَّركة؟	
6	هل إدارة الموصي لشركة التَّوصية البسيطة، تجعله مسؤولاً عن جميع ديون الشَّركة والتزاماتها؟	

يتكوّن عنوان شركة التَّوصية البسيطة، من اسم أو أسماء الشُّركاء المتضامنين فقط، مع إضافة: (وشركاه) في اسم الشَّركة، فهم؛ أي الشُّركاء المتضامنون، أصحاب الحقّ في إدارة الشَّركة؛ كون مسؤوليّتهم عن ديون الشَّركة والتزاماتها غير محدودة، وقد يشترك أكثر من متضامن في إدارة شركة التَّوصية البسيطة، وفي حالة إدارة الشَّريك الموصي للشَّركة، فإنّه يكون مسؤولاً عن ديونها والتزاماتها، غير أنّ هذا الأمر لا ينطبق في حالة كان المدير من خارج الشَّركة.

أتعلم:

تتكوّن شركة التَّوصية البسيطة من شريكين كحدّ أدنى؛ واحد متضامن وآخر موصٍ، إلى عشرين شريكاً كحدّ أقصى.

أفكر:

متى تتحول شركة التضامن حكماً إلى شركة توصية بسيطة؟

شركة المحاصّة Joint Venture Company:

شركة مؤقّتة، تقوم بين بعض الأفراد؛ بهدف تحقيق الربح، تخضع لاتفاق الشُّركاء، وهناك من يرى بانطباق أحكام قانون شركات الأشخاص على هذه الشَّركة، باعتبارها شركة أشخاص، وللتعرُّف إلى خصائصها، نتناول الحالة الدراسيّة الآتية:

حالة دراسيّة (2): شركة الأقصى للتوثيق



اتّفقت أمّ نضال، خبيرة الإنتاج الإعلاميّ مع زميلتها فاطمة، على تكوين شركة مختصّة بإنتاج الأفلام الوثائقيّة المتعلّقة بانتفاضة الأقصى، وانتهاكات الاحتلال الصهيونيّ لحقوق المواطنين الفلسطينيّين، حيث كانتا تَملُكان مالاً كافياً لتمويل نشاطات الشَّركة، ولم تُسَجَّل هذه الشَّركة في السجلّ التجاريّ، وجرى هذا الاتّفاق شفويّاً بينهما، بحيث تكون فاطمة شريكة غير ظاهرة أمام الجمهور، والتي تضمّ (5) من فنيّات الإنتاج الوثائقيّ، على أن تتقاسما الأرباح والخسائر بينهما بالتساوي.

المطلوب: أجب عن التساؤلات الآتية:

س1: هل يجوز تكوين شركة باتّفاق شفويّ؟

س2: كم نوعاً من الشُّركاء في شركة المحاصة؟ ومَن مِنهم له الحقّ في إدارتها؟

س3: هل تتمتّع شركة المحاصّة بالشخصيّة الاعتباريّة؟

س4: برأيك: هل نستطيع القول بوجود أو عدم وجود شركة المحاصّة في السوق الفلسطينيّة؟ ولماذا؟

س5: هل تُعدّ فاطمة شريكة متضامنة مع أمّ نضال، من الناحية القانونيّة؟ ولماذا؟

نستنتج، أنّ شركة المحاصّة غير مُلزَمة بإبرام عقد تكوينها كتابيّاً، إذ لا يجوز شهر هذا العقد؛ كونها شركة مُستترة، وإلّا فقدت صفتها كشركة محاصّة، وفي حالة وجود نزاع بين الشُّركاء، يجوز لكلّ شريك إثبات وجود الشَّركة بأيّة طريقة من طرق الإثبات؛ كالخطابات والدفاتر، ولمّا كانت الشَّركة لا وجود لها بالنسبة للغير، فلكلّ شريك منهم أن يتعامل مع غيره باسمه الخاصّ، إذ يلتزم بمواجهة الآخرين بنتائج الصفقات التي أبرمها، كما لو كان يتعاقد لحسابه الخاصّ، حتى لو علم الآخرون بوجود الشَّركة.

تنبيه !!!: لا يوجد رأس مال محدّد لشركة المحاصّة، ولا يوجد حدّ معيّن لعدد الشُّركاء فيها.

يتمّ تكوين شركة المحاصّة غالباً للقيام بأنشطة مؤقّتة؛ كشراء المحاصيل الزراعيّة وأعمال المقاولة والتوريد، وهي مكوّنة من نوعين من الشُّركاء؛ شركاء متضامنين، وهم الشُّركاء الظاهرون الذين يحقّ لهم إدارة الشَّركة، والمسؤولون بالتَّضامُن والتكافل عن ديون الشَّركة والتزاماتها، وشركاء مُستترين، لا علاقة لهم بذلك من الناحية القانونيّة؛ فهي شراكة غير مُسجّلة في السجلّ التجاريّ، وليس لها عنوان؛ لذا لا نستطيع الجزم بوجودها أو عدم وجودها في السوق الفلسطينيّة.



أفكر: ينشأ عن شركة المحاصّة العديد من قضايا النزاع، التي يصعب حلّها بين الشُّركاء، رغم مرونة وسهولة التأسيس، بماذا تنصح لتجنُّب ذلك؟



أتعلم:

- السجلّ التجاريّ: سجلّ تمسكه إحدى الهيئات الرسميّة في الدولة، تُدوَّن فيه المعلومات الخاصّة بالتُّجار والشَّركات.
- شركة المحاصّة: شركة عُرفية مُستترة، لا تَحمل صفة الشخصيّة الاعتباريّة، تقوم بين شريكين أو أكثر لأداء عمل معيّن، بهدف المُرابحة.

أسئلة الدرس

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلّ ممّا يأتي:

1- ما الذي أدّى إلى ظهور شركات الأشخاص؟

أ- ازدهار النشاط التجاريّ والحاجة للتمويل.
ب- الحاجة لتمويل العمليّات التجاريّة.
ج- ظهور الثورة الصناعيّة.
د- ظهور الأسواق الماليّة.

2- لمن تكون العِبْرَة عند تكوين شركات الأشخاص؟

أ- لشخص الشَّريك.
ب- لحجم الحصّة التي يقدّمها الشَّريك.
ج- لشكل الحصّة التي يقدّمها الشَّريك.
د- للمسؤوليّة المحدودة للشَّريك عن ديونها.

3- مِمَّ تتكوّن شركة التَّوصية البسيطة؟

أ- من شريكين؛ واحد متضامن وآخر موصٍ، كحدّ أدنى.
ب- من شريك واحد موصٍ وثلاثة متضامنين، كحدّ أدنى.
ج- من شريكين موصِيَين وثلاثة متضامنين، كحدّ أدنى.
د- من عشرين شريكاً، نصفهم من المتضامنين، والنصف الآخر من الموصين.

4- بِمَ تنقضي شركة التَّوصية البسيطة؟

أ- بإفلاس أحد الشُّركاء المتضامين، أو انسحابه، أو وفاته.
ب- بإفلاس جميع الشُّركاء المتضامين، أو انسحابهم، أو وفاتهم.
ج- بإفلاس أحد الشُّركاء المُساهمين، أو انسحابه، أو وفاته.
د- بإفلاس أحد الشُّركاء المتضامين أو المُساهمين، أو انسحابه، أو وفاته.

س2: ماذا يحدث لو:

الرقم	الحالة	النتيجة
1	باشرت شركة التَّضامُن عملها، دون توقيع عقد شراكة، وتسجيلها في الدوائر الرسميّة، ونتج عن ذلك خسارة؟	
2	أدار الشَّريك الموصي شركة التَّضامُن، ونتج عن ذلك تعرُّضها للخسارة؟	
3	لم تُبرم شركة محاصّة عقد تكوينها كتابيّاً؟	
4	كانت شركة التَّضامُن مكوّنة من شخصين فقط، وانسحب أحدهما من الشَّركة؟	
5	قامت شركة محاصّة بإشهار عقد تكوينها في إحدى الصحف المحليّة الفلسطينيّة؟	

س3: علّل لكلٍّ من:

- شركة المحاصّة شركة عُرفيّة مُستترة.
- لا نستطيع الجزم بوجود شركة المحاصّة من عدم وجودها، في السوق الفلسطينيّة.

س4: ما الفرق بين كلٍّ من:

أ- الشَّريك الموصي والشَّريك المتضامن؟ ب- عمليّة التَّضامُن وعمليّة التكافل؟

س5: قارن بين أنواع شركات الأشخاص الآتية، من حيث:

مجال المقارنة	شركة التَّوصية البسيطة	شركة التَّضامُن	شركة المحاصّة
- مسؤوليّة الشَّريك.			
- نوع الشُّركاء.			
- إدارة الشَّركة.			
- العبء الضريبيّ.			

الدرس الثّالث

شركـات الأمــوال

Corporations



أدّى التطوُّر في المجال الصناعيّ إلى قصور شركات الأشخاص، وعدم قدرتها على توفير المبالغ الطائلة التي يتطلّبها هذا التطوُّر؛ لمحدوديّة الشُّركاء فيها، خاصّة مع بدء الثورة الصناعيّة وما صاحبها من اتّساع حجم المشروعات الصناعيّة والتجاريّة، وحاجتها لتمويل عملياتها فظهرت الأسواق الماليّة، التي سَهّلت عمليّة تداوُل الأوراق الماليّة لهذه الشَّركات؛ من أسهمٍ وسندات، بعضاً من هذه العوامل أدى إلى ظهور شركات الأموال والبعض الآخر ساعد على انتشارها، فما أنواع شركات الأموال؟ وما خصائصها؟ وبماذا تختلف هذه الشَّركات عن بعضها بعضاً؟ هذا ما تمّ تناوله في هذا الدرس، كما يأتي:

الشَّركات المُساهمة Corporations:

تُعَرَّف **الشَّركات المُساهمة**، بأنّها: نوع من الشَّركات يترتّب على تكوينها بروز شخصيّة قانونيّة لها، مستقلّة عن شخصيّة مُلّاكها؛ فالعِبْرَة فيها لمُساهمة الشَّريك أو حصته في رأس المال، وهي تضمّ أنواعاً عدّة من الشَّركات، وللتعرُّف إلى ذلك، إليك النشاط الآتي:

نشاط (1): أنواع الشَّركات المُساهمة:

إليك مجموعة الأنشطة الاقتصاديّة، التي تشكّل في مجملها ملامح مُحتملة الدلالة على نوع شركة الأموال الواردة في الجدول، **والمطلوب**: حدّد نوع الشَّركة؛ بوضع إشارة (✓) في المكان المناسب:

النشاط الاقتصاديّ	نوع الشَّركة			
	المُساهمة العامّة	المُساهمة الخاصّة	التَّوصية بالأسهم	القابضة
1- أسّس مجموعة أشخاص من عائلة واحدة، شركة لإنتاج القبّانات في منطقة الناقورة الفلسطينيّة، أسهُمها قابلة للتداول بين المؤسّسين أنفسهم؛ أصولهم وفروعهم. 				

2- أُنشِئ مصنع لإنتاج الحديد في مدينة بيسان الفلسطينيّة، تضمّن شركاء مسؤوليّتهم محدودة بما يملكون من أسهم، وآخرين متضامنين تتعدّى إلى أموالهم الشخصيّة. 				
3- أَنشأ مجموعة من المؤسّسين والأشخاص، شركة تأمين وطنيّة في مدينة قلقيلية. 				
4- أُنشئت شركة مساهمة، تسعى لتَمَلُّك شركات مساهمة متعثّرة في عملها، ومن ثمّ العمل على النهوض بها؛ إداريّاً وماليّاً. 				

نلاحظ، أنّ الشَّركات التي أساس تكوينها المال، تُدعى شركات الأموال، ويُسمّى الشَّريك فيها مُساهم، ومن أمثلتها: **الشَّركات المُساهمة الخاصّة**؛ كالشَّركات العاملة في صناعة الأدوية، أو قطاع الألبان في السوق الفلسطينيّة، **والشَّركات المُساهمة العامّة**؛ كشركة الاتّصالات الفلسطينيّة، وجميع شركات التأمين، والمصارف العاملة في السوق الفلسطينيّة، **والشَّركات القابضة**، وهي نوع من الشَّركات المُساهمة، تسعى لتملُّك شركات مُساهمة متعثّرة، والنهوض بها، إداريّاً وماليّاً، تُطرح أسهمها للاكتتاب العام، يتمّ تداول أسهمها في البورصة.



تُقسَّم الشَّركات المُساهمة الهادفة لتحقيق الربح إلى أنواع عدّة، منها:

الشَّركة المُساهمة العامّة Public Corporation:

تُعدّ الشَّركة المُساهمة العامّة، أهمّ شكل قانونيّ لشركات الأموال وأكثرها انتشاراً، وهي شركات ذات شخصيّة اعتباريّة مستقلّة عن أصحابها، يتألّف رأسمالها من أسهم متساوية القيمة، قابلة للتداول، وللتعرُّف إلى المزيد من خصائصها، إليك النشاط الآتي:

نشاط (2): خصائص الشَّركة المُساهمة العامّة:



تُعدّ شركة الاتّصالات الفلسطينيّة من الشَّركات الرائدة في مجال خدمة الهاتف الأرضيّ في فلسطين، وهي صاحبة الامتياز لهذه الخدمة. وفيما يأتي خصائص مُحتملة لهذه الشَّركة ولشركات مساهمة عامة أخرى، **والمطلوب**: حدّد أيُّها يشكّل خصّيصة للشَّركة المُساهمة العامّة؛ بوضع إشارة (✓) في المكان المناسب:

الرقم	الخصائص المُحتملة للشَّركات المُساهمة العامّة	الإجابة
1	تستمدّ اسمها من أسماء المُساهمين المكوّنين لها.	
2	تنحصر مسؤوليّة المُساهم، بمقدار ما يملك فيها من رأس مال.	
3	يمكن أن تطرح أسهمها للتداول في السوق المالية الفلسطينيّة.	
4	لا يحقّ للمُساهمين التدخُّل في إدارة الشَّركة وتشغيلها، ما لم يكونوا أعضاء في مجلس إدارتها، أو موظّفين فيها.	
5	قد تقوم بتعيين محاسب قانونيّ لتدقيق حساباتها الختاميّة؛ لرعاية مصالح المُساهمين فيها.	
6	تُفرَض الضريبة على الشخصيّة المعنويّة للشَّركة، وليس على مُلّاكها.	
7	الذمّة الماليّة لها مستقلّة عن الذمّة الماليّة لمُساهميها.	
8	يتولّى إدارتها مجلس إدارة متخصّص ومتفرّغ، يمثّل حملة أسهمها.	

يُطلق على الشَّركة المُساهمة العامّة اسم الشَّركة الخالية من العنوان؛ كون اسمها مستمدّاً من هدفها أو طبيعة عملها، وليس من اسم أو أسماء المُساهمين فيها، شريطة إضافة عبارة: (مساهمة عامّة محدودة)، وهي من الشَّركات التي يَسهُل الحصول على التمويل الخارجيّ لها، مقارنة بغيرها من الشَّركات، أسهمها قابلة للتداول في السوق الماليّة، وحملة أسهُمها يتمتّعون بالحقوق نفسها، ومسؤوليّتهم محدودة بحصّتهم في رأس المال، فالضمان الوحيد للدائنين في الشَّركة المُساهمة العامّة، هو رأسمالها.

تُفرَض ضريبة الدخل على الشخصيّة المعنويّة للشَّركة المُساهمة العامّة، ويتمّ توزيع أرباح على أسهمها، إذا قرّرت إدارة الشَّركة ذلك، ويحصل المُساهم فيها على شهادة اسميّة بالأسهم التي يمتلكها.

هل تعلم:

أنّ الشَّركات المُساهمة العامّة العاملة في المجال المصرفي أو قطاع التأمين، يجب أن لا يقلّ رأسمالها عن (5) مليون دينار، وفق القانون الفلسطينيّ.

قضيّة للمناقشة:

ما القاسم المُشترَك بين المصارف وشركات التأمين؟

الشَّركة المُساهمة الخاصّة Private Limited Corporation:

تُسمّى الشَّركة المُساهمة الخاصّة بالشَّركة ذات المسؤوليّة المحدودة، وهي نوع من شركات الأموال، يديرها مدير أو هيئة من المديرين، يتمّ انتخابهم من الهيئة العامّة للشَّركة، ويتمّ تسجيلها لدى مراقب الشَّركات في وزارة الاقتصاد، بعد صدور قرار الموافقة على تكوينها ودفع الرسوم القانونيّة، وللتعرُّف إلى مزيد من خصائصها، إليك الحالة الدراسيّة الآتية:

حالة دراسيّة (1): مصانعنا رموزاً لاستقلالنا



يَمْلُك الحاج عثمان ومجموعة من الشُّركاء الأقارب من العائلة نفسها، مصنعاً لإنتاج الألبان منذ عشرات السنين، معتمدين على مزرعة الأبقار التابعة لهم، ومزارع الأبقار الفلسطينيّة المجاورة، في الحصول على الحليب الخام اللازم لتسيير خطوط الإنتاج فيه، علماً أن الأسهم المكونة لرأس ماله لا يمكن تداولها في السوق المالية.

لقد عانى المصنع كغيره من شركات الألبان الفلسطينيّة الأخرى، من الويلات والسياسات العدائيّة للمُنتَج الفلسطينيّ، من حيث منع استيراد المعدّات والتقنيّات الحديثة للإنتاج، والمنافسة غير الشريفة من قِبَل شركات الألبان الصهيونيّة، في محاولة منها لإخراجه من سوق العمل، لكنّه بقي صامداً كغيره من مصانع الإنتاج الفلسطينيّة، بفضل ما يمتلك من مؤازرة شعبيّة فلسطينيّة، وخبرات وطنيّة، ساعدته على تطوير وتنويع خطوط إنتاجه، ليواصل تأدية رسالته في الصمود، وتقديم مُنتَج غذائيّ صحّيّ وطنيّ للمستهلكين، بجودة وأسعار منافسة.

المطلوب: تحديد ما ينطبق على هذه الشَّركة (المصنع) من خصائص مُعطاة في الشكل أدناه:

- ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الشُّركاء فيها.	الإجابة ( )
- لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام للجمهور.	الإجابة ( )
- تمتد مسؤولية المُساهمين فيها إلى الأموال والممتلكات الخاصة للشُّركاء فيها.	الإجابة ( )
- لا تستطيع الاقتراض، من خلال طرح سندات للاكتتاب العام.	الإجابة ( )

تنتشر العديد من الشَّركات محدودة المسؤوليّة في السوق الفلسطينيّة، منها العاملة في قطاع التجارة، أو قطاع الخدمات، أو قطاع الصناعة؛ كصناعة القبّانات، وصناعة اللدائن وصناعة الألبان، وهي شركات تتطلّب عقد تأسيس ونظام داخليّ، مكوّنة من نوع واحد من الشُّركاء محدودي المسؤوليّة تجاه ديون الشَّركة والتزاماتها، وتستمدّ اسمها من طبيعة عملها، أو الغاية التي تسعى لتحقيقها، مع ضرورة إضافة عبارة: مساهمة خاصّة محدودة، كما أنّها شركات لا تستطيع طرح الأوراق الماليّة، وتُعفى من نشر قوائمها وحساباتها الختاميّة، فرأس مالها مُقَسَّم إلى حصص مُعَبَّر عنها بأسهم، لا يتمّ تداولها في البورصة، ولكنْ يمكن تداولها بين المؤسّسين أنفسهم؛ أصولهم وفروعهم.

أتعلم:

تتكوّن الهيئة العامّة للشَّركة المُساهمة الخاصّة، من (2 - 5) أشخاص من الشُّركاء، بحيث ينتخبون رئيساً لها ونائباً للرئيس، بينما يتراوح عدد المُساهمين فيها من (2 - 50) مساهماً.

شركة التَّوصية بالأسهم Limited Corporation:

تتكوّن هذه الشَّركة من نوعين من الشُّركاء؛ **شركاء متضامنون**: يحقّ لهم إدارة الشَّركة، وتمتدّ مسؤوليّتهم إلى أموالهم الخاصّة، وتنقضي الشَّركة بإفلاس الشَّريك، أو وفاته، أو انسحابه منها، الأمر الذي يؤدّي إلى تصفيتها،

وشركاء موصون: يكونون بصفة مساهمون، مسؤوليّتهم محدودة عن ديون الشَّركة والتزاماتها، وللتعرُّف إلى المزيد من خصائصها، نتأمّل في معطيات النشاط الآتي:



نشاط (3): خصائص شركة التَّوصية بالأسهم:

فيما يأتي خصائص محتملة لشركة التَّوصية بالأسهم:

تتكوّن من شُركاء متضامنين ومُساهمين، لا يجوز للشُّركاء المُساهمين فيها إدارة الشَّركة وأنشطتها، الشَّريك المُساهم والمتضامن يتحمّل ديون الشَّركة والتزاماتها كافّة، أسهمها متساوية القيمة وقابلة للتداول، لا يمكن طرح أسهم المُساهمين للاكتتاب العام، لا يقلّ عدد المُساهمين فيها عن (20) شخصاً، لا يقلّ عدد المُساهمين فيها عن (2)، لا يقل عدد الشُّركاء المتضامنون عن (2)، يقتصر حقّ الإدارة للشَّركة على الشُّركاء المُساهمين دون الشُّركاء المتضامنين.

المطلوب: تحديد الخصائص التي تنطبق أو لا تنطبق على شركة التَّوصية بالأسهم؛ بوضع الخاصيّة في المكان المناسب:

تنطبق	لا تنطبق

نستنتج، أنّ شركة التَّوصية بالأسهم، مكوّنة من شُركاء متضامنين؛ لا يقلّ عددهم عن اثنين، يحقّ لهم إدارة الشَّركة، وهم المسؤولون بالتَّضامُن والتكافل عن ديون الشَّركة والتزاماتها، وشركاء مُساهمين، لا يقلّ عددهم عن اثنين أيضاً، لا يحقّ لهم المشاركة في إدارة الشَّركة، ومسؤوليّتهم محدودة بما يمتلكون من أسهم في رأس المال، وهي أسهم قابلة للتداول في السوق الماليّة.

أسئلة الدرس

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلّ ممّا يأتي:

1- ما الذي أدّى إلى ظهور شركات الأموال؟

أ- الحاجة لتمويل العمليّات التجاريّة.

ب- ظهور الثورة الصناعيّة واتساع حجم المشروعات.

ج- ظهور الأسواق المالية.

د- ازدهار النشاط التجاريّ والأسواق الماليّة.

2- مِمَّ تتكوّن شركة التَّوصية بالأسهم؟

أ- من شريكين؛ واحد متضامن وآخر مُساهم، كحدّ أدنى.

ب- من شريك واحد مُساهم وثلاثة متضامنين، كحدّ أدنى.

ج- من شريكين مُساهمَين وشريكين متضامنَين، كحدّ أدنى.

د- من عشرين شريكاً، نصفهم من المتضامنين والنصف الآخر من الموصين.

3- ما الشكل القانونيّ للمشاريع التي يتمتّع فيها جميع الشُّركاء بالمسؤوليّة المحدودة؟

أ- شركات المُساهمة الخاصّة والعامّة.

ب- الشَّركات المُساهمة الخاصّة والعامّة والقابضة.

ج- شركة التَّوصية بالأسهم.

د- الشَّركات المُساهمة.

4- على أيّة شركة يُطلق مصطلح الشَّركة الخالية من العنوان؟

أ- المُساهمة العامّة. ب- الشَّركات المُساهمة. ج- المُساهمة الخاصّة. د- القابضة.

5- ما الذي ساعد على انتشار وتداول أسهم شركات الأموال؟

أ- ظهور الأسواق المالية.

ب- ظهور شركات الأشخاص.

ج- اتساع حجم المشروعات.

د- ظهور الثورة الصّناعية.

س2: ما العلاقة بين الشَّركات المُساهمة والأسواق المالية؟

س3: اعقد مقارنة بين الشَّركة المُساهمة العامّة والتَّوصية بالأسهم والمُساهمة الخاصّة؛ من حيث: تداول الحصص (الأسهم).

س4: علّل: القدرة الكبيرة للشَّركة المُساهمة العامّة على جمع رأس المال اللازم.

س5: قارن بين أنواع شركات الأموال الواردة في الجدول، من حيث:

الرقم	نوع الشَّركة	نوع الشُّركاء	إصدار الأوراق الماليّة	مسؤوليّة الشَّريك
1	المُساهمة العامّة			
2	التَّوصية بالأسهم			
3	المُساهمة الخاصّة			

أسئلة الوحدة

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلّ ممّا يأتي:

1- ماذا يترتب على الخسارة الناتجة عن إدارة الشَّريك الموصي لشركة التَّوصية البسيطة؟

أ- تَحَمُّل المتضامنين جميع الديون والالتزامات.

ب- تَحَمُّل جميع الشُّركاء الديون والالتزامات.

ج- تَحَمُّل جميع الشُّركاء الموصين الديون والالتزامات.

د- مشاركة الموصي في تحمل جميع ديون الشَّركة والتزاماتها.

2- ما الشيء الذي ترتّب على ظهور شركات الأموال؟

أ- ظهور المشروعات الفرديّة في السوق.

ب- ظهور شركات الأشخاص في الحياة الاقتصاديّة.

ج- استمرار وجود المشاريع الفرديّة وشركات الأشخاص في السوق.

د- حدوث الثورة الصناعيّة.

3- ما الشَّركات التي أساس تكوينها أشخاص طبيعيّون؟

أ- شركات المُساهمة.

ب- شركات التَّضامُن.

ج- شركة المُساهمة الخاصّة.

د- شركة المُساهمة العامّة.

4- ما الضامن الوحيد للدائنين في الشَّركات المُساهمة العامّة؟

أ- رأس مال الشَّركة.

ب- شخص المُساهم.

ج- شخص المُساهم ورأس ماله.

د- رأس المال الشخصي للمُساهمين.

5- أيّ من الأعمال والمهن الآتية يشترط القانون فيها، أن تكون على شكل شركة أشخاص؟

أ- مكاتب المحامين والأطبّاء والمحاسبين القانونيّين.

ب- المصارف ومكاتب المحامين وأعمال الصرافة.

ج- التأمين والمصارف ومكاتب المحاسبين القانونيّين.

د- أعمال التأمين والمصارف.

س2: علّل لكلٍّ من: - الشَّركة المُساهمة العامّة شركة خالية من العنوان.

- العبء الضريبيّ لشركات الأموال أقلّ منه في شركات الأشخاص.

س3: ما الفرق بين كلٍّ من: أ- السبب والرضا؟ ب- التَّضامُن والتكافل؟

س4: ما آثار التهرُّب الضريبيّ المترتّبة على كلٍّ من: أ- المواطنين. ب- التجار.

س5: قارن بين شركة التَّضامُن والشَّركة المُساهمة العامّة، من حيث:

مجال المقارنة	شركة التَّضامُن	شركة المُساهمة العامّة
- مسؤوليّة الشَّريك أو المُساهم.		
- أساس التكوين.		
- نوع الشُّركاء.		
- تداوُل الحصة.		

س6: فيما يأتي مؤشّرات دالّة على خصائص أنواع مختلفة من الشَّركات، العاملة في السوق الفلسطينيّة، **والمطلوب:** تحديد أيٍّ منها تُعدّ من خصائص شركات الأشخاص، وأيّها تُعدّ من خصائص شركات الأموال:

الرقم	مؤشّرات دالّة على خصائص الشَّركات	الإجابة	
		شركات الأشخاص	شركات الأموال
1	شخص الشَّريك مصدر ثقة للشُّركاء، والمتعاملين مع الشَّركة.		
2	الشخصيّة المعنويّة للشَّركة مستقلّة عن شخصيّة أصحابها؛ في الإدارة والتشغيل.		
3	تقوم الشَّركة على أساس تجميع السيولة النقديّة، للقيام بمشاريع ذات مردود ماديّ كبير.		
4	لا يترتّب على الشَّركة بروز شخصيّة قانونيّة مستقلّة عن شخصيّة أصحابها من الناحية الضّريبية.		
5	تُشَكّل الذمّة الماليّة للأفراد المكوّنين للشَّركة، ضمانة إضافيّة إلى جانب ذمّة الشَّركة.		
6	يُشكّل مجموع أموال الشَّركة وذمّتها الماليّة ضماناً للدائنين.		
7	تُفرَض ضريبة الدخل على دخل الشَّركة نفسها.		
8	لا يجوز ضمّ شريك أو مستثمر جديد للشَّركة، إلّا بموافقة جميع الشُّركاء.		



المشروع الطلابيّ:

اكتب تقريراً عن إمكانيّة تحويل شركة الأشخاص إلى شركة أموال والعكس، موضّحاً الحالات والأحكام القانونيّة المتعلّقة، والشروط الواجب توافرها في ذلك.



أُقيِّم ذاتي:

الرقم	النّتاجاتُ	التقييم		
		مرتفعٌ	متوسّطٌ	منخفضٌ
1	أحدّدُ أركان عقد الشَّركة، وأساس تكوينها.			
2	أميّز خصائص شركات التَّضامُن عن غيرها من الشَّركات.			
3	أُحدّد خصائص كلّ نوع من أنواع شركات الأشخاص.			
4	أُحدّد مسؤوليّة كلّ شريك في شركات الأشخاص.			
5	أُقارن بين أنواع شركات الأشخاص.			
6	أُحدّد أنواع شركات الأموال.			
7	أُلمُّ بخصائص مختلف أنواع الشَّركات المُساهمة.			
8	أُقارن بين أنواع شركات الأموال.			

الوحدة الثانية



تكوين شركة التَّضامُن

Formating a Partnership

نَتأمّلُ ثمّ
نُناقشُ:

ما الشكل المناسب لتكوين رأس مال شركة التَّضامُن؟

يتوقَّع من الطلبة بعد الانتهاء من دراسة هذه الوحدة، أن يكونوا قادرين على اختيار الشكل المناسب لتكوين رأس مال شركة التَّضامُن، وإجراء المعالجة المحاسبيّة لذلك، ويتحقّق ذلك من خلال المَهمّات الآتية:

- تأمُّل شكل، وقضيّة نقاش عن إجراءات تكوين شركة التَّضامُن، وأسباب رفض تسجيلها.
- تنفيذ أنشطة وحلّ أمثلة عن المعالجة المحاسبيّة للتكوين النقديّ لرأس مال شركة التَّضامُن.
- تنفيذ نشاط وحلّ أسئلة عن المعالجة المحاسبيّة لتكوين رأس مال شركة التَّضامُن؛ عَبْرَ تقديم أصول عينيّة ونقداً.
- تنفيذ نشاط وحلّ أسئلة عن المعالجة المحاسبيّة لتكوين رأس مال شركة التَّضامُن؛ عَبْرَ تقديم أصول وخصوم مُنشَأة فرديّة.
- تحليل حالة دراسيّة وتنفيذ نشاط وحلّ أسئلة عن المعالجة المحاسبيّة للفائدة على رأس المال.
- تحليل حالة دراسيّة وتنفيذ نشاط وحلّ أسئلة عن المعالجة المحاسبيّة لمسحوبات الشَّريك.
- تنفيذ نشاط وحلّ أسئلة عن المعالجة المحاسبيّة للفائدة على قرض الشَّريك.
- تحليل حالة دراسيّة وحلّ مثال وتنفيذ نشاط وحلّ أسئلة عن المعالجة المحاسبيّة لمكافأة الشَّريك.
- حلّ مثال وتنفيذ نشاط وحلّ أسئلة عن إعداد حساب ملخّص الدخل، والمعالجة المحاسبيّة المتعلّقة به.
- تنفيذ نشاط وحلّ أسئلة عن إعداد حساب (ت. أ.خ)، والمعالجة المحاسبيّة المتعلّقة به.
- تنفيذ نشاط وحلّ أسئلة عن إعداد قائمة المركز الماليّ للشَّركة.

الدرس الأول

رأس مال شركة التَّضامُن
Partnership Capital



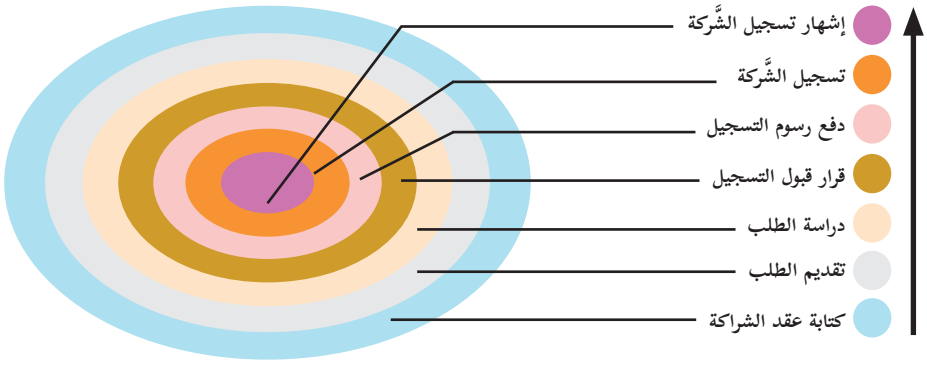
بعد تحرير عقد الشَّركة، وتحديد حصّة كلّ شريك، أو مقدار مساهمته في رأس المال، يبدأ كلّ شريك بسداد حصّته وفق الاتّفاق، كما يتمّ إجراء القيود اليوميّة اللازمة لإثبات تكوين الشَّركة، وإثبات سداد كلّ شريك لحصّته في رأس المال، الذي يتوقّف على نوع الحصة المُقدّمة من كلّ شريك وطبيعتها، فما إجراءات تكوين شركة التَّضامُن؟ وما أشكال تقديم الشُّركاء لحصصهم في رأس مالها؟ وكيف تتمّ المعالجة المحاسبيّة لإسهاماتهم في رأس مال الشَّركة؟ هذا ما تم تناوله في مجريات هذا الدرس، كما يأتي:

إجراءات تكوين الشَّركة Formation Procedures of Partnership:

بالرغم من أنّ بداية تكوين أيّ شركة تبدأ بالاتّفاق الشفويّ بين الشُّركاء، إلّا أنّه من الضروريّ توثيق هذه التفاهمات بين الشُّركاء، قبل السير في إجراءات التكوين، ولتوضيح ذلك نستعرض النشاط الآتي:

نشاط (1): إجراءات تكوين شركة التَّضامُن:

نتأمّل الشكل الآتي بتمعُّن:



شكل (1): إجراءات تكوين الشَّركة.

والمطلوب: أجب عن الأسئلة الآتية:

س1: بماذا تبدأ عمليّة تكوين شركة التَّضامُن؟ وبماذا تنتهي؟

س2: ما الجهات التي من الممكن أن ترفض طلب تسجيل الشَّركة؟ وما الذي يمكن عمله تجاه ذلك؟

س3: كم من الزمن سننتظر لقبول طلب التسجيل؟

س4: برأيك: ما الأسباب التي تستدعي رفض طلب تسجيل الشَّركة؟

س5: ماذا يمكن أن يتضمّن عقد شراكة تكوين الشَّركة؟

س6: كيف يتمّ إشهار الشَّركة؟

س7: ماذا يترتّب على الشُّركاء عمله، بعد إصدار مراقب الشَّركات شهادة التسجيل للشَّركة؟

نلاحظ، أنّ تكوين شركة التَّضامُن يتطلّب القيام بعدّة خطوات قانونيّة بعد كتابة العقد بين الشُّركاء، تبدأ بتقديم طلب التسجيل لمراقب الشَّركات، موقّعاً من جميع الشُّركاء، مُرفقاً به النسخة الأصليّة لعقد الشَّركة، والبيان الموقّع من كلٍّ منهم، أمام المراقب، أو من يفوّضه أو من كاتب العدل، حيث يتضمّن عقد تأسيس الشَّركة بيانات كثيرة، منها الواردة في الشكل الآتي:



شكل (2): عناصر عقد الشَّركة.

فبعد تقديم طلب تسجيل الشَّركة لمراقب الشَّركات، يقوم المراقب بدراسة الطلب المُقدّم له من قبل الشُّركاء، وفي فترة لا تزيد عن (15) يوماً، يُصدر مراقب الشَّركات قراره بالقبول أو الرفض لتسجيل الشَّركة، حيث يحقّ للشُّركاء الاستئناف على قرار الرفض لدى وزير الاقتصاد الوطنيّ، وفي حالة رفضه أيضاً، يتمّ الطعن في القرار لدى محكمة العدل العليا، أمّا في حالة الموافقة يتم السير في بقيّة الخطوات لاستكمال إجراءات التسجيل، حيث تُدفع الرسوم ويتم الإعلان عن التأسيس، بالنشر في الجريدة الرسميّة والصحف المحليّة اليوميّة، ويقوم مراقب الشَّركات بإصدار شهادة بتسجيلها بعد دفع الرسوم المقرّرة، ليتمّ تعليقها في مكان بارز في المقرّ الرئيس للشَّركة.

قضيّة للمناقشة:

هناك العديد من طلبات التسجيل للشَّركات، يتمّ رفضها إمّا من مراقب الشَّركات، أو من الوزير المختصّ، ناقش زملاءك بالأسباب المُحتملة.

تقديم الحصص في رأس مال شركة التَّضامُن Capital of Partnership:

يتألّف رأس مال شركة التَّضامُن من مجموعة من الحصص، تُوزَّع بين الشُّركاء بالنسب المتّفق عليها بينهم؛ لِذا من الممكن أن يكون تقديم الحصص بواحد أو أكثر من الأشكال الآتية:

تنبيه !!!: لا يُشترَط أن تكون حصص الشُّركاء متساوية، ولا يَشترط قانون الشَّركات تقديم الشَّريك لحصّته من طبيعة معيّنة؛ كأن تكون نقداً، أو عَيْناً، أو ميزانيّة مشروع فرديّ.

أوّلاً: سداد قيمة الحصّة نقداً Cash Contribution:

وفيها يُقدّم الشَّريك كامل حصّته نقداً، حيث يكون الدفع بإحدى الحالتين الآتيتين:

أ- السداد النقديّ الفوريّ: ويكون دفعة واحدة نقداً بتاريخ توقيع العقد، وهنا يكون الطرف المدين في القيْد المحاسبي، حساب النقديّة، وحساب رأس المال دائناً، ولتوضيح ذلك إليك النشاط الآتي:

نشاط (2): السداد النقديّ الفوريّ:




بتاريخ 2018/1/1م، اتّفق جهاد ونضال على تكوين شركة تضامن، باسم شركة جهاد ونضال لتنسيق الحدائق والتكنولوجيا الزراعيّة، في منطقة وادي الجوز في القدس العاصمة، وذلك برأس مال قدره (20000) دينار، موزّعاً بينهما بنسبة (3: 2) على التوالي، حيث قاما بسداد حصصهما نقداً، بتاريخ توقيع العقد، **والمطلوب:** أجب عن الأسئلة الآتية:

أ- احسب نصيب كلّ من الشُّركاء في رأس المال.

ب- اكتب القيْد المحاسبيّ المتعلّق بإثبات رأس المال، في دفاتر الشَّركة.

نلاحظ، أنّ جميع الشُّركاء قد دفعوا حصصهم نقداً، وأنه لا يوجد فاصل زمنيّ بين توقيع العقد والسداد النقديّ، ولاستخراج حصّة الشَّريك في رأس المال، نقوم بجمع حصص الشُّركاء، وهي (5) حصص في هذا النشاط، ثمّ نستخرج حصّة الشَّريك؛ من خلال ضرب رأس المال في نسبة الشَّريك من الحصص، حيث بلغت حصّة الشَّريك جهاد (12000) دينار، في حين بلغت حصّة الشَّريك نضال (8000) دينار، وهنا نثبت قيْد محاسبيّ بذلك، يكون فيه حساب النقديّة مديناً بكامل قيمة رأس المال، وحساب رأس مال كلّ شريك دائناً بقيمة حصّته.

مثال (1):




بتاريخ 2018/5/15م، اتّفق نور وضياء وفلاح، على تكوين مشتل زراعيّ لاستنبات بذور الزيتون الروميّ؛ بهدف بيعها للحكومة الفلسطينيّة، ضمن برنامج تخضير فلسطين، برأس مال قدره (30000) دينار، مُقَسَّم بينهم بنسبة (1:2:3) على التوالي، وتمّ السداد نقداً دفعة واحدة بتاريخ توقيع العقد، **والمطلوب:** تسجيل قيود اليوميّة اللازمة لإثبات رأس المال.

- **الحل:**

مجموع حصص رأس المال = (3 + 2 + 1) = 6 حصص.

حصّة الشَّريك في رأس المال = رأس المال × نسبة الشَّريك في رأس المال.

حصّة الشَّريك نور في رأس المال = 30000 × (3 ÷ 6) = 15000 دينار.

حصّة الشَّريك ضياء في رأس المال = 30000 × (2 ÷ 6) = 10000 دينار.

حصّة الشَّريك فلاح في رأس المال = 30000 × (1 ÷ 6) = 5000 دينار.

قيْد إثبات رأس المال:

30000 من حـ/ النقديّة.
إلى مذكورين:
15000 حـ/ رأس مال الشَّريك نور.
10000 حـ/ رأس مال الشَّريك ضياء.
5000 حـ/ رأس مال الشَّريك فلاح.
(إثبات سداد الشُّركاء لحصصهم في رأس المال، نقداً وفور توقيع العقد)

ب- السداد النقديّ في وقت لاحق: وهنا يتمّ توسيط حساب مؤقّت، ألا وهو حساب حصص الشُّركاء؛ بسبب وجود فاصل زمنيّ بين تاريخ الدفع النقديّ وتاريخ توقيع العقد، حيث يُجعل حساب حصّة الشَّريك مديناً، وحساب رأس مال الشَّريك دائناً بقيمة الحصّة، وبتاريخ الدفع النقديّ يتمّ إغلاق حسابات حصص الشُّركاء؛ بجعلها دائنة بقيمة ما تمّ سداده من دفعات أوّلاً بأوّل، ووفقاً لتواريخ السداد، وحساب النقديّة مديناً بالقِيَم المدفوعة نفسها، ولتوضيح ذلك إليك النشاط الآتي:

نشاط (3): السداد النقديّ في وقت لاحق:



في 2019/3/1م، اتّفق أحمد ومحمود وعثمان، على تكوين شركة ركاب التَّضامُنيّة، والمختصّة بالنقل للمواطنين بناءً على تواصلهم عَبْرَ التطبيق الإلكترونيّ لموقع الشَّركة، وبأسعار تناسب جميع شرائح وطبقات المجتمع الفلسطينيّ، وذلك برأس مال قدره (69000) دينار، يُقَسَّم بينهم بالتساوي، وقد اتّفق الشُّركاء على السداد النقديّ للحصص، بحيث يتمّ وفقاً للآليّة الآتية:

- يسدّد الشَّريك أحمد حصّته كما يأتي: (6000 دينار فور توقيع العقد، 8500 دينار في 1/ 4/ 2019م، والباقي بتاريخ 15/ 5/ 2019م.
- يُسدّد الشَّريك محمود (40 %) من حصّته عند توقيع العقد، والباقي بعد شهرين من التوقيع.
- يُسدّد الشَّريك عثمان كامل حصّته فور توقيع العقد.

المطلوب:

أ- تسجيل قيود اليوميّة اللازمة لإثبات حصص الشُّركاء، وسدادها.
ب- تصوير حسابات حصص الشُّركاء.
ج- تصوير قائمة المركز الماليّ.

نلاحظ، أنّ الشُّركاء قد قاموا بسداد حصصهم نقداً في رأس المال، وعلى دفعات وفي المواعيد المتّفق عليها، وأنّ الشُّركاء لم يدفعوا كامل ما عليهم في تاريخ توقيع العقد؛ فالبعض منهم قدّم كامل حصّته فور توقيع العقد، والبعض الآخر قدّم جزءاً منها فور توقيع العقد، والجزء الآخر في وقت لاحق؛ لذا لا بُدّ من توسيط حساب حصص الشُّركاء وللجميع، وهو حساب مؤقّت يبقى مفتوحاً إلى أن يُسدّد الشُّركاء كامل حصصهم؛ لذا يكون القيْد الأول هو قيْد التزام جميع الشُّركاء بحصصهم في رأس المال، كالآتي:

من مذكورين:
×× حـ/ حصّة الشَّريك (أ).
×× حـ/ حصّة الشَّريك (ب).
×× حـ/ حصّة الشَّريك (ج).
إلى مذكورين:
×× حـ/ رأس مال الشَّريك (أ).
×× حـ/ رأس مال الشَّريك (ب).
×× حـ/ رأس مال الشَّريك (ج).
(تعهُّد والتزام الشُّركاء بحصصهم في رأس المال)

ومن ثمّ يتمّ إثبات القيود المتعلّقة بالسداد على دفعات كلٍّ في تاريخه، بحيث يتناقص رصيد حساب حصّة الشَّريك، مع كلّ مرّة سداد، كالآتي:

×× من حـ/ النقديّة.
×× إلى حـ/ حصّة الشَّريك.
(سداد الشَّريك كامل حصّته أو جزء منها في رأس المال)

كما يمكن تصوير حسابي رأس المال، وحساب حصّة الشُّركاء، كلٌ منهم في حساب واحد في دفتر الأستاذ العام، بحيث تتم تجزئته إلى خانات تفصيليّة، وكذلك يمكن تصوير قائمة المركز المالي للشركة بتاريخ معين أو بعد الإنتهاء من سداد جميع الشركاء لحصصهم في رأس المال.

مثال (2): في 2019/1/1م، اتّفق خالد وعمرو، على تكوين شركة باسم خالد وعمرو للطبخ الإلكترونيّ التَّضامُنيّة، والمختصّة بتقديم استشارات أطعمة الأكلات الشعبيّة الفلسطينيّة والعالميّة، لربّات البيوت والمطاعم والأجنحة الفندقيّة؛ من خلال التواصل بالتطبيق الإلكترونيّ لموقع الشَّركة، وبأسعار تناسب جميع شرائح وطبقات المجتمع الفلسطينيّ، وذلك برأس مال قدره (30000) دينار، مُقسّم بينهما بنسبة (1:2) على التوالي، وقد اتّفق الشُّركاء على السداد النقديّ للحصص، كما يأتي:



- يسدّد الشَّريك خالد حصّته، كما يأتي:
(4000 دينار فور توقيع العقد، 12000 دينار في 2019/2/1م، والباقي بتاريخ 2019/3/15م.
- يسدّد الشَّريك عمرو (50 %) من حصّته عند توقيع العقد، والباقي بعد شهرين من التوقيع.

المطلوب: أ- تسجيل قيود اليوميّة اللازمة لإثبات حصص الشُّركاء، وسدادها.
ب- تصوير حسابات حصص الشُّركاء، بتاريخ تكوين الشَّركة.
ج - تصوير حسابات حصص الشُّركاء، بتاريخ آخر قسط للشُّركاء في 2019/3/15م.
د- تصوير قائمة المركز الماليّ، بتاريخ تكوين الشَّركة.

- **الحلّ:**

نلاحظ أنّ إجمالي رأس المال هو (30000) دينار، مُقَسَّماً بين الشُّركاء بنسبة (2: 1) على التوالي، وبذلك تكون حصّة كلّ شريك منهم، كما يأتي:

- حصّة الشَّريك خالد = 30000 × (2 ÷ 3) = 20000 دينار.
- حصّة الشَّريك عمرو = 30000 × (1 ÷ 3) = 10000 دينار.

- **قيْد التزام الشُّركاء بالحصص:**

ذكرنا في نصّ المثال أنّ الشُّركاء يسدّدون حصصهم نقداً وعلى دفعات، وهذا يُحتَّم علينا توسيط حساب الحصص ولجميع الشُّركاء؛ بحيث يُجعل هذا الحساب مديناً، وحساب رأس المال دائناً بكامل الحصّة في البداية، لذا يكون القيْد الأوّل بتاريخ توقيع العقد ولجميع الشُّركاء، كما يأتي:

من مذكورين:		
20000 حـ/ حصّة الشَّريك (خالد).		2019/1/1م
10000 حـ/ حصّة الشَّريك (عمرو).		
إلى مذكورين:		
20000 حـ/ رأس مال الشَّريك (خالد).		
10000 حـ/ رأس مال الشَّريك (عمرو).		
(تعهُّد والتزام الشُّركاء بحصصهم في رأس المال)		

- **قيْد سداد الشُّركاء حصصهم في رأس المال،** على النحو الآتي:

يُجعل حساب حصص الشُّركاء دائناً بالجزء المُسدّد فقط في تاريخ السداد؛ سواءً عند توقيع العقد أو بَعد ذلك، ثمّ حساب النقديّة مديناً بالقيمة نفسها، كما يأتي:

- سداد الشَّريك خالد حصّته في رأس المال:

4000 من حـ/ النقديّة.		
4000 إلى حـ/ حصّة الشَّريك (خالد).		1/ 1/ 2019م
(سداد الشَّريك جزءاً من حصّته في رأس المال)		
12000 من حـ/ النقديّة.		
12000 إلى حـ/ حصّة الشَّريك (خالد).		1/ 2/ 2019م
(سداد الشَّريك جزءاً من حصّته في رأس المال)		
4000 من حـ/ النقديّة.		
4000 إلى حـ/ حصّة الشَّريك (خالد).		15/ 3/ 2019م
(استكمال الشَّريك سداد المتبقّي من حصّته في رأس المال)		

- سداد الشَّريك عمرو حصّته في رأس المال:

5000 من حـ/ النقديّة.

5000 إلى حـ/ حصّة الشَّريك (عمرو). 1/ 1/ 2019م

(سداد الشَّريك جزءاً من حصّته في رأس المال)

5000 من حـ/ النقديّة.

5000 إلى حـ/ حصّة الشَّريك (عمرو). 1/ 3/ 2019م

(استكمال الشَّريك سداد المتبقّي من حصّته في رأس المال)

- تصوير حساب حصص الشُّركاء:

- تصوير حسابات حصص الشُّركاء، بتاريخ تكوين الشَّركة: وهنا نلاحظ أنّ حساب حصص الشُّركاء رصيده مدين، بما تبقّى من أقساط على الشُّركاء بعد 2019/1/1م، كما يأتي:

حـ/ حصص الشُّركاء									
منه					له				
المجموع	خالد	عمرو	البيان	التاريخ	المجموع	خالد	عمرو	البيان	التاريخ
30000	20000	10000	إلى حـ/ رأس المال.	1/1	4000	4000		من حـ/ النقديّة.	1/1
					5000		5000	من حـ/ النقديّة.	1/1
					21000	16000	5000	رصيد مرحّل(ميزانيّة)	1/1
30000	**20000**	**10000**	المجموع		**30000**	**20000**	**10000**	المجموع	

- تصوير حسابات حصص الشُّركاء، بتاريخ آخر قسط سيدفعه الشُّركاء: وهنا نلاحظ أنّ رصيد حساب حصص الشُّركاء قد أصبح صفراً، في تاريخ 2019/3/15م، بافتراض أنّ الشُّركاء التزموا بتسديد ما عليهم من أقساط لرأس المال نقداً، ولكن على دفعات، كما يأتي:

حـ/ حصص الشُّركاء									
منه					له				
المجموع	خالد	عمرو	البيان	التاريخ	المجموع	خالد	عمرو	البيان	التاريخ
30000	20000	10000	إلى حـ/ رأس المال.	1/1	9000	4000	5000	من حـ/ النقديّة.	1/1
					12000	12000		من حـ/ النقديّة.	1/2
					5000		5000	من حـ/ النقديّة.	1/3
					4000	4000		من حـ/ النقديّة.	3/15
30000	**20000**	**10000**	المجموع		**30000**	**20000**	**10000**	المجموع	

• تصوير حساب رأس مال الشُّركاء: يتمّ إعداد حساب رأس مال الشُّركاء في تاريخ تكوين الشَّركة، على النحو الآتي:

حـ/ رأس مال الشُّركاء									
منه					له				
المجموع	خالد	عمرو	البيان	التاريخ	المجموع	خالد	عمرو	البيان	التاريخ
30000	20000	10000	رصيد مرحّل.	1/1	30000	20000	10000	من حـ/ حصّة الشَّريك.	1/1
30000	**20000**	**10000**	**المجموع**		**30000**	**20000**	**10000**	**المجموع**	

تنبيه !!!: بما أن قانون الشركات حريصاً على الفصل بين الشخصية المعنوية للشركة وشخصية أعضائها، لذا الكثير من الأفراد يفضلون فتح حساب واحد لرأس مال الشركة في دفتر الاستاذ، يرحل إليه ما يدفعه كل شريك سداداً لحصته في رأس المال.

- **تصوير قائمة المركز الماليّ الافتتاحيّة:** يتمّ إعداد المركز الماليّ للشَّركة الجديدة في تاريخ التكوين للشَّركة، على النحو الآتي:

قائمة المركز المالي الافتتاحيّة
شركة باسم خالد وعمرو للطبخ الإلكترونيّ التَّضامُنيّة
كما هي بتاريخ: 1 / 1 /2019م

الأصول		حقوق المُلكيَّة والالتزامات	
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
9000	النقديّة.	**30000**	**رأس المال**
			رأس مال الشَّريك خالد المدفوع 4000
			رأس مال الشَّريك عمرو المدفوع 5000
		(21000)	**حصص الشركاء**
			حصّة الشَّريك خالد (16000)
			حصّة الشَّريك عمرو (5000)
9000	**المجموع**	**9000**	**المجموع**

ثانياً: تقديم الحصّة عَيْناً Assets Contribution:

قد يتّفق الشُّركاء عند تكوينهم الشَّركة، على تقديم حصص عيْنيّة، من قِبل بعض الشُّركاء أو جميعهم، أو عينيّة ونقديّة معاً، سداداً لحصصهم التي التزموا المُساهمة بها في رأس المال، وقد تكون الحصّة العَيْنيّة في صورة أصل وحيد أو عدة أصول مُقدّمة من الشُّركاء، وبذلك يكون الأصل المُقَدَّم مديناً، وحساب رأس مال الشَّريك المُقَدِّم لها دائناً، ولتوضيح ذلك إليك النشاط الآتي:

نشاط (4): سداد الحصّة عَيْناً ونقداً:

اتّفق يوسف ونور، على تكوين شركة تضامن باسم (Baby Package) لصاحبها يوسف وشريكه، والمختصّة بتقديم احتياجات الأطفال من عُمْر يوم إلى خمس سنوات، عَبْرَ الاتّصال والتّواصل على التطبيق الإلكترونيّ للشَّركة، مع خدمة التوصيل، وذلك برأس مال قدره (40000) دينار، مُقسّماً بينهم بنسبة (3: 2) على التوالي، وقد اتّفق الشُّركاء على سداد حصصهم في رأس المال فور توقيع العقد، بتاريخ 2019/3/30، كما يأتي:

- يقدّم الشَّريك يوسف حصّته، كالآتي:

(14000 دينار سيارة نقل، القيمة السوقيّة العادلة لها (12500) دينار، فور توقيع العقد، والباقي نقداً بالتاريخ نفسه).

- يقدّم الشَّريك نور بضاعة قُدّرت بقيمتها السوقيّة، التي شكّلت (60 %) من حصّته فور توقيع العقد، والباقي يُدفع نقداً بالتاريخ نفسه.

المطلوب: أجب عن الأسئلة الآتية:

أ- سجّلْ قيود اليوميّة اللازمة لإثبات رأس المال. ب- إعداد قائمة المركز الماليّ للشَّركة، بتاريخ تكوين العقد.

نلاحظ، أنّ حصّة الشَّريك يوسف وحصّة الشَّريك نور، لم تكونا نقداً أو عَيْناً بشكل كامل، بل كانتا مزيجاً منهما، وأنّ الأصل المُقدّم (السيّارة) تمّ تقييمها بالقيمة العادلة، في حين تمّ الاتفاق بين الشُّركاء على تقديم نور للبضاعة جزءاً من حصّته في رأس المال، بناءً على قيمتها السوقيّة، كما يتبيّن أنّ التقديم للحصّة من قبل الشَّريكين كان بتاريخ العقد نفسه؛ لذا لا يتمّ توسيط حساب حصص الشُّركاء، حيث بلغت قيمة حصّة الشَّريك يوسف في رأس المال (24000) دينار، بينما بلغت قيمة حصّة الشَّريك نور في رأس المال (16000) دينار، وبالتالي فإنّ القيْد المحاسبي يكون في طرفه المدين كلّ من: النقديّة والأصول المقدّمة، في حين رأس مال الشَّريك هو الطرف الدائن في هذا القيْد.

أتعلم:

يتمّ تقدير قيمة الأصل المُقدّم حصّةً في رأس المال، استناداً إلى القيمة السوقيّة العادلة للأصل، أو بالقيمة التي يتّفق عليها الشُّركاء في تاريخ تكوين الشَّركة، وليس إلى قيمتها التاريخيّة وقت اقتنائها.

ثالثاً: تقديم أصول وخصوم مُنشَأة فرديّة Assets & Liabilities Contributions:

قد يتّفق الشُّركاء في شركة التَّضامُن، على قبول تقديم شريك أو أكثر من شركاء التَّضامُن حصصهم في رأس مال الشَّركة، على شكل أصول وخصوم مشروعه الفرديّ، وهنا يقوم الشُّركاء بإعادة تقدير قيم الأصول والالتزامات، وتثبيتها في دفاتر الشَّركة بناءً على القيمة السوقيّة لها، أو بالقيمة التي يتّفق عليها الشُّركاء، وذلك بجعل حسابات الأصول مدينة، وحسابات الالتزامات دائنة؛ أي أنّ الفرق بين مجموع قيم الأصول ومجموع قيم الالتزامات هو رأس مال الشَّريك المُقَدِّم لقائمة المركز الماليّ، ولتوضيح ذلك إليك النشاط الآتي:

تنبيه !!!: من الضروريّ استبعاد الديون المعدومة من رصيد الذمم المدينة عند تقديم الحصّة في رأس المال؛ للحصول على صافي الحصة المقدمة من الشريك، أمّا الديون المشكوك في تحصيلها فيبقى الشَّريك مسؤولاً عنها حتى يسدّدها المدينون، ويُفتح بها حساب مخصّص الديون المشكوك فيها.

نشاط (5): السداد بتقديم أصول وخصوم مُنشَأة فرديّة:

في 2019/7/1م، اتّفق عامر ويقين وتحسين، على تكوين شركة تضامن، باسم شركة عامر وشركاه، للعمل في مجال تصنيع مشتقّات الألبان، برأس مال قدره (150000) دينار، موزّعاً بينهم بالتساوي، وقد سدّد الشُّركاء حصصهم في رأس المال فور توقيع العقد، كما يأتي:

- يقدّم الشَّريك عامر حصّته في رأس المال نقداً، تُدفع فور توقيع العقد.
- يقدّم الشَّريك يقين حصّته، فور توقيع العقد: (أراضٍ 20000 دينار، معدات 18000 دينار، أثاث 12000 دينار).
- يقدّم تحسين أصول وخصوم محلّه التجاريّ، ويدفع الفرق نقداً، حصّةً له في رأس المال، فور توقيع العقد، علماً أنّ المركز الماليّ لمشروعه الفرديّ، كان كما يأتي:

المبلغ	الأصول	المبلغ	الخصوم
49000	أرض.	45000	رأس المال.
1500	مدينون.	11000	دائنون.
6000	سيّارة.	2500	أ. دفع.
2000	أ. قبض.		
58500	**مجموع الأصول**	**58500**	**مجموع الخصوم وحقوق المُلكيَّة**

المطلوب:

أ- اكتب قيود اليوميّة اللازمة لإثبات رأس المال، علماً أنّه تمّ قبول الميزانيّة والأصول العَيْنيّة بقيمها المُقدّمة.

ب- إعداد قائمة المركز الماليّ.

نلاحظ، أنّ جميع الشُّركاء سدّدوا حصصهم في رأس المال فور توقيع العقد؛ لذا لا يتمّ توسيط حساب حصص الشَّركاء، وسيكون الطرف المدين في القيْد المحاسبي المتعلّق بإثبات رأس المال، هو مجموعة حسابات الأصول المقدّمة بالقيمة المتّفق عليها، في حين أنّ الطرف الدائن هو رأس مال الشَّريك، هذا بالنسبة للأصول المقدّمة، أمّا أصول وخصوم المُنشَأة الفرديّة، فيتمّ جعل جميع الأصول المقدّمة في الطرف المدين من القيْد، والالتزامات وحقوق المُلكيَّة في الطرف الدائن.

سؤال؟: ماذا لو كان تقديم الشَّريك تحسين (في نشاط 5) حصّته في رأس المال، بعد شهر من تاريخ توقيع العقد،
المطلوب: أ- اكتب قيود اليوميّة المتعلقة بإثبات رأس المال.
ب- صَوِّر قائمة المركز المالي، في تاريخ تكوين الشَّركة.

أسئلة الدرس

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلٍّ ممّا يأتي:

1- متى تصبح شركة التَّضامُن قائمة وذات شخصيّة اعتباريّة؟

أ- عند كتابة عقد الشَّراكة.
ب- عند الاتفاق الشفويّ بين الشُّركاء.
ج- عند دراسة طلب الترخيص.
د- عند إصدار شهادة التسجيل.

2- عدد شركاء شركة تضامن (3) أفراد، ورأسمالها (100000) دينار، وبلغت قيمة حصّة الشَّريك (ب) فيها (20000) دينار، وهي تمثل نصف حصّة الشَّريك (أ)، فكم تبلغ حصّة الشَّريك (ج) في رأس مال شركة التضامن؟

أ- 20000 دينار. ب- 25000 دينار. ج- 50000 دينار. د- 40000 دينار.

3- عاصم وباسم وعدنان شركاء في شركة تضامن، رأس مالها (80000) دينار؛ حصّة الشَّريك عاصم في رأس المال (س) دينار، وحصّة الشَّريك باسم (20000) دينار، وهي تمثّل نصف حصّة الشَّريك عدنان، فكم تبلغ نسبة توزيع رأس المال بين الشُّركاء في الشَّركة؟

أ- (1: 2 :1) على التوالي.
ب- (2 : 1 :1) على التوالي.
ج- (1: 1 : 1) على التوالي.
د- (1 : 1 : 2) على التوالي.

4- ما الطرف الدائن في القيْد المحاسبي المتعلّق بسداد أحد الشُّركاء حصّته في شركة التَّضامُن، عَبْرَ تقديم أصول وخصوم مُنشَأته الفرديّة، بعد (10) أيام من توقيع العقد؟

أ- الالتزامات ورأس مال الشَّريك.
ب- رأس مال الشَّريك وحصّته في رأس المال.
ج- الالتزامات وحصّة الشَّريك.
د- الالتزامات وجميع الأصول الواردة في الميزانيّة.

س2: علّل لكلٍّ ممّا يأتي:

- يُعدّ حساب حصص الشُّركاء حساباً وسيطاً.
- استبعاد الديون المعدومة عند تقديم الشَّريك ميزانيّة مشروعه الفرديّ حصّةً له في رأس مال الشَّركة.

س3: بتاريخ 10/5/ 2018م، اتّفق كلٌّ من حسام وعصام ومِيار على تكوين شركة تضامن برأس مال قدره (40000) دينار، يوزَّع بينهم، كما يأتي: حسام (10000) دينار، وعصام (14000) دينار، وميار (16000) دينار، وفي 20/ 10، سدّد الشُّركاء حصصهم نقداً، أُودِعت في حساب الشَّركة لدى المصرف، **والمطلوب:**

أ- إثبات قيود اليوميّة المتعلّقة بحصص الشُّركاء في رأس المال.
ب- تصوير حساب حصص الشُّركاء.
ج- تصوير حساب رأس المال.

س4: اتّفق أحمد وفائق وماهر على تكوين شركة تضامن، في 2018/10/27م، حيث حدّد العقد ما على الشَّريك تقديمه كحصّة له في رأس المال بتاريخ توقيع العقد، كما يأتي: يقدّم الشَّريك أحمد (20000) دينار معدّات، (10000) دينار أثاث، والباقي نقداً، أمّا الشَّريك فائق فيقدّم حصّته نقداً فور توقيع العقد، في حين أنّ الشَّريك ماهراً يقدّم حصّته بضاعةً بقيمة (60000) دينار، علماً أنّ رأس المال الكليّ للشَّركة بلغ (120000) دينار، وأنّ حصص رأس المال موزّعةً بين الشُّركاء بنسبة (2: 1: 3) على التوالي، **والمطلوب:**

أ- اكتب القيود المحاسبيّة المتعلّقة بتكوين رأس المال. ب- إعداد الميزانيّة الافتتاحيّة للشَّركة.

س5: في 2019/1/8م، اتّفق عماد الدين وصلاح الدين، على تكوين شركة تضامن باسم شركة الطاقة النظيفة لصاحبها عماد وصلاح الدين، برأس مال قدره (60000) دينار، مُقَسَّماً بينهما بالتساوي، وقد جاء في عقد الشَّركة، ما يأتي:

- يقدّم الشَّريك عماد الدين حصّته في رأس مال الشَّركة فور توقيع العقد، (15000) دينار قطعة أرض، وأجهزة بقيمة (10000) دينار، والباقي يُدفع نقداً.
- يقدّم الشَّريك صلاح الدين حصّته في رأس المال، فور توقيع العقد، أصولاً وخصوم مشروعه الفرديّ، ويسدّد باقي حصّته نقداً بعد يومين من تاريخ العقد، حيث كانت أرصدتها، كما يأتي:

مبانٍ	رأس مال	مخصّص ديون مشكوك فيها	أ.قبض	دائنون	أثاث	أ.دفع	مدينون
17000	س	2000	4500	5000	6000	3500	5000

والمطلوب: أ- اكتب القيود المحاسبيّة المتعلّقة بتكوين رأس المال.

ب- إعداد الميزانيّة الافتتاحيّة للشَّركة.

الدرس الثاني

الحسابات المتعلّقة بالشُّركاء
Partnership Accounting



تختلف شركات التَّضامُن عن شركات الأشخاص الأخرى؛ كالتَّوصية البسيطة والمحاصّة، من حيث مكوّنات العقد، ورأس المال، خاصّة فيما يتعلّق بتوزيع الأرباح والخسائر بين الشُّركاء، والذي يتمّ طبقاً لعقد الشَّراكة، إذ يُمثّل رأس المال التزاماً للشُّركاء في ذمّة الشَّركة، ونظراً لحاجة الشَّريك للتعامل مع الشَّركة، ومن باب الحرص على مبدأ ثبات رأس المال فيها، يُعامَل الشَّريك وكأنّه طرف خارجيّ عن الشَّركة، إذ يتمّ فتح حساب خاصّ يُلخّص العلاقة الماليّة بين الشَّركة والشُّركاء، يُسمّى حساب جاري الشَّريك، فما أنواع الحسابات المتعلّقة بالشُّركاء؟ وما طبيعة هذه الحسابات؟ وكيف تتمّ المعالجة المحاسبيّة لها؟ هذا ما تمّ تناوله في مجريات هذا الدرس، كما يأتي:

أنواع الحسابات المتعلّقة بالشُّركاء Partnership Accounting Types:

هناك العديد من الحسابات المتعلّقة بالشُّركاء ذات الأثر الماليّ، وذات العلاقة بالحسابات الجارية للشُّركاء في شركة التَّضامُن، منها ما يأتي:

أوّلاً: الفائدة على رأس مال الشَّريك Interest on Capital:

قد يتّفق الشُّركاء في شركة التَّضامُن على احتساب فائدة على رأس مال الشُّركاء، بحيث يتمّ فتح حساب وسيط، يُسمّى حساب الفائدة على رأس المال في نهاية السنة الماليّة، يُجعل هذا الحساب مديناً بالفائدة، والحسابات الجارية للشُّركاء دائنة بمبلغ الفائدة، حيث يُقفل الحساب الخاصّ بالفائدة في حساب توزيع الأرباح والخسائر؛ بجعله مديناً، وحساب الفائدة على رأس المال دائناً، ولتوضيح ذلك إليك النشاط الآتي:

أتعلم:

رأس المال في المشروع الفرديّ يتأثّر؛ زيادة ونقصاناً، بتعاملات صاحبه معه، أمّا في شركات الأشخاص، فلا يجوز زيادة رأس المال أو تخفيضه، إلّا ضمن حالات يحدّدها القانون.

نشاط (1): الفائدة على رأس المال:





بدأت شركة تل عراد التَّضامُنيّة، لصاحبها مالك وحسن، العمل في مجال تقديم الخدمات السياحيّة في مدينة بئر السبع الفلسطينيّة، بتاريخ 2018/1/1م، حيث اتّفق الشَّريكان على احتساب فائدة على رأس مال الشُّركاء، البالغ في نهاية الفترة الماليّة: (10000، 15000) دينار على التوالي، وبمعدّل فائدة (6 %) سنويّاً.

المطلوب:

أ- احسب نسبة حصّة كلّ شريك في رأس المال.

ب- كم تبلغ قيمة الفائدة على رأس مال كلّ شريك؟

ج- لماذا يتّفق الشُّركاء على فرض فائدة لرأس مالهم في الشَّركة؟

د- لماذا تُقفل الفائدة في حساب التوزيع، وليس في حساب ملخّص الدخل؟

هـ- برأيك: لو كنت شريكاً في هذه الشَّركة، فهل أنت مع إعطاء الفائدة على رأس المال؟ ولماذا؟

و- اكتب قيود اليوميّة المتعلّقة بإثبات الفائدة على رأس المال، وإقفالها في نهاية العام.

نلاحظ، أنّ نسبة حصص الشُّركاء؛ مالِّك وحسن في رأس المال، بلغت (3:2) على التوالي، ولاستخراج الفائدة على رأس مال كلّ شريك، نستخدم القانون الآتي: الفائدة = المبلغ × نسبة الفائدة × المدة الزمنية، لذا فإنّ مقدار الفائدة على رأس مال الشَّريك مالِّك تساوي (600) دينار، في حين أنّ الفائدة على رأس مال الشَّريك حسن تساوي (900) دينار، أمّا خطوات المعالجة المحاسبيّة المتعلّقة بالفائدة على رأس مال الشُّركاء، فهي كما يأتي:

حساب مقدار الفائدة على رأس المال

إثبات فائدة رأس المال

إقفال الفائدة في حساب توزيع الأرباح والخسائر

يتمّ إقفال فائدة رأس المال، في حساب توزيع الأرباح والخسائر؛ بوصف هذه الفائدة مصروفاً عرضيّاً، يُشكّل جزءاً من توزيع الأرباح، فهي ليست خسائر بالمعنى المحاسبي، إذ أنها تُعدّ تعويض للشُّركاء عن استثمار أموالهم في المصارف، فالفائدة على رأس المال تُفرض لتحقيق العدالة بين الشُّركاء في توزيع الأرباح والخسائر، خاصّة عند اختلاف نسبة توزيع رأس المال عن نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشُّركاء.

يجب أن ينصّ عقد شركة التَّضامُن على نسبة الفائدة على رأس مال الشُّركاء، كما يجب أن يُحدّد المقصود به؛ فهل هو رأس المال في أول السنة الماليّة؟ أم في نهايتها؟ أم هو متوسّط حركة رأس المال خلال السنة (المرجّح زمنيّاً)؟

مثال (1): نصَّ عقد شركة مَزارع البيرق لإنتاج الحليب في قرية الدامون، قضاء مدينة عكّا الفلسطينيّة، على احتساب فائدة على رأس مال الشُّركاء فيها، وهم سعيد ويزيد، بنسبة (8 %) سنويّاً، علماً أنّ الحركة على رأس المال خلال العام كان لها مبرراتها القانونية، وهي كما يأتي:



اسم الشَّريك	التاريخ	مدين	دائن	رصيد دائن	عدد أشهر استمرار الرصيد	الرصيد المرجح زمنيّاً (شهرياً)
الشَّريك سعيد	2018/1/1م			20000	4	80000
	2018/5/1م		2000	22000	7	154000
	2018/12/1م	1000		21000	1	21000
					12 شهر	**255000**
الشَّريك يزيد	2018/1/1م			15000	5	75000
	2018/6/1م		1500	16500	4	66000
	2018/10/1م	700		15800	3	47400
					12 شهر	**188400**

والمطلوب: أجب عن الأسئلة الآتية:

1- احسب الفائدة على رأس المال؛ بناءً على متوسّط حركته خلال العام.

2- اكتب القيود المحاسبيّة المتعلّقة بالفائدة على رأس المال.

• **الحلّ:** - الفائدة على متوسط رأس المال المرجّح زمنيّاً:

متوسّط رأس المال المرجح زمنيّاً للشَّريك (سعيد) = 255000 ÷ 12 شهر = 21250 ديناراً.

متوسّط رأس المال المرجح زمنياً للشَّريك (يزيد) = 188400 ÷ 12 شهر = 15700 دينار.

وبالتالي فإنّ الفائدة على رأس مال الشَّريك سعيد = 21250 دينار × (8 ÷ 100) = 1700 دينار.

والفائدة على رأس مال الشَّريك يزيد = 15700 دينار × (8 ÷ 100) = 1256 ديناراً.

ويتم إجراء القيود المحاسبيّة اليوميّة المتعلّقة بفائدة رأس المال، في هذه الحالة على النحو الآتي:

2956 من حـ/ الفائدة على رأس المال.

إلى مذكورين:

1700 حـ/ جاري الشَّريك سعيد.

1256 حـ/ جاري الشَّريك يزيد.

(إثبات الفائدة على رأس المال، في الحسابات الجارية للشُّركاء)

2956 من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر.

2956 إلى حـ/ الفائدة على رأس المال.

(إقفال الفائدة على رأس المال، في حساب توزيع الأرباح والخسائر)

لاحظ، أنّ حساب الفائدة على رأس المال قد جُمع في حساب واحد، وأنّ رصيد الفائدة على رأس المال أُقفِل في حساب توزيع الأرباح والخسائر، باعتبارها مصروفاً عرضيّاً، وأنّ نسبة الفائدة هذه تكون موحّدة في جميع طرق حساب الفائدة على رأس المال.

نشاط (2): الفائدة على رأس المال:

عيسى وعماد الدين شركاء تضامن في **شركة عرتوف** لإنتاج اللقاحات الطبية لفيروس كورونا، وقد نص عقد الشركة على احتساب فائدة على رأس مال الشركاء فيها، بنسبة (10 %) سنويّاً، علماً أن الحركة على رأس المال خلال العام كان لها مُسوغاته القانونية خلال هذه الفترة، وهي كما يأتي (المبالغ مُقدَّرة بالدينار):

اسم الشَّريك	التاريخ	مدين	دائن	رصيد دائن
الشريك عيسى	1 / 1 / 2020م			40000
	1 /6/ 2020م		4000	
	1/ 11/ 2020م	2000		
الشريك عماد الدين	1/1/ 2020م			60000
	1/ 6/ 2020م		6000	
	1/ 11/ 2020م	3000		

والمطلوب:

أ- أنشئ جدولاً تبين فيه الرصيد المُرجح زمنيًّاً (شهريًّا).

ب- احسب مقدار الفائدة على رأس مال كل شريك؛ بناءً على متوسط حركة رأسماله خلال العام.

ج- اكتب القيود المحاسبيَّة المتعلّقة بالفائدة على رأس المال.

ثانياً: الفائدة على المسحوبات الشخصيّة للشُّركاء Interest on Drawing:

قد يتّفق الشُّركاء على احتساب فائدة على مسحوباتهم الشخصية من الشَّركة، وفقاً لعقد الشَّراكة بينهم، بحيث تُضاف إلى صافي الربح المحاسبي المُستخرج من قائمة الدخل، والمُرَحَّل إلى حساب توزيع الأرباح والخسائر، ولتوضيح ذلك نتناول الحالة الدراسية الآتية:

حالة دراسيّة (1): شركة الأجهزة الذكيّة



تخرَّجَ عبد العزيز وريّان في إحدى الجامعات الفلسطينيّة، تخصُّص إلكترونيّات، وقد لاحظا في أثناء سفرهما إلى شركتهما في محافظة غزّة، كثرة حوادث السير على الطرق، وتعقيْد إجراءات عمليّات التأمين المُرافقة لها، وحدوث المزيد من عمليّات الإعاقة للسير؛ ما شجّعهم على التفكير في إنتاج تطبيق يتمّ تنزيله على المركبات، ليقوم بمَهمّة الاتّصال الآليّ بشركة التأمين المَعنيّة نيابة عن السائق، حال حدوث حادث السير.

لقد حقّقت الشَّركة أرباحاً غير عاديّة؛ بسبب الفكرة الإبداعيّة لمُنتجها في هذا الميدان، ونظراً لعدم تخصيص رواتب للشُّركاء، كان الشَّريكان يسحبان من شركتهما نقداً وأجهزة بسعر البيع، حيث اتّفقا على احتساب فائدة على سحوباتهما، بمعدّل (9 %) سنويّاً، فإذا علمت أنّ مسحوبات الشَّريك عبد العزيز من النقديّة بتاريخ 4/1/ بلغت (3000) دينار، ومن الأجهزة (1500) دينار، بمتوسّط سحب (8) شهور، أمّا الشَّريك ريان، فقد بلغ مقدار سحبه من النقدية (4500) دينار بتاريخ 2019/9/1م ، **والمطلوب: أجب عن التساؤلات الآتية:**

س1: ما أشكال المسحوبات الشخصيّة الممكنة للشُّركاء من شركة التَّضامُن؟

س2: ما أثر سحب الشُّركاء من الشَّركة: على رأسمالها؟ وعلى صافي أرباحها؟

س3: لماذا تلجأ بعض الشَّركات إلى احتساب فائدة على مسحوبات الشُّركاء فيها؟

س4: برأيك: ماذا يحدث لو أنّ الشَّريكين اتّفقا في عقد الشَّراكة، على عدم احتساب فائدة على مسحوبات الشُّركاء؟

س5: ما القيود المحاسبية المتعلّقة بمسحوبات الشَّريكين، الواردة في الحالة؟

س6: ما القيْد المحاسبي في حالة سحب الشَّريك بضاعة بسعر الكُلْفة؟

س7: كيف يتمّ إثبات الفائدة على مسحوبات الشَّريك؟

س8: أين يتمّ إقفال الفائدة على مسحوبات الشُّركاء؟ ولماذا؟

نلاحظ، أنّ الفائدة على مسحوبات الشُّركاء، سواءً من النقدية أو من الأجهزة (البضاعة)؛ بسعر البيع أو بسعر الشراء، يجب أن يتّفق الشُّركاء على نسبتها وحيثيّاتها في عقد شركة التَّضامُن المُبرم بينهم، إذ يَكمُن الهدف من احتساب الفائدة على المسحوبات، في أنّ السحب يُضعف رأس مال الشَّركة، ويُقلّل من قدرتها على توليد إيرادات؛ فعمليّة السحب هذه بمثابة تجميد وإضعاف لرأس مال الشُّركاء في الشَّركة، فإذا لم تُحدَّد فائدة على عمليّات سحب الشُّركاء، فسوف يستفيد بعض الشُّركاء على حساب شركاء آخرين في الشَّركة.

وبما أنّ الفائدة الدائنة الناتجة عن أعمال سحب الشُّركاء، تَنتُج عن أعمال ثانويّة للشَّركة، وليس عن العمل الرئيس لها، لذا تُعدّ إيراداتها إيرادات عرضيّة، تقفُل في حساب توزيع الأرباح والخسائر. **أمّا بخصوص المعالجة المحاسبيّة لعمليّات السحب، فهي تتمّ كما يأتي:**

- يتمّ حساب فترة السحب للشَّريك، ثمّ تُحسَب الفائدة على مسحوبات الشَّريك، وفقاً لمعادلة الفائدة البسيطة الآتية:

الفائدة = المبلغ × نسبة الفائدة × الفترة الزمنيّة.

- ثمّ يتمّ كتابة القيْد المحاسبي المتعلّق بعمليّة السحب في تاريخ السحب نفسه؛ سواءً كان نقداً أو بضاعة بسعر البيع أو بسعر التَكلُفة، كما يأتي:

×× من حـ/ مسحوبات الشَّريك.
×× إلى حـ/ النقدية.
(إثبات مسحوبات الشَّريك من النقديّة)

×× من حـ/ مسحوبات الشَّريك.
×× إلى حـ/ المبيعات.
(إثبات مسحوبات الشَّريك من البضاعة، بسعر البيع (السوق))

×× من حـ/ مسحوبات الشَّريك.
×× إلى حـ/ المشتريات.
(إثبات مسحوبات الشَّريك من البضاعة، بسعر الشراء (التَكلّفة))

- وفي نهاية الفترة الماليّة، يتمّ تحميل وإقفال مسحوبات الشَّريك في الحسابات الجارية للشُّركاء، حيث تُجعل الحسابات الجارية للشُّركاء مدينة، ومسحوبات الشُّركاء دائنة بقيمة السحب، كما يأتي:

×× من حـ/ جاري الشَّريك.
×× إلى حـ/ مسحوبات الشَّريك.
(إقفال المسحوبات في الحسابات الجارية للشُّركاء)

- وفي نهاية الفترة الماليّة أيضاً، يتمّ إثبات الفائدة على المسحوبات، بحيث يتمّ تحميلها للحسابات الجارية للشُّركاء؛ بجعل الحسابات الجارية للشُّركاء مدينة بمبلغ فائدة السحب، وحساب فائدة المسحوبات دائناً، باعتبار أنّ هذه الفوائد مصدر إيرادات للشَّركة، كما يأتي:

×× من حـ/ جاري الشَّريك.
×× إلى حـ/ فائدة المسحوبات.
(إثبات الفائدة على مسحوبات الشَّريك)

وفي نهاية الفترة الماليّة كذلك، تقفل فائدة المسحوبات في حساب توزيع الأرباح والخسائر، باعتبارها إيراداً عرضيّاً، كما يأتي:

×× من حـ/ فائدة المسحوبات.
×× إلى حـ/ توزيع الأرباح والخسائر.
(إقفال فائدة المسحوبات في حساب توزيع الأرباح والخسائر)

نشاط (3): الفائدة على المسحوبات:



منتصر وحنظلة شركاء في شركة تضامن، عاملة في مجال استصلاح الأراضي الزراعيّة، يمتدّ نشاطها إلى العديد من محافظات الوطن، وهي تملك أسطولاً من المعدّات الثقيلة للقيام بأعمال التَّسوية وبناء السلاسل والجدران، ونظراً لعدم تخصيص رواتب لهم، لجأ الشُّركاء إلى أعمال السحب من شركتهم، حيث اتّفق الشَّريكان على حساب فائدة على سحوباتهما، بمعدل (10 %) سنويّاً، فإذا علمت أنّ مسحوبات الشَّريك منتصر من النقديّة، بلغت (14500) دينار، بمتوسّط سحب (6) شهور، أمّا الشَّريك حنظلة، فقد

بلغ سحبه من النقديّة (12000) دينار، بمتوسّط سحب (9) شهور، **والمطلوب**:

أ- احسب مقدار الفائدة على مسحوبات الشُّركاء.

ب- إثبات القيود اليوميّة اللازمة بدفاتر الشَّركة.

ج- تصوير الحسابات الجارية للشُّركاء.



أتعلم:

الفائدة على المسحوبات تمثّل إيراداً للشَّركة، وعبئاً على الشَّريك، يُحَمَّل لحسابه الجاري، بجعله مديناً بها، طالما لم يُنص على سدادها نقداً.

❖ ثالثاً: الفائدة على قرض الشَّريك للشَّركة Interest on Partner's Loan:

تحتاج شركات التَّضامُن للاقتراض كغيرها من الشَّركات؛ لتمويل عمليّاتها ومواجهة حاجتها من السيولة، فقد تلجأ للاقتراض من حاضنات أعمال، أو من الشُّركاء، كأحد البدائل الممكنة للحصول على ذلك، بدلاً من المصارف، ولتوضيح ذلك، إليك النشاط الآتي:



نشاط (4): الفائدة على قرض الشَّريك للشَّركة:

بتاريخ 2019/1/1م، قدّم كلّ من الشَّريكين خاطر وعادل في شركة خاطر وعادل التَّضامُنيّة، قرضاً للشَّركة بمقدار (8000) دينار، و(5000) دينار على التوالي، ولمدّة عام واحد، بفائدة (9 %) سنويّاً، تدفع في نهاية العام، **والمطلوب:**

أجب عن الأسئلة الآتية:

أ- لماذا تلجأ شركة التَّضامُن للاقتراض من الشُّركاء؟

ب- كيف تتمّ معاملة القرض المُقدّم من الشُّركاء؟

ج - بماذا يمتاز قرض الشَّريك للشَّركة، عن غيره من القروض؟

د- اكتب القيود المحاسبيّة المتعلّقة بالقرض.

تُعدّ القروض المُقدَّمة من الشُّركاء للشَّركة، من الالتزامات التي تظهر في ميزانيّتها، حيث تلجأ الشَّركة للاقتراض من الشُّركاء باعتباره مصدراً من مصادر سدّ حاجتها من الأموال، ويُعامَل هذا القرض كما لو تمّ الحصول عليه من أيّ مصدر تمويليّ آخر؛ كحساب الفائدة عليه، التي تُعدّ عبئاً تجارياً يُحَمَّل لحساب ملخّص الدخل؛ فهي فائدة مدينة تقلّل من حجم أرباح الشَّركة، علماً أنّ **المعالجة المحاسبيّة المتعلّقة بالقرض**، كما يأتي:

- **عند الحصول على القرض من الشَّريك؛** يُجعل حساب النقديّة مديناً، وحساب القرض دائناً، كما يأتي:

×× من حـ/ النقدية.		
×× إلى حـ/ قرض الشَّريك (أ).	/	/
(إثبات الحصول على قرض من الشَّريك)		

- **إثبات الفائدة على قرض الشَّريك، وهنا نجد أنفسنا أمام احتمالات عدّة، منها:**
  - قيام الشَّريك بسحب فائدة قرضه بالكامل عند استحقاقها، عندها نُثبت القيْد المحاسبي الآتي:

×× من حـ/ فائدة قرض الشَّريك (أ).		
×× إلى حـ/ النقدية.	/	/
(إثبات سحب الشَّريك لفائدة قرضه بالكامل، في تاريخ الاستحقاق)		

  - عدم سحب الشَّريك فائدة قرضه عند استحقاقها، لذا نحمّلها لحسابه الجاري، بكتابتنا للقيْد المحاسبي الآتي:

×× من حـ/ فائدة قرض الشَّريك (أ).		
×× إلى حـ/ جاري الشَّريك (أ).	/	/
(إثبات فائدة قرض الشَّريك في حسابه الجاري)		

  - قيام الشَّريك بسحب جزء من فائدة قرضه عند استحقاقها، والباقي يُحَمَّل لحسابه الجاري، بكتابة القيود المحاسبية الآتية:

×× من حـ/ فائدة قرض الشَّريك (أ).		
×× إلى حـ/ النقدية.	/	/
(إثبات سحب الشَّريك لجزء من فائدة قرضه، في تاريخ الاستحقاق)		

ومن ثمّ يتمّ حساب المبلغ المتبقّي من الفائدة، وتحويله أو تحميله في تاريخ الاستحقاق، لحسابه الجاري، بكتابة القيْد المحاسبي الآتي:

×× من حـ/ فائدة قرض الشَّريك (أ).		
×× إلى حـ/ جاري الشَّريك (أ).	/	/
(تحويل المتبقي من فائدة قرض الشَّريك في حسابه الجاري)		

- **إقفال فائدة قرض الشَّريك في حساب ملخّص الدخل في نهاية السنة،** بكتابة القيْد المحاسبي الآتي:

×× من حـ/ ملخص الدخل.		
×× إلى حـ/ فائدة قرض الشَّريك (أ).	/	/
(إقفال فائدة قرض الشَّريك في حساب ملخّص الدخل)		

رابعاً: مكافأة الشَّريك Partner Reward:

قد يتّفق الشُّركاء في عقد شركة التَّضامُن، على منح مكافأة سنويّة للشَّريك أو الشُّركاء الذين يشاركون في إدارة الشَّركة؛ تقديراً لجهودهم المبذولة في إدارتها، ولبيان آليّة إعطائها، نستعرض الحالة الدراسية الآتية:

حالة دراسيّة (2): دكتور فش



افتتحت أمّ عاصم مطعم زوّار في مُخيّم الأمعري بمدينة رام الله، في 2019/1/1م، لتقديم الوجبات الشعبيّة الفلسطينيّة، مستثمرة الكثافة السكانيّة لأهالي المُخيم ومُراعية لمعاناة أهله؛ بسبب التهجير القسريّ لسكّانه، من قبل سُلطات الاحتلال الصهيونيّ عام 1948م، وحقّق المطعم أرباحاً اجتماعيّة ومادّيّة؛ ما زاد من الإقبال على خدماته، وجعلها تبحث عن شَّراكة مع زميلتها الدكتورة دلال؛ أخصائيّة العلاج الطبيعيّ، لتطوير خدماته، حيث أُدخلت تقنية العلاج والمساج باستخدام الأسماك، وهي تقنية جديدة وفريدة من نوعها.

وبما أنّ الشَّريكة دلال ذات خبرة في هذا المجال، أُسندت لها مَهمّة إدارة الجانب الفنّيّ (الطبّيّ) في الشَّركة، أمّا مَهمّة إدارة المطعم فقد أُسنِدت لأُمّ عاصم، وذلك مقابل مكافأة سنويّة 10 % من صافي الربح المتحقّق لكلّ منهما؛ تقديراً لجهودهما في إدارة الشَّركة، وكانتا تسحبان من المكافأة نقداً، فإذا بلغت أرباح الشَّركة في الجناح الطبّيّ نهاية العام (25000) دينار، وفائدة قرض الشَّريكة دلال للشَّركة لشراء المعدّات الطبيّة (150) ديناراً، أمّا أرباح جناح المطعم فقد بلغ (30000) دينار، علماً أنّ الشَّريكتين تتقاسمان الأرباح والخسائر بالتساوي،

والمطلوب: أجب عن التساؤلات الآتية:

س1: ما آليّات إعطاء مكافأة الشَّريك؟

س2: هل يجوز للشَّريك سحب مكافأته، خلال العام؟ وكيف تتمّ تسوية ذلك؟

س3: كيف يتم احتساب مكافأة الشَّريك؟

س4: إثبات وإقفال مكافأة الشَّريكة دلال، في كل حالة من الحالات الآتية:

أ- سحب الشَّريكة دلال المكافأة، بتاريخ استحقاقها في نهاية العام.

ب- سحب الشَّريكة دلال (1500) دينار من مكافأتها، بتاريخ 2019/8/1م.

س5: احسب مكافأة الشَّريكة أم عاصم من الجناح الذي تديره من الشركة.

س6: اكتب قيود إثبات وإقفال مكافأة الشَّريكة أمّ عاصم، في كل حالة من الحالات الآتية:

أ- سحب الشَّريكة أمّ عاصم (5000) دينار من مكافأتها، بتاريخ 2019/11/1م، وتمّت تسوية الفارق نقداً بتاريخ 2019/12/31م.

ب- عدم سحب الشَّريكة أمّ عاصم المكافأة، على الرغم من استحقاقها.

تُحسَب مكافأة الشَّريك وفق نصّ عقد شركة التَّضامُن الذي وَقَّع عليه الشُّركاء، كنسبة مئويّة من صافي ربح الشَّركة في السنة الماليّة، بعد حسم جميع المصاريف التي تُشكّل عِبْئاً تجاريّاً؛ كفائدة قرض الشَّريك للشَّركة، أو كمبلغ ثابت أو مقطوع، إذ تُعطى للشَّريك أو الشُّركاء تقديراً لجهودهم في إدارة الشَّركة، في حالة تحقيق الشَّركة للأرباح، حيث يجوز للشَّريك القيام بعمليّة السحب من حساب مكافأته السنويّة خلال السنة الماليّة، أو في نهايتها، على أن تتمّ تسوية حساب هذه المكافأة في نهاية الفترة الماليّة، في حالة تحقيق الأرباح مع المبلغ المستحقّ للشَّريك فعليّاً كمكافأة في حسابه الجاري، ويتمّ إقفال مبلغ مكافأة الشَّريك في حساب توزيع الأرباح والخسائر، باعتبارها لا تشكّل عبئاً تجاريّاً.



أفكر: شريك لم يأخذ مكافأته عن سنة 2018م، بسبب تحقيق الشَّركة خسائر، ولكن في السنة المالية التالية، حقّقت الشَّركة أرباحاً طائلة، فعن كم سنة سنعطي الشَّريك مكافأة؟ ولماذا؟

ولحساب مكافأة الشُّركاء (دلال وأمّ عاصم)، كلٌّ عن الجناح الذي تديره في الشَّركة، نقوم بما يأتي:

- نحسب المكافأة، كما يأتي:

مكافأة الشَّريكة (دلال) = صافي الأرباح (عن الجناح) × نسبة المكافأة.

= (25000 - 150) × (10 ÷ 100).

= 24850 × 0.10 = 2485 ديناراً.

- **إثبات وإقفال مكافأة الشَّريكة دلال:**

أ- حالة سحب الشَّريكة دلال للمكافأة، بتاريخ استحقاقها في نهاية العام:

2485 من حـ/ مكافأة الشَّريكة دلال.

2485 إلى حـ/ النقديّة. /12/31

(إثبات سحب الشَّريكة دلال لمكافأتها المستحقة في نهاية العام)

2485 من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر.

2485 إلى حـ/ مكافأة الشَّريكة دلال. /12/31

(إقفال مكافأة الشَّريكة دلال في حساب توزيع الأرباح والخسائر)

ب- حالة سحب الشَّريكة دلال (1500) دينار من مكافأتها، بتاريخ 1/ 8 /2019م:

1500 من حـ/ مكافأة الشَّريكة دلال.
1500 إلى حـ/ النقديّة. /8/1
(إثبات سحب الشَّريكة دلال جزءاً من مكافأتها خلال العام)

985 من حـ/ مكافأة الشَّريك دلال.
985 إلى حـ/ جاري الشَّريكة دلال. /12/31
(تحويل الجزء المتبقّي من مكافأة الشَّريكة دلال، لحسابها الجاري في نهاية السنة المالية)

2485 من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر.
2485 إلى حـ/ مكافأة الشَّريكة دلال. /12/31
(إقفال مكافأة الشَّريكة دلال في حساب توزيع الأرباح والخسائر)

أمّا بخصوص مكافأة الشَّريكة (أمّ عاصم):

- نحسب المكافأة، كما يأتي:

مكافأة الشَّريكة أمّ عاصم، تساوي صافي الأرباح (عن جناح المطعم) مضروباً في نسبة المكافأة، وبالتالي فهي:
= 30000× (10 ÷ 100).

= 3000 دينار.

- **إثبات وإقفال مكافأة الشَّريكة أمّ عاصم:**

أ- حالة سحب الشَّريكة أمّ عاصم (5000) دينار من مكافأتها، بتاريخ 1/ 11/ 2019م، مع تسوية الفارق نقداً بتاريخ 31/ 12/ 2019م:

5000 من حـ/ مكافأة الشَّريكة أمّ عاصم.
5000 إلى حـ/ النقديّة. /11/1
(إثبات سحب الشَّريكة أمّ عاصم مبلغ من المال على حساب مكافأتها خلال العام)

2000 من حـ/ النقديّة.
2000 إلى حـ/ مكافأة الشَّريكة أم عاصم. /12/31
(إثبات تسديد الشَّريكة أمّ عاصم، لرصيد مكافأتها المدين من أموالها الخاصّة)

3000 من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر.
3000 إلى حـ/ مكافأة الشَّريكة أمّ عاصم. /12/31
(إقفال مكافأة الشَّريكة أم عاصم في حساب توزيع الأرباح والخسائر)

ب- عدم سحب الشَّريكة أمّ عاصم المكافأة، على الرغم من استحقاقها:

3000 من حـ/ مكافأة الشَّريكة أمّ عاصم.
/12/31 3000 إلى حـ/ جاري الشَّريكة أمّ عاصم.
(تحويل مكافأة الشَّريكة أمّ عاصم، لحسابها الجاري في نهاية السنة الماليّة)
3000 من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر.
/12/31 30000 إلى حـ/ مكافأة الشَّريكة أمّ عاصم.
(إقفال مكافأة الشَّريكة أمّ عاصم في حساب توزيع الأرباح والخسائر)

خامساً: الفائدة على الحسابات الجارية:

تُعد الفائدة على الحسابات الجارية فائدة تخصيصية؛ تَرد في حساب توزيع الأرباح والخسائر، وليست فائدة تحميلية؛ ترد في حساب ملخص الدخل، فإذا كان رصيد حساب الشريك مديناً، فهذا يعني أن عليه التزاماً تجاه الشركة، وإذا كان رصيده دائناً، فهذا يعني أن للشريك حقاقاً على الشركة، فالذي يحدد طبيعة الحسابات الجارية للشركاء، هي القوائم المالية، من خلال الرصيد النهائي لها، هل هو مدين؟ أم دائن؟، والحسابات الجارية للشركاء لها صفة التدوير، حيث أنه من الواجب احتساب فوائد على الأرصدة المدينة للحسابات الجارية للشركاء، باعتبارها تجميداً لأموال الشركة، وضياعاً لفرص استثمارها، أما إذا كانت دائنة؛ فهي تشكل فرصة للشركة لاستثمارها.

تحتاج الفائدة على الحسابات الجارية للشركاء إلى قيد إثبات وقيد إقفال؛ فالفائدة على رصيد الحساب الجاري الدائن للشريك، قيد إثباتها، هو:

××× من حـ/ الفائدة على الجاري الدائن للشريك (....).
××× إلى حـ/ جاري الشريك (....)

وفي نهاية الفترة المالية، يتم إقفال الفائدة على رصيد الحساب الجاري الدائن للشريك، كما يأتي:

××× من حـ/ ت.أ.خ.
××× إلى حـ/ الفائدة على الجاري الدائن للشريك (....).

أما الفائدة على رصيد الحساب الجاري المدين للشريك، فيكون قيد إثباتها، هو:

××× من حـ/ جاري الشريك (....).
××× إلى حـ/ الفائدة على الجاري المدين للشريك (....).

وفي نهاية الفترة المالية، يتم إقفال الفائدة على رصيد الحساب الجاري المدين للشريك، كما يأتي:

××× من حـ/ الفائدة على الجاري المدين للشريك (....).
××× إلى حـ/ ت.أ.خ.



مثال (2): بلغت أرصدة الحسابات الجارية المدينة للشريكين؛ أدهم ورمضان في سجلات شركتهم التضامنية، لإنتاج أبواب الأمان، في نهاية الفترة المالية، كما يأتي: (16000) دينار، (12000) دينار، على التوالي، **والمطلوب:** اكتب قيود الإثبات والإقفال للفائدة على حساباتهم الجارية المدينة، علماً أن عقد الشراكة بينهما ينص على احتساب فائدة بنسبة (8 %) سنوياً.

الحل:

الفائدة على حساب جاري مدين الشريك (أدهم) = أ × ع × ن

= 16000 × 0.08 × 1 = 1280 دينار.

الفائدة على حساب جاري مدين الشريك (رمضان) = أ × ع × ن

= 12000 × 0.08 × 1 = 960 ديناراً.

القيود المحاسبية لعملية الإثبات والإقفال للفائدة على أرصدة جاري الشريكين، هي:

من مذكورين:

1280 حـ/ جاري الشريك (أدهم).

960 من حـ/ جاري الشريك (رمضان).

إلى مذكورين:

1280 حـ/ الفائدة على الجاري المدين للشريك (أدهم).

960 حـ/ الفائدة على الجاري المدين للشريك (رمضان).

(إثبات الفائدة على أرصدة جاري الشريكين)

وفي نهاية الفترة المالية، يتم إقفال الفائدة على رصيد الحساب الجاري المدين للشركاء، كما يأتي:

من مذكورين:

1280 حـ/ الفائدة على الجاري المدين للشريك (أدهم).

960 حـ/ الفائدة على الجاري المدين للشريك (رمضان).

2240 إلى حـ/ ت.أ.خ.

(إقفال الفائدة الدائنة على أرصدة الحسابات الجارية، باعتبارها إيراداً عرضياً)

أسئلة الدرس

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلٍّ ممّا يأتي:

1- ما الهدف من إعطاء الشَّركة فائدة على رأس مال الشُّركاء؟

أ- لتحقيق العدالة بين الشُّركاء.

ب- للحدّ من المسحوبات الشخصيّة للشُّركاء.

ج- للمحافظة على ثبات رأس المال.

د- تقديراً لجهدهم في الشَّركة.

2- أيّ ممّا يأتي لا ينطبق على قرض الشَّريك للشَّركة؟

أ- يُعدّ التزاماً من التزامات الشَّركة.

ب- مصدر من مصادر سدّ حاجة الشَّركة من الأموال.

ج- يُعامل كما لو تمّ الحصول عليه من أي مصدر تمويليّ آخر.

د- فائدته لا تُعدّ عبئاً تجاريّاً، بل تُحَمَّل لحساب توزيع الأرباح والخسائر.

3- لماذا تلجأ بعض الشَّركات إلى احتساب فائدة على مسحوبات الشُّركاء؟

أ- كون الفائدة تُشكّل مصدراً من مصادر الإيرادات للشَّركة.

ب- لأنّ السحب يسدّ حاجة الشَّركة من الأموال.

ج- بسبب أنّ السحب يُضعف رأس مال الشَّركة.

د- لأنّ الفائدة على المسحوبات، لا تُعدّ عبئاً تجارياً.

4- ما الطرف الدائن من القيْد المحاسبي المتعلّق بإثبات سحب الشَّريك من البضاعة، بسعر السوق؟

أ- حساب مسحوبات الشَّريك. ب- حساب المبيعات.

ج- حساب توزيع الأرباح والخسائر. د- حساب المشتريات.

5- ما الطرف المدين في قيْد إقفال الفائدة على مسحوبات الشَّريك؟

أ- حساب توزيع الأرباح والخسائر. ب- حساب ملخّص الدخل.

ج- حساب فائدة المسحوبات. د- حساب جاري الشَّريك.

س2: بماذا يختلف رأس المال في شركات الأشخاص، عنه في المشروعات الفرديّة؟

س3: علّل لكلّ ممّا يأتي:

- لا تُعدّ مكافأة الشَّريك عبئاً تجاريّاً على الشَّركة.
- وضع فائدة على رأس مال الشُّركاء في شركة التَّضامُن.
- تُعدّ الفائدة على قرض الشَّريك عبئاً تجارياً.

س4: عمّار وياسر شريكان في شركة تضامن، رأس مالهما (8000)، (6000)، دينار على التوالي، وقد نصّ عقد الشَّركة على احتساب فائدة على مسحوبات الشُّركاء، بمعدّل (12 %) سنويّاً، وقد كانت مسحوبات الشَّريكين في أثناء العام من النقدية، كما يأتي:

- مسحوبات ياسر (700) دينار، ومتوسّط تاريخ سحبها (8) أشهر.
- مسحوبات عمار (550) ديناراً، ومتوسّط تاريخ سحبها (9) أشهر.

المطلوب: أ- احسب مقدار الفائدة على مسحوبات الشَّريكين.

ب- اكتب القيود المحاسبيّة اللازمة، في دفتر يوميّة الشَّركة.

س5: ورد في عقد شركة نضال وبيسان وزكريّا، اتّفاق الشُّركاء على احتساب فائدة على رأس مال الشُّركاء، بمعدل (8 %) سنوياً، فإذا علمت أنّ رأس مال الشَّركة بلغ (90000) دينار، موزّعاً بين الشُّركاء بنسبة (2: 3: 4) على التوالي، وكانت أرباح الشَّركة في نهاية العام (18000) دينار، علماً أنّ الشَّركة بدأت بتاريخ 15/ 4/ 2019م، **والمطلوب:**

أ- احسب مقدار الفائدة على رأس مال الشُّركاء.

ب- اكتب القيود المحاسبيّة اللازمة، لإثبات الفائدة على رأس المال وإقفالها.

س6: احتاجت شركة الرضوان التجارية في بلدة سنجل، لصاحبها سند وحسام، إلى سيولة نقديّة، فلجأت إلى الاقتراض من الشَّريك سند، وبتاريخ 1/ 6/ 2019م، قدّم الشَّريك سند قرضه للشَّركة، حيث بلغ (4500) دينار، بفائدة (6 %) تُدفع في نهاية كلّ سنة ماليّة، على أن يسدّد القرض بعد عامين من تاريخ حصول الشَّركة عليه، **والمطلوب:**

أ- احسب مقدار الفائدة على قرض الشَّريك.

ب- اكتب القيود المحاسبيّة اللازمة، المتعلّقة بالحصول على القرض وتسديده بعد عامين.

ج- إثبات قيود اليوميّة المتعلّقة بالفوائد، علماً أنّ الشَّريك سند قام بسحب كامل الفوائد في 31/ 5/ 2021م.

س7: بشّار وأشرف شركاء في شركة تضامن، تعمل في مجال التدريب الريادي، في منطقة رأس الناقورة الفلسطينيّ، برأس مال قدره (100000) دينار، موزّعاً بينهما بنسبة (3: 2) على التوالي، بدءا العمل فيها بتاريخ: 2019/4/1م، وفي نهاية العام، بلغت أرباح الشَّركة (58000) ديناراً بعد خصم فائدة قرض الشَّريك بشّار البالغة (200) دينار، علماً أنّ عقد الشَّركة نصَّ على احتساب مكافأة للشَّريك أشرف بمبلغ مقطوع (6000) دينار سنويّاً، **والمطلوب:**

1- احسب مقدار مكافأة الشَّريك أشرف.

2- اكتب قيود اليوميّة المتعلّقة بإثبات المكافأة، وإقفالها في نهاية العام، لكلّ حالة من الحالات الآتية:

أ- سحب الشَّريك أشرف المكافأة، بتاريخ استحقاقها في نهاية العام.

ب- سحب الشَّريك أشرف (4500) دينار من مكافأته، بتاريخ 1/ 9/ 2019م.

ج- سحب الشَّريك أشرف (5000) دينار، من مكافأته، بتاريخ 1/ 5/ 2019م.

د- سحب الشريك أشرف (3000) دينار من مكافأته، بتاريخ 1/ 7/ 2019م.

هـ- عدم سحب الشَّريك أشرف المكافأة، على الرغم من استحقاقها.

الدرس الثّالث

الحسابات الختاميّة وقائمة المركز الماليّ
Accounts & Statement of Finacial Position



للوقوف على نتيجة عمل الشَّركة، لا بُدّ من إجراء عمليّة جرد لحساباتها؛ بهدف معرفة الأرصدة الحقيقيّة التي تخصّ الفترة الماليّة، المُراد عمل الحسابات الختاميّة والقوائم الماليّة لها، واستثناء جميع المبالغ أو الحسابات المتعلّقة بالفترات الماليّة اللاحقة؛ من خلال عمليّات التَّسوية الجرديّة، ولهذا السبب لا بُدّ من إجراء التَّسويات الجرديّة اللازمة في نهاية كلّ فترة ماليّة، للوصول إلى نتيجة العمل الحقيقيّة للشَّركة، ومعرفة المركز الماليّ الحقيقيّ لها في ذلك التاريخ، فما المقصود بنتيجة العمل؟ وما آليّة التوصُّل إليها؟ وكيف يتمّ توزيع صافي ربح الشَّركة على الشُّركاء؟ وماذا نعني بالمركز الماليّ للمشروع؟ وكيف يتمّ التوصل إليه؟ هذا ما تمّ تناوُله في هذا الدرس، كما يأتي:

أوّلاً: حساب ملخّص الدخل Income Account:

هو بيان ماليّ بإيرادات المُنشَأة، والمصروفات التي أسهمت في تحقيقها، لفترة زمنيّة معيّنة، يُظهِر نتيجة عمل الشَّركة عن نشاطها الرئيس؛ من ربح أو خسارة، حيث تمتاز الحسابات التي تظهر في حساب ملخّص الدخل، بكونها حسابات مؤقّتة، تقفل سنويّاً ولا تُدَوَّر لسنة أخرى، معتمدين في استخراج نتيجة العمل على المعادلة الآتية:

صافي الربح/ الخسارة = مجموع الإيرادات - مجموع المصروفات.

يمكن تلخيص **الفائدة من إعداد قائمة الدخل أو حساب ملخّص الدخل**، كقائمة أو حساب من الحسابات الختاميّة للشَّركة، كما في الشكل الآتي:

- بيان صافي ربح أو خسارة الشَّركة
- معرفة الأسباب التي حققت الربح أو الخسارة للشَّركة
- تُمكِّن المستثمرين من استخدام بيانات قائمة الدخل لتقييم أداء الشَّركة
- تُمكِّن من بناء توقعات عن الأداء المُستقبلي للشَّركة
- المساعدة في توقع التدفقات النقدية المستقبلية للشَّركة
- المساعدة في تحديد المخاطر المحيطة بعمل الشَّركة

شكل (1): فوائد إعداد قائمة أو حساب ملخّص الدخل.

ولتوضيح كيفية استخراج نتيجة عمل المشروع، نتناول المثال الآتي:



مثال (1): فيما يأتي أرصدة مستخرجة من ميزان مراجعة شركة أمان التَّضامُنيّة، بعد إجراء التَّسويات الجرديّة، لتجارة حقائب الأمان المُستخدمة في المركبات (Air Bag)، بتاريخ 31/ 12/ 2018م، وهي كما يأتي (المبالغ مقدّرة بالدينار):

اسم الحساب	المبلغ بالدينار	اسم الحساب	المبلغ بالدينار	اسم الحساب	المبلغ بالدينار
قرض الشَّريك (أ)	20000	م. الرواتب	12000	الموزّدون	7000
السيارات	30000	م. الإيجار	3000	النقدية	25000
المشتريات	22500	م. الكهرباء والمياه	16500	العقارات	20000
المبيعات	84000	م. البيع والتوزيع	6400	الخصم المكتسب	2800
م. الدعاية والإعلان	6500	الذمم المدينة	7200	إيراد مبانٍ	13000
مردودات المبيعات	3000	مردودات المشتريات	10000	مصروفات قضائيّة	1500
فائدة قرض الشَّريك (أ) للشَّركة	2000	خصم مسموح به	3200	بضاعة أوّل المدّة	18600
العجز في الصندوق	500	م. صيانة أجهزة ومعدّات	6000	م. نقل بضاعة مشتراة	3500

فإذا قدُّرت بضاعة آخر المدة بـ (15000) دينار، وعلمت أن السنة الماليّة تبدأ في 1/1/ وتنتهي في 12/31/ من كلّ عام.

المطلوب: أجب عن الأسئلة الآتية:

س1: كيف يتمّ التوصّل إلى نتيجة عمل الشَّركة؟

س2: ما الحسابات التي ترد في حساب ملخّص الدخل؟ وما الفائدة من إعداده؟

س3: ما قيْد إثبات بضاعة آخر المدة؟

س4: صَوِّرْ حساب ملخّص الدخل.

س5: أين يتمّ إقفال نتيجة عمل الشَّركة؟ اكتب القيْد المحاسبي الخاصّ بذلك.

- **الحل:**

لكي نتوصّل إلى نتيجة عمل الشَّركة، لا بُدّ من إعداد قائمة الدخل أو حساب ملخّص الدخل، بعد عمل التَّسويات الجرديّة، الذي يضمّ جميع الإيرادات وجميع المصروفات التي تخصّ الفترة الماليّة؛ بهدف الوصول إلى صافي نتيجة عمل الشَّركة عن عملها الأساس؛ من ربح أو خسارة، بمقارنة مجموع الجانب المدين بمجموع الجانب الدائن، مُذَكِّرين بضرورة جرد بضاعة آخر المدة لتحديد قيمتها.

تنبيه !!!: تُعدّ التَّسوية الجرديّة، الخطوة الأولى نحو التَّحديد الدقيق لنتيجة عمل الشَّركة.

- أمّا القيْد المتعلّق بإثبات بضاعة آخر المدّة، فهو:

15000 من حـ/ بضاعة آخر المدّة.
15000 إلى حـ/ ملخّص الدخل. 2018/12/31م
(إثبات بضاعة آخر المدّة)

- تصوير حساب ملخّص الدخل:

شركة أمان التَّضامُنيّة، لتجارة حقائب الأمان
حـ/ ملخّص الدخل
عن السنة المُنتهية بتاريخ 2018/12/31م

منه		له	
المبلغ	**البيان**	**المبلغ**	**البيان**
22500	إلى حـ / المشتريات.	84000	من حـ / المبيعات.
6500	إلى حـ / م. الدعاية والإعلان.	10000	من حـ / مردودات المشتريات.
3000	إلى حـ / مردودات المبيعات.	2800	من حـ / الخصم المكتسب.
2000	إلى حـ / فائدة قرض الشَّريك (أ).	13000	من حـ / إيراد مبانٍ.
500	إلى حـ / العجز في الصندوق.	15000	من حـ / بضاعة آخر المدّة.
1500	إلى حـ / م. قضائيّة.		
12000	إلى حـ / م. الرواتب.		
16500	إلى حـ / م. مياه وكهرباء.		
6400	إلى حـ / م. البيع والتوزيع.		
6000	إلى حـ /م. صيانة أجهزة ومعدّات.		
18600	إلى حـ / بضاعة أوّل المدّة.		
3200	إلى حـ / خصم مسموح به.		
3500	إلى حـ / م . نقل بضاعة مشتراة.		
3000	إلى حـ / م. الإيجار.		
19600	إلى حـ / توزيع الأرباح والخسائر (صافي ربح).		
124800	**المجموع**	**124800**	**المجموع**

- إقفال نتيجة عمل الشَّركة:

يتم إقفال نتيجة عمل الشَّركة في حساب توزيع الأرباح والخسائر، سواء كانت نتيجة العمل؛ ربحاً أو خسارة، وبذلك فإنّ القيْد المحاسبيّ الخاصّ بإقفال نتيجة عمل الشَّركة صافي ربح، هو كما يأتي:

19600 من حـ / ملخّص الدخل.
19600 إلى حـ / توزيع الأرباح والخسائر.
(إقفال صافي ربح الشَّركة في حساب توزيع الأرباح والخسائر)

أمّا في حالة كانت نتيجة عمل الشَّركة صافي خسارة، فإنّ القيْد المحاسبي الخاصّ بإقفال نتيجة عمل الشَّركة، سيكون كما يأتي:

××× من حـ / توزيع الأرباح والخسائر.
××× إلى حـ / ملخّص الدخل.
(إقفال صافي خسارة الشَّركة في حساب توزيع الأرباح والخسائر)

نشاط (1): استخراج نتيجة العمل:




لم يكن المهندسان حازم وعبد الله، الباحثان عن شقّة لاستئجارها، في وسط مدينة غزّة، يعتقدان بأنّها البداية لتكوين شركتهما الرقمية لبيع وتأجير العقارات؛ من خلال إنشاء تطبيق "عقاريّ"، المختصّ بمختلف العقارات داخل فلسطين وتجميعها في مِنصّة واحدة، وبما يسمح بالحصول على معلومات حديثة وموثّقة، تُسَهِّل على زائري هذا التطبيق مَهمّة الحصول على العقار الذي يرغبون به دون وسيط، بممارسة عمليّات البيع والشراء مع الأشخاص الزائرين أنفسهم.

وفيما يأتي بيانات ماليّة مُستخرجة من سجلّات وميزان مراجعة شركة عقاري، بعد عمل التَّسوية الجرديّة، كما هي في 12/31/ 2018م (المبالغ مقدّرة بالدينار):

اسم الحساب	المبلغ	اسم الحساب	المبلغ	اسم الحساب	المبلغ
إيرادات رسم الدخول للموقع	25000	رواتب موظّفي البرمجة والتصميم	14000	دائنون	1700
مصاريف تسويقيّة متنوّعة	2750	م. الإيجار الخاصّ بالسنة	3000	النقديّة	25000
إيرادات رسم الاشتراك السنويّ	17000	م. الكهرباء والمياه	4500	خصم مسموح به	1320
م. أتعاب وخدمات برمجة	5600	م. البيع والتوزيع	5200	إيراد بدل استضافة	5600
العجز في الصندوق	230	رسوم اشتراكات مستحقّة القبض	2350	رأس مال الشَّريك (حازم)	7000
مصروف قضايا إلكترونيّة	1500	م. إعلانات مموّلة	6000	رأس مال الشَّريك (عبد الله)	7000
فائدة قرض الشَّريك (عبد الله) للشَّركة (12 %)	420	م. الرسم السنويّ للاستضافة	2500	قرض الشَّريك (عبد الله)	3500

فإذا علمتَ أنّ الشَّريكين (حازم ، وعبد الله) يتقاسمان رأس المال والأرباح والخسائر بينهما بالتساوي، في حين أنّ السنة الماليّة تبدأ في 1/1/ وتنتهي في 12/31/ من كلّ عام، وأنّ بضاعة آخر المدّة من مخزون القطع الإلكترونيّة، قُدِّر بسعر السوق (7350) ديناراً، وبسعر التَكلُفة (9000) دينار.

المطلوب: أجب عن الأسئلة الآتية:

س1: سجل قيْد إثبات بضاعة آخر المدّة؟

س2: صَوِّرْ حساب ملخّص الدخل لشركة تطبيق عقاري.

س3: كم تبلغ نتيجة عمل الشَّركة؟ وما طبيعة هذه النتيجة؟

س4: اكتب القيْد المحاسبي الخاصّ بإقفال نتيجة عمل الشَّركة.

ثانياً: حساب توزيع الأرباح والخسائر Appropriation Account:

يُعدّ حساب توزيع الأرباح والخسائر، من أهمّ الحسابات الختاميّة في شركات الأشخاص، وهو من الحسابات المُمَيِّزة لها عن المشروعات الفرديّة والشَّركات المُساهمة، إذ يتم إعداده في نهاية الفترة الماليّة، التي هي في العادة 12/31 من كلّ عام؛ بهدف معرفة كيفيّة توزيع صافي ربح أو خسارة الشَّركة الناتج عن المُخاطرة التجاريّة، كما في الشكل الآتي:

شركة (أ) و (ب) التَّضامُنيّة
حـ/ توزيع الأرباح والخسائر
عن السنة المُنتهية بتاريخ: ...../...../.....

منه			له		
المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
×××	إلى حـ/ ملخّص الدخل (صافي خسارة)	12/31		من حـ/ ملخّص الدخل (صافي ربح)	12/31
×××	إلى حـ/ الفائدة على رأس المال	12/31	×××	من حـ/ الفائدة على مسحوبات الشَّريك	12/31
×××	إلى حـ/ مكافأة الشَّريك	12/31	×××	من حـ/ الفائدة على الحساب الجاري المدين للشَّريك (...)	12/31
×××	إلى حـ/ الفائدة على الحساب الجاري الدائن للشَّريك (...)	12/31			
×××	إلى حـ/ الأرباح المُحتجزة	12/31			
×××	إلى مذكورين: (صافي ربح توزيع) ×× حـ/ جاري الشَّريك (أ) ×× حـ/ جاري الشَّريك (ب)	12/31	×××	من مذكورين: (صافي خسارة توزيع) ×× حـ/ جاري الشَّريك (أ) ×× حـ/ جاري الشَّريك (ب)	
××××	المجموع		××××	المجموع	

نشاط (2): إعداد حساب توزيع الأرباح والخسائر:





في ظلّ هيمنة سُلطات الاحتلال الصهيونيّ على أكثر من (85 %) من مصادر المياه الفلسطينيّة، ومنعها إقامة السدود وحفر الآبار الإرتوازيّة، برزت أهميّة التجميع لمياه الأمطار ودورها في تنمية القطاع الزراعيّ الفلسطينيّ، وأهميّة استخدام الطاقة المتجدّدة لضخّ هذه المياه، بطرق ابتكاريّة، فظهرت بعض الشَّركات الرّياديّة لتعزيز فكرة صمود المزارعين الفلسطينيّين في أراضيهم، واحدة من هذه الشَّركات يملكها المهندسون الأصدقاء؛ (جهاد وحازم ونضال)، وهي شركة الحصاد المائيّ (حصادكو) التَّضامُنيّة، وفيما يأتي أرصدة مستخرجة من سجلاتها بتاريخ 12/31/ 2018م (المبالغ مقدّرة بالدينار):

اسم الحساب	المبلغ	اسم الحساب	المبلغ	اسم الحساب	المبلغ
مكافأة الشَّريك جهاد	5000	رأس مال الشَّريك نضال	14000	فائدة مسحوبات الشَّريك حازم من النقديّة	250
مسحوبات الشَّريك جهاد من النقديّة	2500	رأس مال الشَّريك جهاد	14000	فائدة مسحوبات الشَّريك جهاد من النقديّة	350
مسحوبات الشَّريك حازم من النقديّة	2500	رأس مال الشَّريك حازم	14000	مجموع الفائدة على رأس المال	4200
مسحوبات الشَّريك نضال من النقديّة	3500	جاري دائن الشَّريك حازم بعد التسويات الجردية	2400	جاري الشَّريك جهاد (مدين) بعد التسويات الجردية	(1600)
فائدة مسحوبات الشَّريك نضال	257	جاري دائن الشَّريك نضال بعد التسويات الجردية	1900		

فإذا علمت ما يأتي:

- صافي ربح الشَّركة قبل تنفيذ بنود العقد، بلغ (35000) دينار.
- أظهرت التَّسوية الجرديّة، وجود ما يأتي:

- فائدة قرض الشَّريك نضال للشركة، هي (540) ديناراً.
- الفائدة السنويّة على الحسابات الجارية للشُّركاء لم تُنفَّذ، حيث تبلغ نسبتها (8 %).
- السنة الماليّة للشَّركة تبدأ في 1/1/ وتنتهي في 12/31/ من كلّ عام.
- الشُّركاء (جهاد وحازم ونضال) يتقاسمان الأرباح والخسائر بينهما، وفق نسبة رأس المال.
- كما قرّرت إدارة الشَّركة احتجاز (15 %) من صافي أرباح التوزيع، وتوزيع الباقي على الشُّركاء.

المطلوب: أجب عن الأسئلة الآتية:

س1: هل ربحُ الشَّركة البالغ (35000) ديناراً، كان ربحاً حقيقيّاً؟ ولماذا؟

س2: تسجيل قيود إثبات وإقفال فائدة قرض الشَّريك للشَّركة.

س3: ما مقدار كلّ من الفائدة الدائنة والفائدة المدينة، على الحسابات الجارية للشُّركاء؟ سجّل قيود إثباتها وإقفالها.

س4: ما مقدار الأرباح المُحتجزة في الشَّركة؟

س5: اكتب قيود اليوميّة المتعلّقة بإقفال الحسابات الواردة في حساب توزيع الأرباح والخسائر.

س6: صوّرْ حساب توزيع الأرباح والخسائر للشَّركة.

س7: ما الفائدة من إعداد حساب توزيع الأرباح والخسائر؟

نلاحظ، أنّ حساب توزيع الأرباح والخسائر للشَّركة، يتمّ إعداده بعد معرفة صافي الربح أو الخسارة في نهاية الفترة الماليّة، من خلال قائمة الدخل أو حساب ملخّص الدخل، آخذين بالاعتبار المصروفات التي تُشكّل عبئاً تجاريّاً على الشَّركة؛ كفائدة قرض الشَّريك للشَّركة، كما يتمّ خصم المصروفات العرضيّة الناتجة عن أعمال ليس لها علاقة بالنشاط الأساس للشَّركة؛ كالفائدة على رأس مال الشُّركاء، ومكافأة الشَّريك، والفائدة على الحساب الجاري الدائن للشَّريك، وكذلك يتمّ إضافة الإيرادات العرضيّة؛ كالفائدة على مسحوبات الشُّركاء، والفائدة على الحسابات الجارية المدينة للشُّركاء، علماً أنّه يتمّ توزيع ما يَنتُج من توزيع الأرباح والخسائر بين الشُّركاء، وفقاً لما تمّ الاتّفاق عليه في عقد الشَّركة، حيث يقفل رصيد حساب التوزيع في الحسابات الجارية للشُّركاء؛ بجعلها دائنة، إذا كانت النتيجة فائض ربح، ومدينة إذا كانت النتيجة خسارة.

تنبيه !!!: إذا لم ينصّ عقد الشَّركة على نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشُّركاء، يتمّ اعتماد نسبة رؤوس الأموال المُستثمرة في الشَّركة.

ثالثاً: قائمة المركز الماليّ Statement of Finacial Position:

تُعدّ **قائمة المركز الماليّ** للشَّركة، في نهاية الفترة الماليّة لها، وهي عبارة عن كشف يحتوي على أرصدة الحسابات الدائمة؛ المدينة والدائنة منها، المتبقية في دفتر الأستاذ دون إقفال، بعد عمل حساب ملخّص الدخل وحساب توزيع الأرباح والخسائر في الشَّركة، حيث توضع الأصول أو الموجودات في الجانب الأيمن من قائمة المركز الماليّ، والخصوم في الجانب الأيسر منها، ولتوضيح كيفيّة إعدادها، إليك النشاط الآتي:

نشاط (3): إعداد قائمة المركز الماليّ:





أسّس نزيه وصادق شركة تضامن، تُعنى بإنتاج الزي الرياضيّ، باسم شركة الفدائي للألبسة الرياضيّة، في مدينة دير البلح، إذ أنّ لديها العديد من خطوط إنتاج ملابس الأندية الرياضيّة الوطنيّة والعالميّة المشهورة، حيث تمّ استخراج بعض أرصدة الحسابات من سجلّاتها الماليّة، في 31/ 12/ 2018م، وكانت كما يأتي (المبالغ مقدّرة بالدينار):

جاري دائن نزيه	مورّدون	نقديّة	سيّارات توزيع	قوالب الرسم	مُنتَجات تحت التصنيع
7900	27000	25000	30000	4500	3000
أثاث	أ. قبض	رأس مال (نزيه)	مجمّع استهلاك السيارات	ماكينات مزج الألوان	مواد خام (قماش وأصباغ)
6500	3600	38000	1500	10000	8600
معدّات طباعة حراريّة	أ. دفع	رأس مال (صادق)	ضرائب مستحقّة على الشركاء	مراوح ومناشر	أجهزة كمبيوتر
9500	10800	38000	13200	6500	8000
ذمم مدينة	أوراق ماليّة	مكاوي كهربائيّة	قرض الشَّريك (نزيه) للشَّركة	بضاعة جاهزة بالمخازن	مصروف الإيجار المدفوع مقدّماً
7200	2400	1000	20000	25000	4000
جاري مدين صادق 1600					

المطلوب: تصوير قائمة المركز الماليّ للشَّركة، كما هي في 12/31/ 2018م.

نلاحظ، بعد حلّ النشاط السابق، أنّ مجموع الأصول غير المتداولة (74500) دينار، وأنّ مجموع الأصول المتداولة (78800) دينار، في حين أنّ مجموع الالتزامات وحقوق المُلكيّة بلغ (153300) دينار؛ منها (82300) دينار مجموع حقوق المُلكيّة، حيث تُبيّن قائمة المركز الماليّ مصادر الحصول على المال، باعتبار أنّ الشَّركة شخصيّة معنويّة مُستقلّة، وكيفيّة أوجه استخدام هذا المال، حيث تحصل الشَّركة على المال من مصدرين؛ **مصدر داخليّ** من الشُّركاء في الشَّركة، والأرباح السنوية المحتجزة، **ومصدر خارجي**؛ كالمصارف وحاضنات الأعمال، وهي تمثّل التزامات على الشَّركة تجاه الآخرين، فقائمة المركز الماليّ تُظهِر موجودات ومطلوبات الشَّركة وحقوق المُلكيّة فيها، عند لحظة معيّنة من عمرها، وهي تشمل حسابات لا تنتهي إلا بانتهاء الشَّركة نفسها، تُوضّح المركز الماليّ للشَّركة على مدى عمرها الافتراضيّ.

يمكن تلخيص الفائدة من إعداد قائمة المركز الماليّ للشَّركة، بما يأتي:

- المساعدة في اتخاذ القرارات ← التزوُّد بمعلومات حول طبيعة وقيمة الاستثمارات في الشَّركة، وحقوق الآخرين والمالكين فيها
- بيان مدى اعتماد الشَّركة على أموال المُلكيّة ← البيانات التي تقدّمها الميزانيّة تخدم في احتساب معدلات الفائدة وتقييم هيكل رأس المال
- تقييم مركز السيولة للشَّركة ← بقياس قدرة الشَّركة على تحويل أصولها إلى نقديّة؛ بسرعة ودون خسارة
- قياس المرونة الماليّة للشَّركة ← بقياس مقدرة الشَّركة على القيام بخطوات لتغيير قيَّم وتوقيت التدفّقات النقديّة فيها

أسئلة الدرس

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلّ ممّا يأتي:

1- بلغ مجموع الجانب المدين من ميزان مراجعة شركة خلدون وعاصف الزراعيّة، العاملة في مجال تهجين النباتات (70000) دينار، في حين بلغ مجموع الجانب الدائن منه (30000) دينار، وكانت نسبة توزيع رأس المال في الشَّركة (5:3) على التوالي، فكم يبلغ رأس مال الشَّريك عاصف؟

أ- 25000 دينار. ب- 15000 دينار. ج- 40000 دينار. د- 10000 دينار.

2- إذا علمت أنّ صافي الربح الآتي من ملخّص دخل إحدى شركات التَّضامُن، يساوي (45600) دينار، والفائدة على رأس المال تساوي 4500 دينار، في حين أنّ مكافأة الشَّريك بلغت 6500 دينار، والربح الذي تقرّر احتجازه بلغ (14500) دينار، فكم يبلغ الربح المُعدّ للتوزيع على الشُّركاء؟

أ- 20100 دينار. ب- 26600 دينار. ج- 5600 دينار. د- 15600 دينار.

3- بلغت مكافأة شريك في شركة تضامن (8700) دينار، وبنسبة اقتطاع 10 % من صافي الدخل، وكان مجموع فائدة قرض الشَّريك للشَّركة (3600) دينار، فكم يبلغ صافي ربح الشَّركة الآتي من حساب ملخّص الدخل، والمُرحَّل لحساب توزيع الأرباح والخسائر فيها؟

أ- 90600 دينار. ب- 87000 دينار. ج- 95700 دينار. د- 78300 دينار.

4- تمّ احتجاز مبلغ (12000) دينار، قبل التوزيع على الشركاء، وهو يمثّل 25 % من صافي أرباح شركة التَّضامُن، وذلك لتدعيم رأس مالها، وبلغت فوائد مسحوبات الشُّركاء (2400) دينار، في حين بلغت مكافأة الشَّريك (7000) دينار، وكانت الشَّركة لا تعطي فوائد على رأس مال الشُّركاء، ولا توجد فوائد دائنة أو مدينة أخرى على الحسابات الجارية للشركاء، فكم يبلغ الربح القابل للتوزيع على الشُّركاء؟

أ- 31400 دينار. ب- 29000 دينار. ج- 36000 دينار. د- 45600 دينار.

س2: كيف يمكن الوصول إلى نتيجة عمل حقيقيّة للشَّركة؟

س3: ماذا نستفيد من إعداد كلّ حساب من الحسابات الختاميّة الآتية:

أ- ملخّص الدخل؟ ب- توزيع الأرباح والخسائر؟

س4: فيما يأتي بعض أرصدة الحسابات المستخرجة من سجلّات شركة الأرض الطيّبة للمواد التموينيّة، لصاحبيها ريّان وليث، اللذَين يتقاسمان الأرباح والخسائر بينهما بالتساوي، فإذا علمت أنّ صافي الربح من العمل الأساسيّ للشَّركة بلغ (25000) دينار، بعد تنفيذ بنود العقد بين الشُّركاء، وأنّ فائدة قرض الشَّريك ريّان للشَّركة بلغت (1200) دينار، في حين أنّ مكافأة الشَّريك ليث كمبلغ مقطوع، بلغت (4000) دينار، وذلك عن السنة كاملة، بينما بلغت فائدة

مسحوبات الشُّركاء (460) ديناراً، وأنّ الفائدة على رأس مال الشُّركاء، بلغت (3450) ديناراً، كما بلغت الفوائد المدينة على حساب جاري دائن الشَّريك ريان (700) دينار، والفوائد الدائنة على جاري مدين الشَّريك ليث، بلغت (130) ديناراً، علماً أنّ الشَّركة بدأت العمل بتاريخ 1/ 7/ 2017م، وتقرّر توزيع أرباح التوزيع كافّةً على الشُّركاء، **والمطلوب:**

أ- اكتب قيْد إقفال نتيجة عمل الشَّركة (صافي ربح).

ب- صَوِّرْ حساب توزيع الأرباح والخسائر.

ج- اكتب قيْد إقفال نتيجة حساب توزيع الأرباح والخسائر بين الشُّركاء.

أسئلة الوحدة

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلٍّ ممّا يأتي:

1- إذا كانت السنة الماليّة تبدأ في 1/1/ 2018م، وتنتهي في 31/ 12/ من السنة نفسها، وسحب الشَّريك نور من الشَّركة بضاعة بتاريخ 1/ 6/ 2018، فكم تبلغ فترة سحب الشَّريك؟

أ- 6 شهور. ب- 5 شهور. ج- 7 شهور. د- 8 شهور.

2- رأس مال شركة تضامن (80000) دينار، موزّعاً بين الشُّركاء (شاكر، معتصم، سيف الدين) بنسبة (2 : 3: 3)، فإذا علمت أنّ الشَّركة تُعطي الشُّركاء فائدة على رأس مالهم بنسبة (10 %) سنويّاً، فكم تبلغ الفائدة على رأس المال الشَّريك سيف الدين؟

أ- 3000 دينار. ب- 300 دينار. ج- 200 دينار. د- 2000 دينار.

3- قدّم الشَّريك زيتون قرضاً للشَّركة بمبلغ (4000) دينار، بفائدة (5 %) سنويّاً، لمدة (10) شهور، فكم مبلغ الفائدة على القرض في نهاية المدّة؟

أ- 166.67 ديناراً. ب- 1666.7 دينار. ج- 500 دينار. د- 250 ديناراً.

4- أين تُقفل نتيجة حساب ملخّص الدخل صافي ربح، في شركة التَّضامُن؟

أ- جاري الشَّريك. ب- رأس مال الشَّريك.

ج- توزيع الأرباح والخسائر. د- حقوق المُلكيَّة.

5- إذا علمت أنّ رصيد الأرباح المُحتجزة في نهاية عام 2017م، لشركة كنعان التَّضامُنيّة، بلغ 500 دينار، وأنّ صافي أرباح الشَّركة في 31/ 12/ 2018م، بلغ (10000) دينار، وأن إدارة الشَّركة قررت احتجاز (10 %) منها، فكم يبلغ رصيد الأرباح المُحتجزة، في نهاية عام 2018م؟

أ- 500 دينار. ب- 1000 دينار. ج- 1500 دينار. د- 750 ديناراً.

6- أيّ من الحسابات الآتية لا تُقفل في حساب توزيع الأرباح والخسائر في شركة التَّضامُن؟

أ- فائدة الحساب الجاري المدين للشَّريك. ب- فائدة الحساب الجاري الدائن للشَّريك.

ج- فائدة قرض الشَّريك للشَّركة. د- مكافأة الشَّريك.

7- متى تفرض شركة التَّضامُن فائدة على رأس مال الشُّركاء؟

أ- عند سعي الشَّركة لتحقيق العدالة بين الشُّركاء.

ب- عند محاولة الشَّركة الحدّ من المسحوبات الشخصيّة للشُّركاء.

ج- عند تذبذُب رأس مال الشُّركاء في الشَّركة.

د- عند اختلاف نسبة توزيع رأس المال، عن نسبة (ت.أ.خ) بين الشُّركاء.

8- ما الحساب الذي يُلخّص العلاقة الماليّة بين الشُّركاء والشَّركة؟

أ- جاري الشَّريك. ب- حصّة الشَّريك. ج- رأس مال الشَّريك. د- ملخّص الدخل.

9- ماذا يَحصل لمكافأة الشَّريك، لو حقّقت الشَّركة خسائر في سنة ماليّة ما؟

أ- تُرحَّل للسنة الماليّة اللاحقة. ب- تُرحَّل لجاري الشَّريك.

ج- تُحوَّل لرأس مال الشَّريك. د- يسقط حقّ الشَّريك فيها.

س2: ما الفرق بين العبء التجاريّ والعبء غير التجاريّ؟

س3: علّل لكلٍّ ممّا يأتي:

- فرض فائدة على المسحوبات الشخصيّة للشُّركاء في شركات التَّضامُن.
- الفائدة على رأس مال الشُّركاء، ليست خسائر بالمعنى المحاسبي.

س4: بتاريخ 15/ 11/ 2018م، اتّفق كلٌّ من عبد العزيز وعابد، على تكوين شركة تضامن، للعمل في مجال استخراج الحجر الطبيعيّ، من جبال الطيبة بمحافظة الخليل، برأس مال قدره (84000) دينار، مُقَسَّماً بينهما بنسبة (4: 3) على التوالي، حيث قدّم الشَّريك عبد العزيز حصّته في رأس المال، بتاريخ توقيع العقد، كالآتي: جرّافة بقيمة (25000) دينار، وماكينة قصّ حديثة بقيمة (14000) دينار، التي اعتمدها الشُّركاء بنفس القيم، والباقي قطعة أرض، لاستخدامها مكباً للنفايات الناتجة عن عمليّات التحجير، أمّا الشَّريك عابد، فقدّم فور توقيع العقد، قطعة أرض مساحتها (0.5) دونم، اعتُمدت بقيمة (20000) دينار، والباقي سيّارة شحن قيمتها العادلة (16000) دينار، قُدّمت بعد شهر من تاريخ توقيع العقد، **والمطلوب**: أجب عن الأسئلة الآتية:

1- كم تبلغ حصّة كلّ من الشَّريكين في رأس المال؟

2- اكتب قيود اليوميّة اللازمة لإثبات رأس المال.

3- صَوِّر المركز الماليّ للشَّركة، في كلّ حالة من الحالات الآتية:

أ- قبل استكمال سداد الشَّريك عابد لحصّته في رأس المال بتاريخ 15/ 12/ 2018م.

ب- بعد استكمال سداد الشَّريك عابد لحصّته في رأس المال بتاريخ 15/ 12/ 2018م.

س5: أظهر ميزان مراجعة شركة يقين وآدم التجاريّة لبيع الأدوات الصحيّة، كما هو في 31/ 12/ 2018م أرصدة الحسابات الآتية (المبالغ مقدّرة بالدينار):

منه	له	اسم الحساب
	20000	ذمم دائنة
10000		مبانٍ
15000		أراضٍ
10000		ذمم مدينة
3000		أ. قبض
	3500	أ. دفع
4500		نقديّة
4000		بضاعة أوّل المدّة
22000		مشتريات من المغاسل والأدوات الصحيّة خلال العام
300		م. نقل مشتريات
	500	مردودات المشتريات من الأدوات الصحّيّة
	24000	إيراد المبيعات من الأدوات الصحّيّة
1000		مردودات المبيعات من الأدوات الصحّيّة
250		م. دعاية وإعلان
1000		خصم مسموح به
5350		رواتب
	300	خصم مكتسب
700		مصروف اتّصالات لاسلكيّة وكهرباء
	10000	رأس مال يقين
	5000	رأس مال آدم
	4400	جاري الشَّريك يقين
	9400	جاري الشَّريك آدم
77100	**77100**	**المجموع**

فإذا علمت أنّ بضاعة آخر المدّة قُدّرت بمبلغ (18000) دينار، وأنّ عقد الشَّركة أشار إلى الآتي:

- تقاسم الشُّركاء يقين وآدم الأرباح والخسائر بنسبة (3 : 2) على التوالي.
- تُحسب فائدة على رأس المال الشُّركاء بنسبة (3 %) سنويّاً، وعلى المسحوبات بنسبة (4 %) سنويّاً.
- يدير آدم الشَّركة، مقابل مكافأة سنويّة بنسبة (5 %) من صافي الربح.
- تقرّر احتجاز 20 % من صافي أرباح التوزيع، وتوزيع المتبقّي على الشُّركاء.

المطلوب: أ- إثبات بضاعة آخر المدّة. ب- تصوير حساب ملخّص الدخل.
ج- تصوير حساب توزيع الأرباح والخسائر. د- تسجيل قيْد إقفال نتيجة حساب توزيع الأرباح والخسائر.

س6: فيما يأتي بعض البيانات الماليّة المستخرجة من سجلّات وميزان مراجعة شركة التعاون في 31/ 12 /2018م، لشقّ الطرق الزراعيّة في بلدة زيتا الفلسطينيّة في محافظة الخليل، وذلك بعد عمل التّسويات الجرديّة (المبالغ مقدّرة بالدينار): (جرّافات 25000، مجمع استهلاك الجرّافات 2000، مداحل 30000، مجمع استهلاك المداحل 4000، فرّامات إسفلت 17500، مجمع استهلاك الفرّامات 2500، النقديّة 32000، م. إيجار مخازن المعدّات المدفوع مقدّماً 6000 دينار، مبانٍ 24000، معدّات التعبيد 28000، مجمع استهلاك المعدّات 3400، حيث بلغ جاري دائن حازم 16400، وجاري دائن سليمان 17300، بينما بلغ حجم القروض طويلة الأجل 22000 دينار، والأرباح المُحتجزة 8000، أمّا أوراق القبض فبلغت 5000، في حين بلغت قيمة أوراق الدفع 6600، كما بلغت قيمة الضرائب المستحقّة على الشركاء 10000، رأس مال الشَّركة مُقَسَّم بين الشُّركاء حازم وسليمان بنسبة (3: 2) على التوالي.

المطلوب: إعداد قائمة المركز الماليّ للشَّركة بتاريخ 31/ 12/ 2018م.



المشروع الطلابيّ:

يُقسِّم المعلم الطلبة إلى مجموعات، ويطلب من كلّ منها **تكوين شركة تضامن افتراضيّة؛** بحيث يتمّ اختيار اسم مناسب لها، وتحديد عدد الشُّركاء وطريقة توزيع حصص رأس المال بينهم، وآليّة تقديمهم لها، آخذين بعين الاعتبار المهارات المحاسبيّة المتعلّقة بتسجيل القيود المحاسبيّة لتكوين هذه الشَّركة حسب الأصول.



أُقيِّم ذاتي:

الرقم	النِّتاجاتُ	التقييم		
		مرتفعٌ	متوسّطٌ	منخفضٌ
1	أُسجل قيود اليوميّة اللازمة، لإثبات حصص الشُّركاء وسدادها؛ بطرق مختلفة.			
2	أُصور حسابات حصص الشُّركاء، والحسابات الجارية لهم.			
3	أَكتب القيود اليوميّة المتعلّقة بمسحوبات الشَّريك.			
4	أَكتب القيود اليوميّة المتعلّقة بالفائدة على رأس مال الشَّريك.			
5	أَكتب القيود اليوميّة المتعلّقة بقرض الشَّريك، والفائدة عليه.			
6	أَكتب القيود اليوميّة المتعلّقة بمكافأة الشَّريك.			
7	أُصور حساب ملخّص الدخل.			
8	أُصور حساب توزيع الأرباح والخسائر للشَّركة.			
9	أكتب قيود اليوميّة المتعلّقة بإقفال حسابات توزيع الأرباح والخسائر.			
10	أُعِدّ قائمة المركز الماليّ للشَّركة في نهاية الفترة الماليّة.			



التغيير في عقد شركة التَّضامُن

Modifying in Partnership Contract

نَتأمّلُ ثمّ نُناقشُ:

لماذا تلجأ شركة التَّضامُن إلى التغيير في عقد تكوينها؟

يُتوقّع من الطلبة بعد الانتهاء من دراسة الوحدة، أن يكونوا قادرين على اختيار طريقة التغيير المناسبة للتعديل في رأس مال شركات التَّضامُن، ويتحقّق ذلك من خلال المَهمّات الآتية:

- تحليل حالة دراسيّة عن زيادة رأس مال شركة التَّضامُن.
- حلّ مثال، وتنفيذ نشاط عن زيادة رأس المال نقداً أو عَيْناً.
- تنفيذ نشاط عن زيادة رأس المال باستخدام أرصدة الحسابات الجارية الدائنة.
- حلّ مثال عن زيادة رأس المال باستخدام قرض الشَّريك للشَّركة.
- تنفيذ نشاط عن زيادة رأس مال الشَّركة، باستخدام الأرباح المُحتجزة للشَّركة.
- تنفيذ نشاط شامل عن زيادة رأس مال الشَّركة، بِطُرق مختلفة.
- تحليل حالة دراسيّة عن أسباب تخفيض رأس المال.
- حلّ مثال عن تخفيض رأس مال الشَّركة، عَبْرَ الردّ النقديّ.
- حلّ مثال وتنفيذ نشاط عن التخفيض بتسوية الحسابات الجارية المدينة.
- حلّ مثال عن تخفيض رأس المال بإطفاء الخسائر المتراكمة.
- تنفيذ نشاط وحلّ مثال عن تخفيض رأس مال الشَّركة، عَبْرَ طُرقٍ عِدّة.

الدرس الأوّل

زيـادة رأس المـــال
Capital Increase



تعرّفنا إلى أنّ عقد الشَّركة عقد رضائيّ بين الشُّركاء، وخلال مزاولة الشَّركة أعمالها، قد تطرأ ظروف تستدعي إعادة النظر ببنود هذا العقد، وقد ينطوي هذا التعديل على زيادة أو تخفيض لرأس مال الشَّركة، أو تعديل لحصص الشُّركاء في رأس المال، أو تغيير في نسبة توزيع الأرباح والخسائر، وهذا يتطلّب الحصول على موافقة الشُّركاء ومراقب الشَّركات، إضافة إلى التسجيل والنشر لإخبار الجمهور بذلك، كما يقتضي إجراء المعالجات المحاسبيّة اللازمة. في هذا الدرس تمّ تناوُل موضوع الزيادة في رأس مال الشَّركة، فما الأسباب التي تدعو الشَّركة إلى زيادة رأسمالها؟ وما الطُّرق المُستخدمة في ذلك؟ وكيف تتمّ المعالجة المحاسبيّة لإثبات هذا التغيير؟

أسباب الزيادة في رأس مال الشَّركة Reasons for Capital Increase:

تنشأ حاجة الشَّركة لمزيد من الأموال الدائمة، عندما تفكّر في تنفيذ خطط للتوسُّع في أنشطتها المستقبليّة، فتلجأ الشَّركة في هذه الحالة للاقتراض من الشُّركاء، أو من مؤسّسات التمويل المتخصّصة، ويتمّ اللجوء إلى الشُّركاء عن طريق زيادة حصّة كلّ منهم في رأس مال شركة التَّضامُن، ويترتّب على تلك الزيادة تعديل في حسابات الشَّركة من الناحية الماليّة والمحاسبيّة، وللتعرُّف إلى ذلك نتناول الحالة الدراسيّة الآتية:

حالة دراسيّة (1): تجارة الثروة السمكيّة في فلسطين



فراس وسراج شريكان في شركة تضامُن، تعمل في تجارة الأسماك الطازجة بمحافظة غزّة، ورغب الشُّركاء في توسعة نشاط شركتهما، ليشمل تصدير العديد من المُنتجات البحريّة؛ كالمحار والجمبري، وبناءً على ذلك قرّرا زيادة رأس مال الشَّركة نقداً ليصل إلى 21000 دينار، حيث واجهت الشَّركة العديد من التحدّيات؛ مثل: ضيق المسافة البحريّة المسموح العمل فيها، واعتداء سُلطات الاحتلال الصهيونيّ على الصيّادين ومصادرة مراكبهم، عدا عن الصعوبات المتعلّقة بالاستيراد والتصدير، علماً أنّ قائمة المركز الماليّ للشَّركة، كما هي في 31/ 12/ 2018م، كانت على النحو الآتي:

المبلغ	أصول متداولة	المبلغ	الالتزامات
	أصول متداولة:		الالتزامات:
3700	نقديّة	6600	دائنون
8800	أسماك مثلّجة	2000	قرض الشَّريك فراس
800	جاري الشَّريك فراس		حقوق المُلكيَّة:
	أصول ثابتة:	1200	جاري الشَّريك سراج
8000	مراكب صيد	6000	رأس مال الشَّريك فراس
2500	أثاث	8000	رأس مال الشَّريك سراج
23800	**المجموع**	**23800**	**المجموع**

المطلوب الإجابة عن التساؤلات الآتية:

س1: ما أسباب زيادة رأس مال الشَّركة الواردة في الحالة الدراسيّة؟

س2: كم يبلغ مقدار الزيادة المطلوبة في رأس المال؟

س3: ما الطريقة التي تمّ بها زيادة رأس مال الشَّركة؟

س4: ما نصيب كلّ شريك من الزيادة؟

س5: ما نصيب كلّ شريك من الزيادة، في حالة اتّفاقهما على اقتسام رأس المال بالتساوي؟

س6: مِنْ خلال تأمُّلِ قائمة المركز الماليّ، اقترح طرقاً أخرى يمكن للشُّركاء اتّباعها في زيادة رأس المال.

مقدار الزيادة في رأس المال = رأس المال الجديد - رأس المال القديم.

نستنتج، أنّ الأسباب التي تدعو شركة التَّضامُن لزيادة رأسمالها متنوّعة، ومن أهمّها التوسُّع في نشاطات الشَّركة؛ كفتح فروع جديدة لها، أو التوسُّع في خطوط إنتاجها، والحاجة إلى إدخال تقنيّات حديثة في الإنتاج والتسويق لمُنتجها؛ ما يتطلّب إضافة أموال جديدة للشَّركة، علاوة على حاجة الشَّركة لتوفير السيولة اللازمة، وتحسين رأس مالها العامل. هناك طُرق عدّة يمكن زيادة رأس مال شركة التَّضامُن بها، ولاستخراج نصيب كلّ شريك من الزيادة في رأس المال، نجد مقدار الزيادة المطلوبة، ومن ثم نضرب في نسبة رأس المال لكلّ شريك، كالآتي: نصيب الشَّريك من الزيادة = مقدار الزيادة المطلوبة × نسبة رأس مال الشَّريك، حيث إنّ **نسبة رأس مال الشَّريك = رأس مال الشَّريك ÷ المجموع الكليّ لرأس المال**، وذلك في حال ثبات نسب رأس المال بين الشُّركاء.

المعالجة المحاسبيّة لزيادة رأس المال Capital Raising Treatment:

هناك مصادر عِدّة يمكن استخدامها لزيادة رأس مال شركة التَّضامُن؛ لتصل إلى حجم رأس المال المطلوب، إذ يتمّ استخدام مصدر أو عدّة مصادر لتحقيق الزيادة المطلوبة، التي تتناسب مع حاجة الشَّركة لذلك، منها:

أوّلاً: الزيادة في رأس المال نقداً أو عَيْناً Capital Increase in Cash or Kind:

قد يتّفق الشُّركاء على زيادة رأس مال شركة التَّضامُن؛ نقداً أو عَيْناً، التي قد تتمّ من قِبَل شريك أو أكثر بنسبة

رؤوس أموالهم؛ حفاظاً على ثبات نسبة توزيع رأس المال بينهم أو بنسبة تختلف عن نسبة رأس المال؛ بسبب عدم قدرة بعض الشُّركاء على تقديم حصّته من الزيادة، لظروف ماليّة خاصّة بهم، ولتوضيح هذه الطريقة إليك المثال الآتي:

مثال (1): اتّفق الشَّريكان ماهر وهادي على زيادة رأسمال شركتهما التَّضامُنيّة بمبلغ (75000) دينار، موزّعة بينهما بنسبة (2:1) على التوالي، وتقرّر أن يودع الشَّريك ماهر حصّته من الزيادة في حساب الشَّركة لدى المصرف، في حين يُقدّم الشَّريك هادي حصّته آلات بقيمة (10000) دينار، و(7000) دينار أثاثاً، والباقي نقداً، **والمطلوب**: إثبات القيود المحاسبيّة اللازمة للزيادة، علماً أنّهما التزما بما اتّفقا عليه.

- **الحلّ:**

- نصيب الشَّريك من الزيادة = مقدار الزيادة × نسبته في رأس المال.
- نصيب الشَّريك ماهر من الزيادة = 75000 × (2 ÷ 3) = 50000 دينار.
- نصيب الشَّريك هادي من الزيادة = 75000 × (1 ÷ 3) = 25000 دينار.

القيود اليومية المتعلقة بزيادة رأس المال، هي:

5000 0 من حـ / النقديّة.
50000 إلى حـ / رأس مال الشَّريك ماهر.
(تسديد الشَّريك ماهر حصّته من الزيادة نقداً)

من مذكورين:
10000 حـ / الآلات.
7000 حـ / أثاث.
8000 حـ / النقدية.
25000 إلى حـ / رأس مال الشَّريك هادي.
(تسديد الشَّريك هادي لحصّته من الزيادة عَيْناً و نقداً)

نلاحظ، أنّ الطرف المدين من القيْد المحاسبي لزيادة لرأس المال نقداً أو عَيْناً، هو الأصل المُقدّم، بحيث يتمّ الاتّفاق على تقدير قيمة الأصول العَيْنيّة، وأنّ الطرف الدائن من القيْد، هو رأس المال، وبالقيمة نفسها.

نشاط (1): زيادة رأس المال نقداً أو عَيْناً:



اتّفقت الشَّريكتان ميسون وهناء، على زيادة رأس مال شركتهما التَّضامُنيّة، والبالغ (65000) دينار، موزّعاً بينهما بنسبة (7: 6) على التوالي؛ نظراً للحاجة لإدخال تقنيّات حديثة في مجال تربية الدواجن، ليصل إلى (110000) دينار، على أن تصبح نسبة توزيع رأس المال بينهما بعد الزيادة (1:1)، وذلك عَبْرَ تقديم الشَّريكة ميسون سيّارة تملكها بقيمة الزيادة، في حين تقدّم الشَّريكة هناء معالف ومشارب إلكترونيّة بقيمة (20000) دينار، والباقي نقداً.

المطلوب: تسجيل القيود المحاسبيّة لإثبات عمليّة الزيادة في رأس المال.

نلاحظ، أنّ نسبة رأس مال الشُّركاء قبل الزيادة، تختلف عنها بعد الزيادة، ولتعديل هذه النسبة لتصبح متساوية، يقتضي معرفة رأس المال الجديد للشَّركة، ومن ثمّ قسمته على الشَّريكين بالتساوي، ليصبح رأس المال الجديد لكلّ شريك (55000) دينار، ومن ثمّ نطرح رأس المال القديم من رأس المال الجديد، لتحديد مقدار الزيادة المطلوبة من كلّ شريك.

أتعلم:

- مقدار الزيادة في رأس مال الشَّركة = رأس المال الجديد للشَّركة – رأس المال القديم للشَّركة.
- رأس المال الجديد للشَّريك = رأس المال الجديد للشَّركة × النسبة الجديدة للشَّريك في رأس المال.
- مقدار الزيادة المطلوبة من الشَّريك = رأس المال الجديد للشَّريك – رأس المال القديم للشَّريك.

ثانياً : الزيادة باستخدام أرصدة الحسابات الجارية الدائنة Capitalizing Credit Current:

الحساب الجاري هو الحساب الذي يلخّص العلاقة الماليّة بين الشَّريك والشَّركة، إذ يمكن للشَّركة استخدام الحساب الجاري الدائن في زيادة رأس مالها، بحيث يكون الطرف المدين من عمليّة الزيادة هو حساب جاري الشَّريك، في حين الطرف الدائن هو حساب رأس مال الشَّريك، ولتوضيح ذلك إليك النشاط الآتي:

نشاط (2): زيادة رأس المال عَبْرَ جاري الشَّريك:



يَملُك معتصم وهاني شركة تضامُن، لإعادة تدوير علب الألمنيوم الفارغة في مدينة دير البلح، حيث بلغ رأس مالها (40000) دينار، موزّعاً بينهما بنسبة (3 : 2) على التوالي، ونظراً لحاجتها للتوسُّع في خطوط إنتاجها، قرّر الشَّريكان زيادة رأس مال الشَّركة بمقدار (20000) دينار، لشراء ماكينات تحليل وفصل للمواد، بحيث يتمّ استخدام النقديّة وجاري الشَّريك في عمليّة الزيادة، إذ بلغ رصيد الحساب الجاري الدائن للشَّريك معتصم (3000) دينار، بينما بلغ رصيد الحساب الجاري المدين للشَّريك هاني (1500) دينار.

المطلوب: أ- احسب نصيب كلّ شريك من الزيادة في رأس المال.

ب- تسجيل قيود اليوميّة اللازمة، لإثبات الزيادة في رأس المال.

نلاحظ، أنّ الشَّريك (معتصم) سيستخدم حسابه الجاري الدائن في الزيادة، ثمّ يقوم بدفع الفارق (9000) دينار نقداً، في حين أنّ الشَّريك (هاني) سيقوم بدفع (1500) دينار نقداً، تسديداً لرصيد جاريه المدين كشرط للزيادة، قبل أن يقوم بدفع قيمة الزيادة المطلوبة منه، وهي (8000) دينار نقداً، وبالتالي فإنّ نصيب الشَّريك من الزيادة في هذا النشاط يساوي مقدار الزيادة في رأس مال الشَّركة مضروباً في نسبة رأس مال الشَّريك بعد الزيادة، وعند دفع الشَّريك لرصيد جاريه المدين نقداً، شرطاً للزيادة، نجعل النقديّة مديناً والجاري المدين للشَّريك دائناً، أمّا القيود المحاسبيّة المتعلّقة بزيادة رأس المال، فهي كما يأتي:

×× من حـ/ النقديّة.

إلى مذكورين:

×× حـ/ رأس مال الشَّريك (أ).

×× حـ/ رأس مال الشَّريك (ب).

(قيْد إثبات الزيادة في رأس المال نقداً)

حيث يتمّ إقفال الحساب الجاري الدائن المُستخدم في زيادة رأس مال الشَّريك، كما يأتي:

×× من حـ / جاري الشَّريك.

×× إلى حـ/ رأس مال الشَّريك.

(قيْد إثبات استخدام جاري الشَّريك (الدائن) في زيادة رأس المال)

أتعلم:

الحساب الجاري الدائن، يمثّل مبالغ مستحقّة للشُّركاء على الشَّركة، ولهم الحقّ في سحبها في أي وقت يشاؤون.

تنبيه !!!: في حالة زيادة رأس المال عَبْرَ استخدام أرصدة الحسابات الجارية الدائنة، وكان للشَّريك حساب جارٍ مدين، يتوجّب على الشَّريك تسديد جاريه المدين نقداً، قبل إجراء عمليّة الزيادة؛ كونه يمثّل التزاماً على الشَّريك تجاه الشَّركة.

ثالثاً: الزيادة باستخدام قرض الشَّريك للشَّركة Capitalizing by Partners' Loans:

يلجأ الشُّركاء في شركة التَّضامُن إلى زيادة رأس مال الشَّركة عَبْرَ إطفاء قرض الشَّريك للشَّركة، رغبةً منهم في التخلُّص من الأعباء المتراكمة للقرض، مع عدم القدرة على سداد مبلغ القرض نفسه؛ لذا يتمّ تحويل القرض إلى حقّ مُلكيّة، ولتوضيح ذلك، إليك النشاط الآتي:

نشاط (3): زيادة رأس المال عَبْرَ قرض الشَّريك:





يملك أحمد ورائد وريّان شركة المحطّة للمحروقات، برأس مال قدره (96000) دينار، موزّعاً بينهم بنسبة (2:1:1) على التوالي، وتماشياً مع سياسة الدولة في الحدّ من ظاهرة الاحتباس الحراريّ، قرّرت الشَّركة الاستغناء عن خدمة السيارات التي تعمل على الوقود، وإدخال خدمة السيارات الحديثة، العاملة بالطاقة الكهربائيّة، وهذا بدوره تطلّب زيادة على رأس المال ليصبح (160000) دينار، بحيث يتمّ استخدام النقديّة وجاري الشَّريك وقرض الشَّريك في عمليّة الزيادة، إذ بلغ رصيد الحساب الجاري الدائن للشَّريك أحمد (6000) دينار، بينما بلغ رصيد الحساب الجاري المدين للشَّريك رائد (3000) دينار، وجاري الشَّريك ريّان الدائن (18000) دينار، وقرض الشَّريك ريّان (15000) دينار، **والمطلوب:**

أ- احسب نصيب كلّ شريك من الزيادة.

ب- تسجيل قيود اليوميّة اللازمة، لإثبات الزيادة في رأس المال وتسوية الفارق.

نستنتج، أنّ الشَّريك (أحمد) عليه تسديد نصيبه من الزيادة نقداً بمقدار (10000) دينار، بعد استخدام جاريه الدائن، وأنّ الشَّريك (رائد)، عليه سداد جاريه المدين نقداً، كشرط لتقديم حصّته في الزيادة، ومن ثمّ دفع مبلغ (16000) دينار نقداً، في حين أنّ الشَّريك (ريّان)، استخدم جاريه الدائن وقرضه للشَّركة بالكامل، وهذا يتطلّب إرجاع الشَّركة مبلغ (1000) دينار للشَّريك ريّان، كتسوية عن رسملة قرضه وجاريه الدائن، حيث تتمّ عمليّة رسملة قرض الشَّريك ريّان، على النحو الآتي:

×× من حـ / قرض الشَّريك ريّان.
×× إلى حـ / رأس مال الشَّريك ريّان.
(الزيادة باستخدام قرض الشَّريك للشَّركة)

رابعاً: زيادة رأس المال باستخدام الأرباح المُحتجزة Capitalizing by Retained Profits:

تُعدّ الأرباح المُحتجزة حقّاً من حقوق المُلكيّة التي تظهر في قائمة المركز المالي للشَّركة، وهي أرباح غير موزّعة على الشُّركاء، تراكمت عَبْرَ سنوات عمل الشَّركة، لذا قد يتّفق الشُّركاء في شركة التَّضامُن، على استخدام هذه الأرباح في زيادة رأسمالها، إذ يتمّ توزيع هذه الأرباح على الشُّركاء كقاعدة عامة وفقاً لنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم، وإذا لم تذكر أو تحدد هذه النسبة، فيتم تحديدها وفقاً لنسبة توزيع رأس المال بينهم، ولتوضيح ذلك نتناول المثال الآتي:



أفكر: أيّ من طُرق الزيادة في رأس المال، يَنتُج عنها زيادة في حقوق المُلكيّة؟



مثال (2): قرّر الشُّركاء نبيل وعيسى وزيد، زيادة رأس مال شركتهما التَّضامُنيّة البالغ (70000) دينار، والموزّع بينهم بنسبة (2:2: 3) على التوالي، وذلك باستخدام الأرباح المُحتجزة والبالغة (14000) دينار، علماً أنّ نسبة توزيع الأرباح والخسائر هي نفسها نسبة توزيع رأس المال، **والمطلوب:** تسجيل قيود اليوميّة اللازمة، لإثبات الزيادة في رأس المال.

- **الحلّ:**

- نصيب الشَّريك من الأرباح المُحتجزة = الأرباح المُحتجزة × نسبة الشَّريك من توزيع الأرباح والخسائر، وعليه يكون:
- نصيب الشَّريك نبيل من الأرباح المُحتجزة = 14000 × (2 ÷ 7) = 4000 دينار.
- نصيب الشَّريك عيسى من الأرباح المُحتجزة = 14000 × (2 ÷ 7) = 4000 دينار.
- نصيب الشَّريك زيد من الأرباح المُحتجزة = 14000 × (3 ÷ 7) = 6000 دينار.

لكن المعالجة المحاسبيّة للزيادة في رأس المال، عَبْرَ استخدام الأرباح المُحتجزة، تتمثّل في القيْد المحاسبي الآتي:

14000 من حـ/ الأرباح المُحتجزة.
إلى مذكورين:
4000 حـ/ رأس مال الشَّريك (نبيل).
4000 حـ/ رأس مال الشَّريك (عيسى).
6000 حـ/ رأس مال الشَّريك (زيد).
(قيْد إثبات زيادة رأس المال، عَبْرَ استخدام الأرباح المُحتجزة)

نلاحظ، أنّ المعالجة المحاسبيّة المتعلّقة باستخدام الأرباح المُحتجزة في زيادة رأس مال الشَّركة، تتمثّل في جَعْل حساب الأرباح المُحتجزة مديناً، وحساب رأس مال الشُّركاء دائناً، كلّ بحسب مقدار نصيبه من هذه الأرباح، وأنّ الأساس في توزيعها، هو نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشُّركاء، وإذا لم تُحدَّد هذه النسبة، فيتمّ اعتماد النسبة القديمة لتوزيع رأس المال بين الشُّركاء.



نشاط (4): طرق الزيادة في رأس المال:

فيما يأتي قائمة المركز الماليّ لشركة ليث وسيف الدين التَّضامُنيّة، العاملة في مجال التمديدات الكهربائيّة الذكيّة، كما هي في 31/ 12/ 2018م:

شركة ليث وسيف الدين التَّضامُنية للتمديدات الكهربائيّة الذكيّة

قائمة المركز الماليّ

كما هي بتاريخ: 31 / 12 /2018م

الأصول		حقوق المُلكيَّة والالتزامات	
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
9000	النقديّة	40000	رأس المال
15000	مبانٍ		رأس مال الشَّريك ليث 20000
12000	بضاعة		رأس مال الشَّريك سيف الدين 20000
8000	ذمم مدينة	2500	قرض الشَّريك ليث
8500	عدد وأدوات	3000	جاري الشَّريك سيف الدين
2000	جاري الشَّريك ليث	9000	الأرباح المُحتجزة
54500	**المجموع**	**54500**	**المجموع**

ونظراً لحاجة الشَّركة للتوسُّع في نشاطها، قرّر الشُّركاء زيادة رأس مالها ليصل إلى (60000) دينار، على أن يتمّ استخدام كلّ من قرض الشَّريك، وجاري الشُّركاء، والأرباح المُحتجزة، وتسوية الفارق نقداً، **والمطلوب:**

أ- جد نصيب كلّ شريك من الزيادة في رأس المال.

ب- تسجيل قيود اليوميّة اللازمة، لإثبات الزيادة في رأس المال.

ج- تصوير قائمة المركز الماليّ للشَّركة بعد الزيادة.

أتعلم:

زيادة رأس مال شركة التضامن باستخدام الحسابات الموجودة في قائمة المركز المالي (الحسابات الجارية الدائنة، قروض الشُّركاء الدائنة، الأرباح المُحتجزة) لا يؤدّي إلى زيادة حقيقيّة في أصول الشَّركة، بل يُعدّ بمثابة عمليّة تحويل بين أرصدة الحسابات في جانب الخصوم.

أسئلة الدرس

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلّ ممّا يأتي:

1- ما الحالة التي يترتّب عليها زيادة حقيقيّة في أصول الشَّركة، عند زيادة رأس المال؟

أ- استخدام الحسابات الجارية الدائنة.
ب- رسملة قرض الشَّريك للشَّركة.
ج- التقديم النقديّ.
د- رسملة الأرباح المُحتجزة.

2- اتّفقت شيماء وسارة، على زيادة رأس مال شَّركتهما التَّضامُنيّة، بمقدار (100000) دينار، موزّعة بينهما، بنسبة (2 : 3) على التوالي، على أن تُقدِّم شيماء آلة قُدّرت بقيمة (75 %) من حصّتها، في حين تُقدِّم سارة حصتها نقداً، فما المبلغ النقديّ المُحصَّل من الشَّريكتين؟

أ- 70000 دينار.
ب- 90000 دينار.
ج- 75000 دينار.
د- 65000 دينار.

3- ماذا يَنْتُج عن رسملة قرض الشَّريك للشَّركة؟

أ- تخفيض رأس المال وتخفيض الالتزامات.
ب- زيادة رأس المال وزيادة الالتزامات.
ج- زيادة رأس المال وتخفيض حقوق المُلكيّة.
د- زيادة في حقوق المُلكيّة وتخفيض الالتزامات.

4- أيّ من الآتية لا يُشكّل عبئاً إضافيّاً على الشُّركاء، عند زيادة رأس مال الشَّركة؟

أ- الحسابات الجارية الدائنة للشُّركاء.
ب- تقديم أصول عينيّة.
ج- التقديم النقديّ.
د- التقديم العينيّ والنقديّ.

س2: ما أسباب زيادة رأس المال في شركات التَّضامُن؟

س3: اكتب قيوداً محاسبيّة لزيادة رأس المال، باستخدام كلّ ممّا يأتي:

- تقديم أصول عينيّة.
- الحسابات الجارية الدائنة.
- الأرباح المُحتجزة.
- قرض الشَّريك للشَّركة.

س4: علّل لكلٍّ ممّا يأتي:

- استخدام قرض الشَّريك الدائن في زيادة رأس المال، لا يؤدّي إلى زيادة حقيقيّة في الأصول.
- يتوجّب على الشَّريك سداد رصيد حسابه الجاري المدين، قبل تقديم حصّته في زيادة رأس المال.

س5: قرّر الشَّريكان عمر ومعاذ، زيادة رأس مال شركتهما التَّضامُنيّة بمبلغ (36000) دينار، وذلك باستخدام أرصدة الحسابات الآتية: (5250) ديناراً جاري دائن للشَّريك عمر، و(6750) ديناراً جاري دائن الشَّريك معاذ، و(2250) ديناراً قرض للشَّريك معاذ، و(9000) دينار أرباح محتجزة، فإذا علمت أنّ نسبة توزيع رأس المال بين الشُّركاء كانت (1:2) على التوالي، وأنّ الفروقات يتمّ تسديدها نقداً، كما وتُوزَّع الأرباح والخسائر بين الشَّريكين بنسب رأس المال نفسها.

المطلوب: إثبات القيود اليوميّة اللازمة، لزيادة رأس مال الشَّركة.

الدرس الثاني

تخفيض رأس المال
Capital Reduction





يلجأ الشُّركاء في شركة التَّضامُن إلى تخفيض رأس مال الشَّركة، لأسباب عِدّة تدعوهم لذلك،غير أن ّهذا الأمر يتطلّب من الشُّركاء قبل إجراء عمليّة التخفيض، تحديد الحاجة الحقيقيّة لهذا التخفيض، وبيان آثاره على نشاط الشَّركة، وعلى حقوق الشُّركاء فيها، إضافة إلى قدرة الشَّركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المتعاملين معها، وكذلك سير الشُّركاء في إجراءات قانونيّة خاصّة بذلك، علماً أنّ عمليّة التخفيض قد تكون لأسباب تتعلّق بظروف داخليّة في الشَّركة ومركزها الماليّ، أو بظروف خارجيّة تؤثّر في عملها، فما الأسباب التي تدعو الشُّركاء إلى تخفيض رأس مال شركة التَّضامُن؟ وما الطرق المُستخدمة في تخفيض رأس المال، بوساطة الشُّركاء الحاليين؟ وكيف تتمّ المعالجة المحاسبيّة للتخفيض في رأس المال؟ هذا ما تمّ تناوله في مجريات هذا الدرس، كما يأتي:

أسباب تخفيض رأس المال Capital Reduction Reasons:

يُعدّ التخفيض لرأس مال الشَّركة، سبباً من أسباب تغيير عقد الشَّراكة بين الشُّركاء في شركات التَّضامُن، ويُرافق عادة هذه العمليّة العديد من التساؤلات لدى جمهور المتعاملين مع الشَّركة، وللتعرُّف إلى بعض هذه الأسباب، التي تستدعي الشُّركاء لتخفيض رأس المال، نستعرض الحالة الدراسيّة الآتية:

حالة دراسيّة (1) : تجارة الفراولة وتصديرها

اقرأ الحالة الدراسيّة الآتية بتمعُّن:



نور وفاتن شريكتان في شركة تضامن، تعمل في محافظة شمال غزّة في تجارة الفراولة والفواكه، وقد مُنيت الشَّركة خلال الفترة الماضية بخسائر فادحة؛ بسبب سياسة الحصار والإغلاق الذي يفرضه الاحتلال الصهيونيّ، ويَحول دون وصول مُنتجات الشَّركة إلى الأسواق الخارجيّة، وبناءً على ذلك قرّرتا تخفيض رأس مال الشَّركة، حيث كانت قائمة المركز الماليّ لها بتاريخ: 31/ 12/ 2018م، كما يأتي:

الأصول		الالتزامات وحقوق المُلكيّة	
النقديّة	25000	دائنون	26500
المخزون في الثلاجات	18000	قرض الشَّريك فاتن	15000
مدينون	4000	**حقوق المُلكيّة:**	
سيّارات	30000	رأس مال الشَّريك نور	30000
آلات ومعدّات	6000	رأس مال الشَّريك فاتن	30000
جاري الشَّريك نور	2500	خسائر متراكمة	(13000)
جاري الشَّريك فاتن	3000		
المجموع	**83000**	المجموع	**83000**

علماً أنّ الشَّريكتين اتفقتا على تخفيض رأس مال الشَّركة، ليصل إلى 40000 دينار، على أن تبقى حصصهم متساوية في رأس المال، وتُتّخذ أساساً في توزيع الأرباح والخسائر.

المطلوب: أجب عن التساؤلات الآتية:

س1: ما المؤشّرات الدالّة على أنّ الشَّركة الواردة في الحالة الدراسيّة، تمرّ في حالة من العُسر الماليّ؟

س2: برأيك: ما الأسباب التي دعت نور وفاتن لتخفيض رأس مال الشَّركة؟

س3: ما الطرق التي يمكن بها للشَّريكتين؛ نور وفاتن، تخفيض رأس مال شركتهما التَّضامُنيّة؟

س4: برأيك: ما الإجراءات القانونيّة، التي من الضروريّ أن تقوم بها الشَّريكتان، لتخفيض رأس مال الشَّركة؟

س5: ما الحسابات المتوفّرة في قائمة المركز الماليّ، والتي يمكن للشَّريكين استخدامها في تخفيض رأس مال الشَّركة؟



أفكر: ما الفرق بين العُسر الماليّ والتعثُّر الماليّ للشَّركة؟

نلاحظ، أنّ عمليّة التخفيض لرأس مال شركة التَّضامُن، لا يكفيها اتّفاق الشُّركاء على ذلك، إنّما يجب السير في إجراءات قانونيّة بعد اتّخاذ قرار التخفيض؛ كتبليغ مراقب الشَّركات بصورة خطّيّة، والنشر للجمهور، مع كتابة هذه التعديلات وعمل ملحق بها، والنشر لها في الجريدة الرسميّة والصحف اليوميّة؛ لتُتاح لهم فرصة العلم والاعتراض على التعديلات - إن وُجد.

ولعلّ من أهمّ الأسباب التي تستدعي تخفيض رأس مال شركة التَّضامُن، زيادة رأس المال عن حاجة الشَّركة، وبالتالي وجود سيولة زائدة غير مستثمرة، تؤدّي إلى ضياع الفرصة البديلة لاستثمارها، ومن الأسباب أيضاً، وجود حسابات جارية مدينة للشُّركاء أو خسائر متراكمة عَبْرَ سنوات عمل الشَّركة، مع عدم قدرة الشُّركاء على تسديدها من أموالهم الخاصّة، وكذلك ظهور بعض الأصول في قائمة المركز الماليّ للشَّركة بأعلى من قيمها الحقيقيّة في السوق، ما يستدعي إعادة تقديرها وتخفيض رأس المال بالفارق الناتج عن ذلك، ومن المؤشّرات الدالّة على وجود عسر ماليّ في الشَّركة؛ الخسائر المتراكمة، وكبر حجم الالتزامات؛ كالذمم الدائنة والقروض، مقارنة بالأصول المتداولة؛ كالنقديّة والذمم المدينة.

أتعلم:

- **العُسر الماليّ**، نوعان: **العُسر الماليّ الفنيّ** (Technical Insolvency)، ويتمثل في عدم وجود سيولة كافية لدى الشَّركة لسداد التزاماتها قصيرة الأجل، في مواعيد استحقاقها، أما **العُسر الماليّ الحقيقيّ**: (Real Insolvency)، فهو حالة تكون فيها قيمة أصول الشَّركة أقلّ من مطلوباتها؛ ما يَنتُج عنه عدم قدرة الشَّركة على سداد التزاماتها في مواعيدها، حتى لو باعت الشَّركة كلّ أصولها؛ لذا كثيراً ما يقود هذا النوع من العُسر إلى الإفلاس أو التصفية، علماً أن شهر إفلاس الشركة يقود إلى انقضاء شركة التضامن وتصفيتها، وبذلك يترتب على إفلاس الشركة.

المعالجة المحاسبيّة لتخفيض رأس المال Capital Reduction Treatment:

يمكن معرفة طريقة تخفيض رأس مال الشَّركة، من خلال معرفة السبب الذي دفع الشَّركة لذلك، إذ تختلف المعالجة المحاسبيّة؛ تبعاً لطريقة أو أسلوب التخفيض المُستخدم، علماً أنّ الشَّركة قد تستخدم أكثر من طريق لتخفيض رأس مالها عَبْرَ الشُّركاء الحاليّين، وبشكل عام، فإنّ من أكثر الطرق استخداماً، هي:

أوّلاً: ردّ جزء من رأس المال نقداً Reduction Capital by Cash Refunding:

في حالة وجود فائض نقديّ لدى الشَّركة زيادة عن حاجتها، فإنّ من الأفضل لإدارة الشَّركة، اتّخاذ قرار للتخلُّص من هذا الفائض، الذي يُشكّل عبئاً على الشَّركة؛ بعدم استثماره، ويتم التخفيض النقدي من خلال سحب الشُّركاء للجزء الزائد نقداً؛ لاستثماره خارج الشَّركة، وعند إقرار التخفيض بهذه الطريقة، يكون حساب رأس مال الشريك مديناً وحساب جاري الشَّريك دائناً بقيمة حصّته من التخفيض، وعندما يقوم الشُّركاء بسحب قيمة التخفيض في رأس المال، يُجعل حساب جاري الشَّريك مديناً، وحساب النقديّة دائناً.

مثال (1): بتاريخ 30/ 3/ 2019م، قرّر الشَّريكان: أدهم وجهاد، تخفيض رأس مال شركتهما التَّضامُنيّة العاملة في مجال صناعة الحقائب الجلديّة، بمبلغ (30000) دينار؛ نظراً لوجود فائض غير مستثمر في نقديّة الشَّركة؛ وذلك بسحب الشُّركاء للمبلغ نقداً، علماً أنّ نسبة توزيع رأس المال بينهما (2:3) على التوالي، **والمطلوب**: إثبات قيود اليوميّة اللازمة لتخفيض رأس المال.

- **الحل:**

من مذكورين:
18000 حـ / رأس مال الشَّريك (أدهم).
12000 حـ / رأس مال الشَّريك (جهاد).
إلى مذكورين:
18000 حـ / جاري الشَّريك (أدهم).
12000 حـ / جاري الشَّريك (جهاد).
(إثبات التخفيض في رأس مال الشُّركاء، وتحويله للحسابات الجارية)

من مذكورين:
18000 حـ / جاري الشَّريك (أدهم).
12000 حـ / جاري الشَّريك (جهاد).
30000 إلى حـ / النقديّة.
(إثبات سحب قيمة التخفيض في رأس مال الشُّركاء نقداً)

نشاط (1): التخفيض بردّ جزء من رأس المال نقداً:



بتاريخ 25/ 2/ 2019م، قرر الشَّريكان عمر وفادي، تخفيض رأس مال شركتهما التَّضامُنية البالغ (75000) دينار، والعاملة في مجال مُنتَجات العنب، بمبلغ (30000) دينار؛ نظراً لتقليص نشاط الشَّركة؛ الناتج عن تجريف مئات الدونمات المزروعة بأشجار العنب، من قبل سُلطات الاحتلال الصهيونيّ؛ وذلك بسحب الشُّركاء المبلغ نقداً، علماً أنّ نسبة توزيع رأس المال بينهما (2:1) على التوالي، واتفقا على أن تصبح النسبة الجديدة لتوزيع رأس المال بينهما بعد التخفيض متساوية.

المطلوب: إثبات قيود اليوميّة اللازمة لتخفيض رأس المال.

ثانياً: التخفيض بتسوية الحسابات الجارية المدينة Reduction by Debit Accounts:

يعود وجود حسابات جارية مدينة للشُّركاء في شركة التَّضامُن، إلى وجود مسحوبات شخصيّة لهم تفوق نصيبهم من توزيع الأرباح والخسائر في سنوات سابقة، وفي ظلّ عدم وجود قدرة لدى الشُّركاء على تسديد هذه الأرصدة من أموالهم الخاصّة، وللتخلُّص من هذه الأرصدة، تلجأ الشَّركة إلى تخفيض رأس مالها باستخدام أرصدة هذه الحسابات، وتُعالج محاسبيّاً؛ بجعل رصيد الحساب الجاري المدين أو الجزء المُستخدم منه دائناً، وحساب رأس مال الشَّريك مديناً.

مثال (2): أظهرت سجلّات شركة الكرامة التَّضامُنيّة، لصناعة القرطاسيّة، لصاحبَيها سامي وسلوى، أرصدة حسابات جارية مدينة (20000) دينار، (40000) دينار، على التوالي، وقد قرّرا تخفيض رأس مال شركتهما البالغ (200000) دينار؛ موزّعاً بينهما بالتساوي، باستخدام الحسابات الجارية المدينة، **والمطلوب**:

أ- إثبات قيود اليوميّة اللازمة لتخفيض رأس المال.
ب- جِد نسبة توزيع رأس المال، بعد التخفيض.

- **الحلّ:**

أ- إثبات قيود اليوميّة لتخفيض رأس المال:

من مذكورين:
20000 حـ / رأس مال الشَّريك (سامي).
40000 حـ / رأس مال الشَّريك (سلوى).
إلى مذكورين:
20000 حـ / جاري الشَّريك (سامي).
40000 حـ / جاري الشَّريك (سلوى).
(إثبات تخفيض رأس المال، باستخدام أرصدة الحسابات الجارية المدينة)

ب- نسبة رأس المال بعد التخفيض:

رأس مال الشَّركة بعد التخفيض = رأس المال قبل التخفيض - قيمة التخفيض.
= 200000 - 60000
= 140000 دينار.
رأس مال سامي بعد التخفيض = رأس ماله قبل التخفيض - قيمة التخفيض.
= 100000 - 20000
= 80000 دينار.
رأس مال سلوى بعد التخفيض = رأس مالها قبل التخفيض - قيمة التخفيض.
= 100000 - 40000
= 60000 دينار.
وبالتالي فإنّ نسبة رأس مال سامي = رأس مال سامي الجديد ÷ رأس مال الشَّركة بعد التخفيض.
= 80000 ÷ 140000
= 4 / 7 من رأس مال الشَّركة.
نسبة رأس مال سلوى = رأس مال سامي الجديد ÷ رأس مال الشَّركة بعد التخفيض.
= 60000 ÷ 140000
= 3/ 7 من رأس مال الشَّركة.
وبمعنى آخر؛ فإنّ نسبة التوزيع بين الشُّركاء سامي وسلوى، هي (80000 : 60000) ، وهي تساوي بعد القسمة (4 : 3) على التوالي.

نشاط (2): التخفيض باستخدام الحسابات الجارية المدينة، والردّ النقديّ:



قرّر الشُّركاء؛ زياد وسفيان وبلال، من بلدة المغار الفلسطينيّة، تخفيض رأس مال شركتهما التَّضامُنيّة، لصناعة السيرج والطحينيّة، البالغ (80000) دينار، الموزّع بينهم بنسبة (1 : 1 : 2) على التوالي، ليصل إلى (45000) دينار، باستخدام أرصدة الحسابات الجارية المدينة، البالغة: (3000، 4000، 7000) دينار، على التوالي، على أن يتمّ سحب الفرق



نقداً، وأن تصبح النسبة الجديدة لتوزيع رأس المال متساوية بعد التخفيض.

المطلوب: أ- إعداد قيود اليوميّة اللازمة لتخفيض رأس المال.

ب- تصوير حساب رأس المال لكلّ شريك بعد التخفيض.

ثالثاً: التخفيض بإطفاء الخسائر المتراكمة Reduction by Accumulated Losses:

قد تتعرّض شركة التَّضامُن لخسائر؛ تتراكم عاماً بعد عام، بحيث يُصبح ظهورها في سجلّات الشَّركة أمراً مُقلقاً للشُّركاء؛ ما يدفع الشُّركاء للتفكير في التخلُّص منها، وعدم إظهارها في قائمة مركزها الماليّ، من خلال تخفيض رأس مال الشَّركة بقيمة هذه الخسائر أو جزء منها، بحيث يتم تخفيض رأس مال كلّ شريك بحسب نسبته من توزيع الأرباح والخسائر.

مثال (3): بلغت قيمة الخسائر المُدوّرة الظاهرة في قائمة المركز الماليّ لشركة أدهم وجهاد التَّضامُنيّة، (27000) دينار، وقد قرّر الشَّريكان تخفيض رأس مال الشَّركة بقيمة ثلثي هذه الخسائر، فإذا علمت أنّ نسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهما (2:1)، على التوالي. **المطلوب:** إثبات قيود اليوميّة الخاصّة بتخفيض رأس المال.

- **الحل:**

مقدار التخفيض في رأس المال = رأس المال القديم × نسبة التخفيض المقررة.

= 27000 × (2 ÷ 3) = 18000 دينار، وبالتالي فإنّ:

نصيب الشَّريك أدهم من التخفيض = 18000 × (1 ÷ 3) = 6000 دينار.

نصيب الشَّريك جهاد من التخفيض = 18000 × (2 ÷ 3) = 12000 دينار.

لذا فالقيْد المحاسبي لإثبات التخفيض في رأس المال، هو:

من مذكورين:
6000 حـ/ رأس مال الشَّريك أدهم.
12000 حـ/ رأس مال الشَّريك جهاد.
18000 إلى حـ / الخسائر المتراكمة.
(إثبات التخفيض في رأس مال الشُّركاء، باستخدام الخسائر المتراكمة)

نشاط (3): تخفيض رأس المال بِطُرقٍ عِدّة:



بلغ رأس مال شركة مرج بن عامر التَّضامُنيّة، لإنتاج الحبوب؛ من قمح وشعير وعدس، لصاحبتيها: سنابل وشهد، (240000) دينار، موزّعاً بينهما بالتساوي، وقد قرّرت الشَّريكتان تخفيض رأس مال الشَّركة ليصل إلى (140000) دينار؛ بسبب استيلاء سُلطات الاحتلال الصهيوني على مساحات شاسعة من أراضي

المواطنين الفلسطينيّين؛ ما كبّد الشَّركة خسائر متراكمة عَبْرَ عدّة سنوات، بلغت (50000) دينار، حيث بلغت أرصدة الحسابات الجارية المدينة للشُّركاء (4000، 6000) على التوالي، بحيث تصبح نسبة توزيع رأس المال بعد التخفيض (4:3)، على التوالي، مع تسوية الفارق نقداً.

المطلوب: إثبات قيود اليوميّة الخاصّة بتخفيض رأس المال.

أسئلة الدرس

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلّ ممّا يأتي:

1- أيّ من الحسابات الآتية، يُصنَّف ضمن الالتزامات في قائمة المركز الماليّ لشركات التَّضامُن؟

أ- قرض الشَّريك للشَّركة. ب- الخسائر المتراكمة.

ج- الاستثمارات في أسهم وسندات. د- الحساب الجاري الدائن.

2- أيّ من الآتي يترتّب عليه تخفيض في حقوق مُلكيَّة شركة التَّضامُن؟

أ- رسملة قرض الشَّريك للشَّركة. ب- رسملة الذمم الدائنة.

ج- تسوية الخسائر المتراكمة. د- ردّ فارق تخفيض رأس المال نقداً.

3- ما الهدف الأساس من عمليّة تخفيض رأس مال شركة التَّضامُن؟

أ- التمهيد لإغلاق الشَّركة. ب- تصويب وضع الشَّركة.

ج- تغيير نشاط الشَّركة. د- تخفيض قيمة الضريبة على الشَّركة.

4- شركة تضامن رأس مالها (75000) دينار، أراد الشُّركاء (أ، ب) تخفيض رأس مالها إلى (50000) دينار، كان نصيب الشَّريك (ب) من التخفيض (3) حصص وهي تشكل ما قيمته (15000) دينار، فكم حصّة الشَّريك (أ) في رأس المال؟

أ- حصّتان. ب- (3) حصص. ج- (5) حصص. د- (6) حصص.

س2: ما الأمور الواجب على الشُّركاء القيام بها، قبل إجراء التخفيض لرأس مال شركة التَّضامُن؟

س3: بيِّن الأسباب التي تدعو الشُّركاء إلى تخفيض رأس مال شركتهم التَّضامُنيّة.

س4: علّل: وجود أرصدة حسابات جارية مدينة للشُّركاء في شركة التَّضامُن.

س5: قررت الشَّريكتان نور وفاتن، تخفيض رأس مال شركتهما التَّضامُنيّة البالغ (120000) دينار، والموزّع بينهما بالتساوي، ليصل إلى (90000) دينار، على أن تبقى حصصهم في رأس المال متساوية، وذلك من خلال استخدام ما يأتي:

- الحسابات الجارية المدينة؛ الشَّريك نور (4000) دينار، والشَّريك فاتن (3500) دينار.
- الخسائر المُدوّرة، والبالغة (20000) دينار.
- يقوم الشُّركاء بسحب الزيادة في رؤوس أموالهم نقداً.

المطلوب: تسجيل قيود اليوميّة اللازمة لتخفيض رأس المال.

س6: يتضمّن الجدول الآتي أسباب تخفيض رأس مال شركة تضامن، والأساليب المُستخدمة في عمليّة التخفيض، **والمطلوب:** وفّقْ بين السبب والأسلوب المُستخدم؛ بوضع رقم السبب في المكان المناسب:

الرقم	سبب تخفيض رأس المال	الإجابة	أسلوب التخفيض
1	وجود سيولة زائدة عن حاجة الشَّركة.		توزيع خسائر إعادة تقييم الأصول.
2	تقدير المخزون في الشَّركة بأعلى من قيمته الحقيقيّة.		إقفال الحسابات الجارية المدينة.
3	وجود مسحوبات شخصيّة للشُّركاء تفوق حصصهم في حساب (ت.أ. خ)، في السنوات السابقة.		إطفاء الخسائر.
4	تسجيل اهتلاك أصول الشَّركة بقيم قليلة.		ردّ جزء من رأس المال، نقداً.
5	تعرُّض الشَّركة لخسائر متتالية، تزايدت من عام إلى آخر.		

أسئلة الوحدة

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلّ ممّا يأتي:

1- ماذا يترتّب على الشَّريك أو الشُّركاء عند زيادة رأس مال شركة التَّضامُن، باستخدام الحسابات الجارية الدائنة للشُّركاء؟

أ- تسوية الخسائر المُدورة.
ب- تسوية الحسابات الجارية المدينة.
ج- السداد النقديّ للشُّركاء.
د- استخدام كامل رصيد الحساب الجاري الدائن.

2- ما الطرف الدائن في قيْد إثبات تخفيض رأس مال الشُّركاء في شركة التَّضامُن نقداً؟

أ- حـ/ النقديّة.
ب- حـ / جاري الشَّريك.
ج- حـ/ رأس المال.
د- حـ / ملخّص الدخل.

3- ما طريقة زيادة رأس مال شركة التَّضامُن، والتي تزيد من حقوق المُلكيَّة فيها؟

أ- رسملة قرض الشَّريك للشَّركة.
ب- استخدام الأرباح المُحتجزة.
ج- استخدام جاري الشَّريك الدائن.
د- استخدام الأرباح المُحتجزة وجاري الشَّريك.

4- أيّ من الآتية، لا يُعدّ من أساليب تخفيض رأس مال شركة التَّضامُن؟

أ- تسوية الخسائر المُدوّرة.
ب- إطفاء الحسابات الجارية المدينة.
ج- الرَّد النقديّ للشُّركاء.
د- تسوية الحسابات الجارية الدائنة.

5- أيّ من الطُّرق الآتية المُستخدمة في تعديل رأس مال شركة التَّضامُن، تؤثّر على أصول الشَّركة؛ زيادةً أو نقصاناً؟

أ- رسملة الذمم الدائنة. ب- زيادة رأس المال نقداً.

ج- استخدام الجاري الدائن للشَّريك. د- استخدام الأرباح المُحتجزة.

6- أيّ ممّا يأتي لا يُعَبِّر عن التعثُّر الماليّ للشَّركة؟

أ- عدم وجود سيولة كافية لسداد أموال الدائنين في الأجل القصير.

ب- المرور بمشاكل ماليّة قبل خروج الشَّركة من النشاط الاقتصاديّ الذي تمارسه.

ج- مجموعة المشاكل الماليّة التي تواجهها الشَّركة في مرحلة ما قبل الإفلاس.

د- حدوث اضطرابات ماليّة خطيرة تجعل الشَّركة قريبة من إشهار إفلاسها.

س2: ما طرق تعديل رأس المال، المؤثّرة في حقوق مُلكيَّة شركة التَّضامُن؛ زيادةً أو نقصاناً؟

س3: اكتب قيوداً محاسبيّة لتخفيض رأس المال، باستخدام كلّ ممّا يأتي:

- الخسائر المُدوّرة. - الحسابات الجارية المدينة. - التخفيض نقداً.

س4: فيما يأتي قائمة المركز الماليّ **لشركة ساريس التجاريّة**، كما هي في 31/ 12/ 2019م:

الأصول		الالتزامات وحقوق المُلكيَّة	
آلات	50000	مطلوبات متداولة	5000
شاحنات	20000	**حقوق المُلكيَّة:**	
نقديّة	28000	رأس مال الشَّريك أيمن	75000
موجودات متداولة أخرى	100500	رأس مال الشَّريك خالد	100000
جاري الشَّريك خالد	12500	جاري الشَّريك أيمن	10000
		أرباح محتجزة	21000
مجموع الأصول	**211000**	**مجموع الالتزامات وحقوق المُلكيَّة**	**211000**

ونظراً للتوسُّع في أعمال الشَّركة، قرّرت إدارة الشَّركة زيادة رأس مالها، بمبلغ (70000) دينار، باستخدام الأرباح المُحتجزة، والحسابات الجارية، وإيداع الفرق نقداً، علماً أنّ نسبة توزيع الأرباح والخسائر، هي نسبة رؤوس الأموال نفسها.

المطلوب: أ- إثبات القيود المحاسبيّة المتعلّقة بزيادة رأس المال. ب- إعداد قائمة المركز المالي بعد الزيادة.

س5: أيمن وخالد شريكان في شركة تضامن، يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة (2:3) على التوالي، وفيما يأتي قائمة المركز الماليّ للشَّركة، كما هي في 31 /12/ 2018م:

الأصول		الالتزامات وحقوق المُلكيَّة	
آلات	75000	دائنون	45000
بضاعة	12500	**حقوق المُلكيَّة:**	
نقديّة	87500	رأس مال الشَّريك أيمن	150000
مدينون	37500	رأس مال الشَّريك خالد	100000
جاري الشَّريك أيمن	20000	خسائر متراكمة	(50000)
جاري الشَّريك خالد	12500		
مجموع الأصول	**245000**	**مجموع الالتزامات وحقوق المُلكيَّة**	**245000**

ونظراً للظروف الاقتصاديّة غير المواتية لنشاط الشَّركة، فقد قرّر الشَّريكان تخفيض رؤوس أموالهما بنسبة 40 %، مع المحافظة على ثبات الحصص في رأس المال، ولتحقيق ذلك قرّر الشَّريكان الآتي:

- استخدام وسائل التخفيض المُتاحة كافّة.
- تسوية الزيادة أو النقص في رؤوس أموال الشَّريكين نقداً.

المطلوب: أ- إثبات قيود تخفيض رأس المال. ب- تصوير حساب رأس مال الشَّريكين، بعد التخفيض.

ج- تصوير قائمة المركز الماليّ للشَّركة، بعد تنفيذ قرار التخفيض.



المشروع الطلابيّ:

يعرض المعلم ميزانية إحدى الشركات العادية (التضامُن) تحتوي على بنود عدة لتخفيض رأس المال عَبْرها، ثم يقسِّم الطلبة إلى مجموعات، ليقوموا بتصوير قائمة المركز الماليّ للشَّركة بعد تخفيض رأس المال، بالاحتمال الذي تراه المجموعة مناسباً لذلك.



أُقيِّم ذاتي:

الرقم	النِّتاجاتُ	التقييم		
		مرتفعٌ	متوسّطٌ	منخفضٌ
1	أُلمّ بأسباب التعديل على رأس مال الشَّركة.			
2	أستخرج نصيب كلّ شريك من الزيادة أو التخفيض في رأس المال.			
3	أكتب القيود المحاسبيّة لزيادة رأس المال أو تخفيضها.			
4	أستنتج المؤشّرات الدالّة على مرور الشَّركة في حالة من الفائض أو العُسر الماليّ.			
5	أُلمّ بالإجراءات القانونيّة لتخفيض أو زيادة رأس مال الشَّركة.			
6	أُصوّر قائمة المركز الماليّ للشَّركة، بعد تعديل رأس مالها.			



تصفية شركة التَّضامُن

Liquidation of a Partnership

نَتأمّلُ ثمّ نُناقشُ:

تصفيةُ الشَّركةِ وفسخُها... لا يعني انتهاء العمل الرِّياديّ.

يُتوقَّع من الطلبة بعد دراسة هذه الوحدة، والتفاعل مع أنشطتها، أن يكونوا قادرين على تصفية شركة أو مشروع صغير، وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبيّة، ويتحقّق ذلك من خلال المهمّات الآتية:

- تحليل حالة دراسيّة عن التصفية والفسخ، والأسباب المؤدّية لهما.
- تنفيذ أنشطة عن تحديد نوع التصفية المناسبة التي يتطلّبها ظرف الشَّركة، والتمييز بين أسباب التصفية الاختياريّة وأسباب التصفية الإجباريّة.
- تنفيذ نشاط عن التصفية السريعة والتصفية التدريجيّة للشَّركة.
- تنفيذ نشاط عن أسباب التصفية؛ إجباريّة واختياريّة.
- تحليل حالة دراسيّة وتنفيذ نشاط عن إجراءات التصفية.
- تأمُّل شكل عن إجراءات التصفية لشركة التَّضامُن.
- حلّ مثال وتنفيذ نشاط عن حالة التصفية ربح.
- حلّ مثال وتنفيذ نشاط عن حالة التصفية خسارة.
- تنفيذ نشاط شامل عن حالات التصفية لشركة التَّضامُن.

الدرس الأوّل

مـاهيّـــة التصفـيـــة
Liquidation Essence



إنّ مبدأ الاستمراريّة في المحاسبة، لا يعني بطبيعة الحال استمرار الشَّركة في مزاولة نشاطها إلى ما لا نهاية، فالصفة العامّة لطبيعة عمل شركات الأشخاص، هي العمل لفترة زمنيّة محدّدة؛ قد تطول أو تقصر، غير أنّ الشَّركة قد تتأثّر خلال فترة مزاولتها لأعمالها بأحداث اقتصاديّة أو قانونيّة، أو سياسية، تجعلها غير قادرة على الاستمرار بمزاولة أعمالها بصورة طبيعيّة، ما يدفع الشُّركاء باتّجاه التفكير بتصفيتها وفسخها، وانتهاء علاقة العمل الموجودة بين الشُّركاء؛ وهذا لا يعني عدم تفكير الشُّركاء القدامى بالبدء بشراكات جديدة، فما المقصود بتصفية الشَّركة وفسخها؟ وما الإجراءات المتّبعة في تصفية شَّركة التَّضامُن؟

مفهوم التصفية Liquidation Concept:

هناك فرق بين تصفية الشَّركة وفسخها؛ فالتصفية لها علاقة بأصول والتزامات الشَّركة، بينما الفسخ له علاقة بالشخصيّة الاعتباريّة للشَّركة، ولتوضيح مفهوم التصفية، نستعرض الحالة الدراسيّة الآتية:

حالة دراسيّة (1): الشَّركة بين التصفية والفسخ





تحتلّ زراعة الورود في فلسطين، المرتبة العاشرة على العالم، ومن أشهرها شقائق النعمان، إذ تشكّل 1 % من الإنتاج العالميّ للورود، وتشكّل صادرات فلسطين من الورود ما يقرب من (68) مليون دولار سنوياً، وفي هذا السياق وبتاريخ 1/ 1/ 2010م، تأسّست شركة المُشتهى التَّضامُنيّة للزهور والورود، لصاحبيها: سائد ورائد، في مدينة غزّة، وتمّ تسجيلها لدى مراقب الشَّركات، حيث حقّقت الشَّركة نموّاً مُلفتاً في أرباحها خلال الأعوام الخمسة الأولى من عملها، وفي 28/ 7/ 2014م، استُشهد الشَّريك سائد برصاص الاحتلال الصهيونيّ، أثناء عودته من عمله بالمزرعة، وقد قام الشَّريك رائد بالتواصل مع ورثة شريكه، بغية تصويب أوضاع الشَّركة، وبسبب اختلاف وجهات النظر بين الورثة أنفسهم، تمّ إحالة القضية إلى المحكمة، والتي قضت بتصفية الشَّركة، وتعيين المحاسب شادي مصفيّاً لها؛ لإدارة الشَّركة، وإتمام أعمال التصفية؛ من بيع للموجودات وسداد للالتزامات وفقاً للأولويات، وإتمام ما أبرم من عقود واتّفاقات سابقة مع مُنتجي العطور ومحلّات بيع الهدايا والنثريّات.

لقد تمّت التصفية لموجودات الشَّركة؛ ببيعها دفعة واحدة خلال شهر من اتّخاذ قرار التصفية، وتوزيع متحصّلاتها وفقاً لأولويّات السداد؛ ووُزِّع ما تبقّى على الشُّركاء، وتمّ الإعلان عن فسخ الشَّركة، من قبل مراقب الشَّركات، وطالب المحاسب شادي بإبراء ذمّته وذمّة الشُّركاء.

والمطلوب: من خلال الحالة الدراسيّة، أجب عن التساؤلات الآتية:

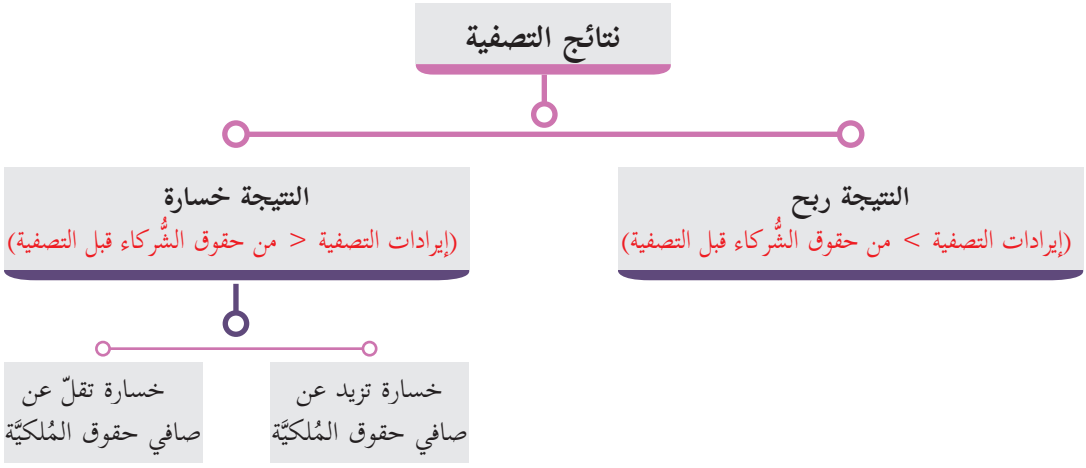
س1: ما السبب الداعي إلى تصفية شركة المُشتهى التَّضامُنيّة؟

س2: مَنِ الجهة المسؤولة عن تعيين المُصفّي؟

س3: ما الحالات التي قد تُفضي إليها نتيجة التصفية للشركات؟

س4: برأيك: ما الفرق بين تصفية الشَّركة وفسخها؟

نلاحظ، أنّ إدارة الشَّركة تحت التصفية هي من مَهمّات المُصفّي، المُحدّد من قبل الشُّركاء بموجب عقد الشراكة بينهم، في حال أنّ التصفية تمّت باتّفاق الشُّركاء ورضاهم، أو المُعيَّن من قبل المحكمة، في حالة كانت التصفية إجباريّة، علماً أنّ النتائج المُحتملة للتصفية، لا تخرج عن ثلاث حالات، هي:



التصفية (Liquidation)، هي بيع موجودات الشَّركة، وتحويلها إلى نقديّة، وسداد التزاماتها وفق الأولويّة، فإجراءات التصفية تسبق عمليّة **فسخ الشَّركة** (Dissolution)، والذي يعني اندثار الشَّركة وانتهاء شخصيّتها الاعتباريّة؛ بمعنى أنّها انتهت ولم تَعُد قائمة، وتعني أيضاً انتهاء علاقة العمل بين الشُّركاء، فبمجرّد انتهاء مرحلة التصفية تُفسَخ الشَّركة، غير أنّ التصفية قد تتمّ بشكل فوريّ أو تدريجيّ، وهذا يرجع لعوامل؛ كحاجة الشَّركة للقيام بإنجاز الاتفاقيّات والأعمال المتبقّية عليها، قبل إعلان تصفيتها، وللتمييز بين هذين النوعين من التصفية، إليك النشاط الآتي:

نشاط (1): التصفية السريعة والتصفية التدريجيّة:

تنوي شركة أعالي البحار، تصفية أعمالها بصورة اختيارية، باتّفاق الشُّركاء، افترض أن الظروف الواردة في الجدول عن الشَّركة قد حصلت، **والمطلوب:** حدّد نوع التصفية المناسبة التي يتطلّبها الظرف المُفترض عن الشَّركة؛ بوضع إشارة (✓) في المكان المناسب:

الظروف المُفترضة عن الشَّركة	نوع التصفية	
	فوريّة	تدريجيّة
1- سعي الشَّركة إلى الانتهاء من عمليّات التصفية، خلال فترة زمنيّة لا تتجاوز (4) شهور.		
2- رغبة إدارة الشَّركة تقليل خسائرها من التصفية، إلى أقلّ ما يمكن.		
3- السعي الحثيث لإدارة الشَّركة الخروج من سوق عملها الحالي، والاندماج السريع مع إحدى الشَّركات صاحبة حقّ امتياز في الصناعة.		
4- البحث عن تصفية؛ إجراءاتها بسيطة، وقليلة التعقيْد.		
5- وجود عدّة التزامات وتعاقدات متنوعة في مدّتها، بين الشَّركة وجمهورها الخارجيّ، أُبرمت قبل (5) شهور من الإعلان عن التصفية.		
6- تفكير إدارة الشَّركة بعرض أصولها؛ من معدّات وآلات ولوازم، في مزاد علنيّ، تُحصَّل قيمتها دفعة واحدة.		

نلاحظ، أنّ التصفية قد تتمّ ببيع موجودات الشَّركة خلال مدّة زمنيّة قصيرة؛ سواءً كانت مرّة واحدة أو على دفعات، وهذا ما يُطلق علية التصفية السريعة (الفوريّة) (Quick Liquidation)، وخلاف ذلك تُسمّى بالتصفية التدريجيّة (Gradual Liquidation) التي تمتدّ لأكثر من سنة ماليّة، يتمّ خلالها التَدرُّج في تحويل أصول الشَّركة إلى نقديّة؛ للوفاء بالتزامات الشَّركة، وتقليل خسائر التصفية إلى أدنى حدّ ممكن.

تنبيه !!!:

- يجب على المُصفّي إضافة عبارة (تحت التصفية) إلى اسم الشَّركة، في جميع أوراقها ومراسلاتها.
- جميع العقود والإجراءات التي تتمّ خلال الأشهر الثلاثة السابقة على قرار تصفية الشَّركة، تُعدّ باطلة، باستثناء التي تجرّ نفعاً؛ تساعد الشَّركة على تسديد التزاماتها. (وفق القانون الفلسطينيّ)

أسباب التصفية Liquidation Reasons:

هناك العديد من الأسباب التي تجعل من عمليّة تصفية شركة التَّضامُن تصفية طبيعيّة، وأسباب أخرى تجعل استمرار الشَّركة في عملها، أمراً غير ممكن؛ ما يستدعي تصفيتها وفسخها بصورة إجباريّة، ولتوضيح ذلك، إليك النشاط الآتي:

نشاط (2): أسباب التصفية:

تعمل شركة أمواج في مجال إنتاج الطاقة الكهربائيّة، من خلال استثمار حركة أمواج البحر، وقد أبرمت اتّفاقاً مع الحكومة الفلسطينية لاستئجار مساحة محدّدة من شاطئ بحر غزّة، لمدّة عشرين عاماً، حصلت بموجبه على امتياز لتوليد

الطاقة، افترض الحالات المُدرجة في الجدول، أنّها قد حصلت في الشَّركة، **والمطلوب**: تحديد أيٍّ منها يُشكّل سبباً لتصفية الشَّركة: (تصفية إجباريّة، أو تصفية اختياريّة)؛ بوضع إشارة (✓) في المكان المناسب:

الرقم	الحالات المفترضة عن الشَّركة	نوع التصفية	
		إجباريّة	اختياريّة
1	اتّفاق الشُّركاء على الاندماج مع شركة أخرى، لتغطية مناطق أخرى من خدمات الطاقة النظيفة.		
2	صدور قرار من المحكمة بوقف حقّ الامتياز، وإلغائه، بسبب الإخلال الجوهريّ بالاتّفاقيّات.		
3	تَعمُّد سُلطات الاحتلال الصهيونيّ، بتعطيل عمل ونشاط الشَّركة في إنتاج الطاقة، نتج عنه خسائر جسيمة، صعَّب من استمرار الشَّركة في عملها، إلا بخسارة.		
4	تخلُّف أحد الشُّركاء عن الوفاء بتقديم حصّته في رأس مال الشَّركة، فصدر قرار من المحكمة بتصفيتها.		
5	انتهاء حقّ امتياز الشَّركة في توليد الطاقة.		

نلاحظ، أنّ هناك عوامل وأسباب قد تحدث في الشَّركة، تجعل الشُّركاء يفضّلون أو يقومون بتصفيتها، على استمرارها في عملها؛ بإصدار قرار تصفيتها تصفية اختيارية؛ أي بقرار من الشُّركاء، والشكل الآتي يبيّن حالات ذلك:



شكل (1): حالات التصفية الاختياريّة.

لكنّ الشَّركات التَّضامُنيّة قد تتعرّض لحالات وأسباب، تجعل من استمرار الشَّركة في عملها، أمراً غير ممكن، وبالتالي يتمّ تصفية الشَّركة تصفية إجباريّة؛ أي بقرار من المحكمة، والشكل الآتي يبيّن ذلك:

أسباب التصفية الإجبارية:

- إخلال أي شريك بعقد الشَّركة اخلالاً جوهرياً مستمراً، أو ألحق ضرراً جسيماً بها.
- إذا لم يَعدُ مُمكناً استمرار الشَّركة في أعمالها، إلا بخسارة.
- إذا خسرت الشَّركة جميع أموالها أو جزءاً كبيراً منها، بحيث لا جدوى من استمرارها.
- وقوع خلاف بين الشُّركاء، بحيث يصبح استمرار الشَّركة أمراً مُتعذَراً.
- إذا أصبح أي من الشُّركاء عاجزاً بشكل دائم عن القيام بأعماله تجاه الشَّركة أو الوفاء بالتزاماته، بشرط وجود دعوى من أحد الشُّركاء.
- شطب تسجيل الشَّركة بقرار من مراقب الشَّركات، بموجب أحكام القانون.

شكل (2): حالات التصفية الإجبارية.

إجراءات التصفية Liquidation Procedures:

تمرّ عمليّة تصفية شركات التَّضامُن بمجموعة من الخطوات والإجراءات المُتسلسلة؛ لإتمام أعمال تصفيتها، تصفية قانونيّة، بغضّ النظر عن سبب هذه التصفية، وللتعرُّف إلى ذلك، إليك الحالة الدراسيّة الآتية:

حالة دراسيّة (2): كيف نصفّي الشَّركة؟





يعمل مصنع اللين في صناعة اللدائن بمدينة الخليل، ومع مرور الزمن أصبح يمارس عمله في منطقة مأهولة بالسكان، وبالرغم من إدخاله لمتطلّبات السلامة والحماية البيئيّة، ازداد تذمُّر السكّان من آثار أنشطته، أدّى في نهاية المطاف لرفع قضيّة للمحكمة مطالبين بإغلاقه وترحيله عن المنطقة، ولأسباب ارتأتها هيئة المحكمة، تمّ اتّخاذ قرار بترحيله عن المنطقة، ولكن هذا يتطلب دفع تكاليف باهظة يَصعُب على الشُّركاء توفيرها؛ ما استدعى اتّخاذ قرار من قبل الشُّركاء بتصفية المصنع.

لقد تمّ الاتفاق بين الشُّركاء على تعيين المحاسب القانونيّ من خارج الشَّركة "عاصم"، ليتولّى تصفيتها، فقام بإدارة الشَّركة تحت التصفية، وأعلن مراقب الشَّركات في الصحف اليوميّة عن قرار تصفية الشَّركة، ولقد أنجز عاصم جميع اتفاقيّاتها المُبرمة قبل التصفية، ومثّل الشَّركة أمام القضاء والجهات الرسميّة، ووكّل محامياً للدفاع عنها، حيث قام ببيع الموجودات دفعة واحدة، بقيمة (650000) دينار، وسدّد التزاماتها البالغة (420000) دينار؛ والمكوّنة من:

م. إيجارات مستحقّة	80000 دينار	دائنون	45000 دينار
م. التصفية	12000 دينار	رواتب وأجور مستحقّة	130000 دينار
ضريبة ومستحقات حكوميّة	30000 دينار	قروض الشُّركاء	85000 دينار
قروض بنكيّة بِرَهن	38000 دينار		

كما قام المصفّي (عاصم)، بإثبات عمليّات التصفية الماليّة بصورة تفصيليّة في سجلّات رسميّة، وفي نهاية عمليّة التصفية عمل تقريراً تفصيليّاً شاملاً، مطالباً بإبراء ذمّته وذمّة الشُّركاء، حيث قام مراقب الشَّركات بالإعلان عن انتهاء تصفية الشَّركة في الجريدة الرسميّة، وفي صحيفتين يوميّتين أيضاً.

المطلوب: من خلال الحالة الدراسيّة، أجب عن التساؤلات الآتية:

س1: ماذا نقصد بالمصفّي؟

س2: لماذا يتمّ الإعلان عن بدء عمليّات التصفية، وعن الانتهاء منها كذلك؟

س3: برأيك: ما الصلاحيّات والمَهمّات الممنوحة للمُصفّي بموجب القانون؟

س4: ما نتيجة التصفية في الحالة الدراسيّة؟

س5: رتّبْ أولويّات تسديد الالتزامات (الخارجيّة والداخليّة) المذكورة في الحالة الدراسيّة، والمُدرجة في الجدول الآتي:

الرقم	الالتزامات	أولويّات التسديد
1	قروض الشُّركاء	
2	رواتب وأجور مستحقة	
3	م. التصفية	
4	دائنون	
5	قروض بنكيّة بِرَهن	
6	ضرائب ومستحقّات حكوميّة	
7	حقوق الشُّركاء	
8	م. إيجارات مستحقّة	

يُعدّ أيّ تغيير في عقد الشَّركة، فسخاً لها وإنهاءً لشخصيّتها الاعتباريّة، باستثناء التغييرات التي تتمّ بعلم مراقب الشَّركات، وبالذّات ذات العلاقة برأس المال؛ ما يعني استمرار الشَّركة، غير أنّ هناك أسباباً تجعل من استمرار الشَّركة، أمراً غير ممكن؛ ما يوجب تصفيتها وتعيين مصفٍّ لها، **فالمصفّي** (Liquidator)، هو ذلك الشخص الذي يتولّى القيام بأعمال التصفية، وإدارة شؤون الشَّركة خلال مرحلة التصفية، فيقوم بجميع الأعمال لتسوية الأمور القانونيّة والماليّة والإداريّة، الناتجة عن حلّ الشَّركة كافّةً.

وحتى تبدأ أعمال تصفية شركة التَّضامُن، لا بُدّ من الإعلان عن بدء التصفية، وبعد إتمامها والانتهاء منها، يتمّ الإعلان عن ذلك من قبل مراقب الشَّركات، في الجريدة الرسميّة والصحف اليوميّة، فمن صلاحيّات ومهمّات المُصفّي، الطلب من رؤساء أقسام الشَّركة تقديم حسابات أقسامهم، والاطّلاع على سجلّات الشَّركة ودفاترها، وإنجاز جميع الاتّفاقيّات غير المُنفذّة قبل إعلان التصفية، وإثبات جميع أعمال التصفية في دفاتر محاسبيّة مُنظّمة.



أتعلم:

الهدف الرئيس من الإعلان عن البدء بالتصفية وانتهائها، في الجريدة الرسميّة والصحف اليوميّة؛ هو الحرص والحفاظ على حقوق المتعاملين ومصلحة الدائنين.

يُعدّ المُصفّي مديراً للشَّركة تحت التصفية، وممثلاً لها أمام المحاكم والجهات الرسميّة، ومخوّلاً ببيع أصول الشَّركة دفعة واحدة أو على دفعات؛ حسبما تقتضيه مصلحة الشَّركة، إضافة إلى سداد جميع ديونها؛ وفق الأولويّة التي نصّ عليها القانون، ودفع مصاريف أعمال تصفية الشَّركة، وتسديد الأموال الباقية من أموال التصفية للشُّركاء؛ سداداً لقروضهم وحصصهم في رأس المال، علاوة على الطلب من مراقب الشَّركات الإعلان عن حلّ الشَّركة وتصفيتها، وبالتالي يترتّب عليه تقديم حساب تفصيليّ عن أعمال التصفية إلى الجهة التي عيّنته لاعتماده وإخلاء طرفه، وللتعرُّف إلى إجراءات التصفية، نتناول النشاط الآتي:



نشاط (3): إجراءات عمليّة التصفية:

يتضمّن الجدول الآتي إجراءات عمليّة تصفية شركة اللين لصناعة اللدائن؛ تصفية اختياريّة سريعة، **والمطلوب**: ترتيب إجراءات عمليّة التصفية؛ ترتيباً منطقيّاً:

الرقم	إجراءات التصفية	ترتيب الإجراءات
1	تعيين مُصفّي للشَّركة.	
2	تحويل أصول الشَّركة إلى نقديّة.	
3	اتّخاذ قرار تصفية الشَّركة.	
4	الإعلان عن انتهاء الشخصيّة الاعتباريّة للشَّركة.	
5	الإعلان عن بدء أعمال التصفية.	

نلاحظ، أنّ اتّخاذ قرار التصفية هو الخطوة الأولى للقيام بأعمال تصفية الشَّركة؛ سواءً تمت بصورة إجباريّة أو اختياريّة، أو بصورة سريعة أو تدريجيّة، ومن ثمّ تعيين المصفّي، سواءً من قبل الشُّركاء كما في التصفية الاختياريّة، أو من قبل المحكمة كما في التصفية الإجباريّة، والذي بدوره يقوم بالإعلان عن بدء التصفية، ومن ثمّ ببيع موجودات أو أصول الشَّركة، وتسديد التزاماتها وفق الأولوية؛ مبتدئاً بدفع مصاريف التصفية، فمستحقات العاملين؛ من رواتب وأجور، ثمّ المستحقّات الخارجيّة على الشَّركة؛ مبتدئين بسداد المستحقّات الحكوميّة؛ كالرسوم والضرائب، ثمّ سداد الالتزامات الأخرى على الشَّركة من غير الشُّركاء، على أن تُراعى عند دفعها حقوق الامتياز والالتزامات المرهونة، ثمّ المستحقّات

الداخليّة الأخرى على الشَّركة؛ مبتدئين بسداد القروض التي قدّمها الشُّركاء للشَّركة، وما تبقّى بعد تنفيذ ما سبق، يُوزَّع على الشُّركاء؛ وفقاً لرصيد حساباتهم في رأس مال الشَّركة.

لِذا فإنّ الإجراء الأخير لأعمال التصفية، يتمثّل في الإعلان عن انتهاء الشخصيّة الاعتباريّة للشَّركة، حيث تحتفظ شركة التَّضامُن تحت التصفية، بشخصيّتها الاعتباريّة إلى أن تتمّ تصفيتها، وتستمر هذه الشخصيّة الاعتباريّة للشَّركة، ويمثّلها المصفّي إلى حين فسخها.



أفكر: هل يجوز أن يكون أكثر من مُصفّي للشركة؟ وهل يجوز للمصفّي إنابة غيره في إتمام أعمال التصفية؟

أسئلة الدرس

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلّ ممّا يأتي:

1- أيّ مِنْ الآتية لا يُعدّ سبباً لتصفية شركة التَّضامُن؟

أ- تكبُّد الشَّركة خسائر مستمرّة. ب- وفاة أحد الشُّركاء.

ج- بقاء شريكين في الشَّركة. د- انتهاء الغرض من تأسيسها.

2- ما أوّل إجراء للتصفية الفوريّة لشركة التَّضامُن؟

أ- تحديد أولويّات التزامات الشَّركة. ب- تعيين مصفٍّ للشَّركة.

ج- اتّخاذ قرار التصفية. د- تحويل أصول الشَّركة إلى نقديّة.

3- في أيّ من حالات التصفية الآتية، يجب أن يتدخّل مراقب الشَّركات في تعيين المصفّي؟

أ- التصفية الفوريّة. ب- التصفية التدريجيّة.

ج- التصفية الاختياريّة. د- التصفية الإجباريّة.

4- ما أولويّة تسديد المبالغ المستحقّة للحكومة، عند تصفية الشَّركة؟

أ- قبل مصاريف التصفية. ب- بعد المبالغ المستحقّة للعاملين.

ج- بعد أوراق الدفع. د- بعد قرض الشَّريك للشَّركة.

5- مَنْ الذي يحدّد أجرة أو أتعاب المُصفّي؟

أ- الجهة التي قامت بتعيينه. ب- الشُّركاء. ج- المحكمة. د- الدائنون.

6- مَنْ الذي يُبرّئ ذمّة الشُّركاء، بعد الانتهاء من أعمال تصفية شركة التَّضامُن؟

أ- الشُّركاء أنفسهم. ب- المُصفّي. ج- الدائنون. د- مراقب الشَّركات.

س2: حدّد نوع التصفية اللازمة لشركة التَّضامُن؛ (تصفية إجباريّة، تصفية اختياريّة)، لكلّ حالة من الحالات المُحتملة الآتية:

الرقم	الحالة المُحتملة الحدوث	الإجابة
1	الحكم على أحد الشُّركاء في الشَّركة، بالسجن لدى سُلطات الاحتلال الصهيونيّ لمدّة طويلة، حالت بينه وبين أداء واجبه نحوها، بناءً على دعوة من أحد الشُّركاء.	
2	وجود حقّ امتياز لم ينتهِ لدى الشَّركة، ولكنّ جميع الشُّركاء فضّلوا توقُّفها على الاستمراريّة في ممارسة نشاطها.	
3	رغبة الشَّركة الاستمرار في عملها، ولكن هذا سيعرُّضها إلى المزيد من الخسائر.	
4	تحقيق الشَّركة لأهدافها، قبل انتهاء المدّة المُعيّنة لها.	

س3: رتّبْ تسديد الالتزامات الواردة أدناه، لإحدى شركات التَّضامُن العاملة في السوق الفلسطينيّة، في حالة تعرُّضها للتصفية؛ بوضع أولويّة السداد المناسبة، أمام الحالة المُحتملة الحدوث:

الرقم	الحالة المُحتملة الحدوث	الإجابة
1	تسديد أرصدة حسابات الشُّركاء.	
2	تسديد قرض الشَّريك للشَّركة.	
3	دفع بدلات الإيجار المستحقّة، عن عقارات مؤجرّة للشَّركة بعقود موثّقة.	
4	دفع أتعاب المصفّي ومصاريف التصفية.	
5	دفع الرسوم والعوائد المستحقّة للحكومة والبلديّات.	
6	تسديد الأجور المستحقّة للعاملين في الشَّركة.	
7	تسديد الذمم الدائنة.	

س4: علّل ما يأتي: احتفاظ الشَّركة بالشخصيّة المعنويّة المستقلّة لها، طوال فترة تصفيتها.

س5: قارن بين فسخ الشَّركة وتصفيتها، من حيث:

مجال المقارنة	فسخ الشَّركة	تصفية الشَّركة
الشخصيّة الاعتباريّة للشَّركة		
نشاط الشَّركة خلالها		
الترتيب أو الأسبقيّة		

الدرس الثاني

نتيجة التصفية
Liquidation Result

تتمثّل المعالجة المحاسبيّة لتصفية الشَّركة العاديّة العامّة (التَّضامُن)، في مُجمل الإجراءات المحاسبيّة اللازمة لإقفال دفاتر الشَّركة، والتي تُعدّ بمثابة إجراء عمليّ لقرار حلّها أو انقضائها؛ أيّاً كان سبب هذا القرار، لقد تناولنا في هذا الدرس تصفية شركة التَّضامُن تصفية سريعة، والتي تقوم على تصفية أصول الشَّركة كافّةً؛ ببيعها أو تحويلها إلى نقديّة، قبل عمليّة تسديد أيّ التزامات أو أيّ حقّ من حقوق الشُّركاء، فما الإجراءات المحاسبيّة لتصفية شركة التَّضامُن تصفية فوريّة؟ وكيف يتمّ إعداد القائمة المتعلّقة بالتصفية؟ وما المعالجة المحاسبيّة لعمليّات التصفية؛ سواءً كانت النتيجة ربحاً أو خسارةً؟ هذا ما تمّ تناوله في هذا الدرس، كما يأتي:

الإجراءات المحاسبيّة للتصفية الفوريّة Quick Liquidation Procedures:

يترتب على التصفية الفوريّة لشركة التَّضامُن، اتّخاذ مجموعة من الإجراءات المحاسبيّة، وهي:



شكل (1): إجراءات التصفية.

نلاحظ، أنّ الحسابات الجارية المدينة والحسابات الدائنة للشُّركاء، تمّ إغلاقها في حسابات رؤوس أموالهم؛ لِذا تَظهر أرصدة حقوق المُلكيّة للشُّركاء بالقِيم الصافية لها، وكذلك بالنسبة لقيم الأصول في الشَّركة، التي تَظهر أيضاً بالقيمة الصافية بعد طرح المخصّصات، كما لابد من إقفال صافي قيم الأصول عدا النقدية في حساب الأصول غير النقدية؛ بجعل صافي قيم جميع الأصول عدا النقدية الواردة في الميزانية دائناً، وحساب الأصول غير النقدية مديناً علماً أنّ الصفة الرئيسة للتصفية السريعة، هي عدم سداد أيّة مبالغ للشُّركاء، إلا بعد بيع كلّ أصول الشَّركة، وتحصيل حقوقها كافّةً لدى الآخرين.

قائمة التصفية Statement of Liquidation:

تبدأ قائمة التصفية بأرصدة الحسابات المُدرجة في آخر قائمة مركز ماليّ للشَّركة، قبل تصفيتها مباشرة، ومن ثمّ يتمّ إدراج أرصدة بيع الأصول، وسداد مصاريف التصفية وسداد الالتزامات وفق الأولويّات، وانتهاءً بسداد حقوق الشُّركاء، **فقائمة التصفية**، هي عبارة عن قائمة توضّح أرصدة حسابات قائمة المركز الماليّ قبل التصفية، وجميع التغيُّرات التي تطرأ على هذه الحسابات الناتجة عن أعمال التصفية، وصولاً إلى إقفال جميع الحسابات الدائمة (الحسابات الواردة في الميزانيّة)، وهنا لا بُدّ من التفريق بين ثلاث حالات للتصفية الفوريّة في شركات التَّضامُن، وهي كما يأتي:

حالة التصفية ربح Profit The Case of Liquidation:

وهي حالة من نتائج التصفية، تعني أنّ الشُّركاء سيعود عليهم مبالغ أكبر، ممّا لهم قبل التصفية؛ أي أنّ موجودات الشَّركة تمّ بيعها بقيمة أكبر من قيمتها الدفتريّة، ولتوضيح ذلك نتناول المثال الآتي:

مثال (1): سائد وزهير شريكان في شركة تضامن، يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة (2: 3) على التوالي، وبتاريخ 1 /7 / 2018م، قرّر الشَّريكان تصفية شركتهما، تصفية اختياريّة سريعة، حيث عُيِّن مصفٍ للشَّركة، وكانت قائمة المركز الماليّ التي أُعدّت في تاريخ التصفية، على النحو الآتي:

القيمة	الأصول	القيمة	الالتزامات وحقوق المُلكيَّة
100000	النقديّة	30000	موردّون
360000	الأصول غير النقديّة	10000	قروض بنكيّة
		50000	قرض الشَّريك سائد
		120000	رأس مال الشَّريك سائد
		250000	رأس مال الشَّريك زهير
460000	**المجموع**	**460000**	**المجموع**

فإذا علمت أنّ مصاريف التصفية، بلغت (30000) دينار، وبيعت الأصول غير النقديّة بقيمة (400000) دينار، **المطلوب**: أ- إعداد قائمة التصفية الفوريّة للشَّركة. ب- تسجيل قيود اليوميّة اللازمة.

- **الحلّ:**

أ- إعداد قائمة التصفية الفوريّة للشَّركة:

قبل إعداد قائمة التصفية، نلاحظ أنّ الربح الناتج عن بيع الأصول وتحصيل الديون في هذا المثال، بخلاف النقديّة، هو (40000) دينار؛ تمثّل في الفارق بين القيمة البيعيّة للأصول والقيمة الدفتريّة لها، حيث يُوزَّع هذا الربح على الشُّركاء؛ وفق نسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهما، والبالغة (2 : 3) على التوالي؛ لِذا يكون:

- نصيب الشَّريك سائد من ربح التصفية = (40000 × 2 ÷ 5) = 16000 دينار.

- نصيب الشَّريك زهير من ربح التصفية = (40000 × 3 ÷ 5) = 24000 دينار.

يتمّ تسديد مصاريف التصفية كأولويّة أولى في سداد التزامات الشَّركة، والتي تُعدّ خسارة للشُّركاء، يتحمّلها كلٌّ منهم، بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهما، كما يأتي:

- مقدار ما يتحمّله الشَّريك سائد من مصاريف التصفية = (30000 × 2 ÷ 5) = 12000 دينار.
- مقدار ما يتحمّله الشَّريك زهير من مصاريف التصفية = (30000 × 3 ÷ 5) = 18000 دينار.

ثمّ يتمّ بعد ذلك سداد مختلف الالتزامات على الشَّركة، من النقديّة المُتاحة ووفقاً للأولويّات، وأخيراً يتمّ سداد حقوق الشُّركاء، وفقاً لرصيد كلٍّ منهم، وبالتالي تظهر قائمة التصفية، كما يأتي:

قائمة التصفية الفوريّة، لشركة سائد وزهير التَّضامُنيّة

البيان	الأصول		الالتزامات		حقوق الشُّركاء	
	النقديّة	غير النقديّة	ديون خارجية (مورّدون+ قرض بنكيّ)	قرض الشَّريك سائد	رأس مال الشَّريك سائد	رأس مال الشَّريك زهير
نسبة توزيع (أ.خ)					2	3
رصيد قبل التصفية	100000	360000	40000	50000	120000	250000
بيع الأصول وتوزيع الربح	400000	(360000)			16000	24000
دفع م.التصفية	(30000)				(12000)	(18000)
الرصيد	470000	صفر	40000	50000	124000	256000
سداد الالتزامات وفق الأولويات:						
الالتزامات الخارجيّة	(40000)		(40000)			
قرض الشَّريك سائد	(50000)			(50000)		
حقوق الشُّركاء	(380000)				(124000)	(256000)
الأرصدة في نهاية التصفية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر

تنبيه !!!: يكون رصيد حساب النقديّة في نهاية عمليّة التصفية صفراً، بعد سداد الالتزامات وحقوق الشُّركاء.

ب- تسجيل قيود اليومية اللازمة لعمليّة التصفية الفوريّة:

هناك عدّة طرق لتسجيل القيود المتعلّقة بتصفية شركة التَّضامُن، وقد اعتمدنا في هذا المقرّر على طريقة التسجيل المباشر؛ دون استخدام أيّة حسابات وسيطة، وبحيث يتمّ بيع الأصول وتوزيع نتيجة البيع هذه؛ من ربح أو خسارة،

مباشرة على حقوق الشُّركاء، ثمّ يتبعها سداد مصاريف التصفية، وسداد الالتزامات الخارجيّة ثمّ الداخليّة، ومن ثمّ يتمّ سداد حقوق الشُّركاء، حيث تتطلّب عمليّة التصفية عمل قيود اليوميّة اللازمة؛ لإقفال حسابات الشَّركة كافّةً، لتصبح أرصدتها بعد ذلك صفراً، كما لاحظنا ذلك في نهاية قائمة التصفية، وهي كما يأتي:

1- إثبات المتحصّلات وبيع أصول الشَّركة بربح، قيمته 40000 دينار، وتوزيعها على الشُّركاء:

400000 من حـ / النقديّة.
إلى مذكورين:
360000 حـ / الأصول الأخرى (بدون النقديّة).
16000 حـ / رأس مال الشَّريك سائد.
24000 حـ / رأس مال الشَّريك زهير.
(بيع الأصول وتوزيع الربح على رأس مال الشُّركاء)

2- إثبات دفع مصاريف التصفية، وتحميلها مباشرة للشُّركاء؛ حسب نسبة (ت.أ.خ):

من مذكورين:
12000 حـ / رأس مال الشَّريك سائد.
18000 حـ / رأس مال الشَّريك زهير.
30000 إلى حـ / النقديّة.
(سداد م. التصفية وتحميلها للشُّركاء)

3- قيود إثبات سداد الالتزامات، وتشمل:

أ- سداد الالتزامات الخارجية:

من مذكورين:
30000 حـ / المورّدون.
10000 حـ / القروض البنكيّة.
40000 إلى حـ / النقديّة.
(سداد الالتزامات الخارجيّة).

ب- سداد الالتزامات الداخليّة (قرض الشَّريك سائد):

50000 من حـ / قرض الشَّريك سائد.
50000 إلى حـ / النقديّة.
(سداد قرض الشَّريك سائد)

4- إثبات توزيع ما تبقّى من نقديّة على الشُّركاء، كلٌّ بحسب رصيد رأسماله:

من مذكورين:
124000 حـ / رأس مال الشَّريك سائد.
256000 حـ / رأس مال الشَّريك زهير.
380000 إلى حـ / النقديّة.
(سداد حقوق الشُّركاء، كلٌّ حسب رصيده)

نشاط (1): نتيجة التصفية ربح:



قرّر الشُّركاء (نور، ونادر، ووليد)، والذين يقتسمون الأرباح والخسائر، بنسبة (2: 2 : 3) على التوالي، تصفية شركتهم التَّضامُنيّة العاملة في مجال تجارة مادة السيليكا جل، المُستخدمة للحفاظ على حقائب اليد والأحذية الجلديّة، والأجهزة الإلكترونيّة، وقد ظهرت قائمة المركز الماليّ للشَّركة في تاريخ التصفية، كما يأتي:

القيمة	الأصول	القيمة	الالتزامات وحقوق المُلكيَّة
150000	سيّارات	40000	أ.دفع
125000	معدّات	60000	دائنون
25000	أ. قبض	50000	قرض الشَّريك نور
200000	النقديّة	100000	رأس مال الشَّريك نور
		100000	رأس مال الشَّريك نادر
		150000	رأس مال الشَّريك وليد
500000	**المجموع**	**500000**	**المجموع**

فإذا علمت أنّ مصاريف التصفية، بلغت (25000) دينار، وبيعت الأصول غير النقديّة بقيمة (400000) دينار،

المطلوب: أ- إعداد قائمة التصفية الفوريّة للشَّركة.

ب- تسجيل قيود اليوميّة اللازمة.

حالة التصفية خسارة تقلّ عن رأس المال Losses The Case of Liquidation:

وهي حالة من حالات نتائج التصفية، تعني أنّ الشُّركاء سيعود عليهم مبالغ أقلّ ممّا لهم قبل التصفية؛ أي أنّ موجودات الشَّركة، تمّ بيعها بقيمة أقلّ من قيمتها الدفتريّة، ولتوضيح ذلك نتناول المثال الآتي:

مثال (2): قُصيّ وحامد شريكان في شركة تضامن، يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوي، وبتاريخ 2018/11/10م، قرّرا تصفية شركتهما، تصفية اختياريّة سريعة، حيث عُيِّن مصفٍّ للشَّركة، وكانت قائمة المركز الماليّ التي أُعدّت في تاريخ التصفية، على النحو الآتي:

القيمة	الأصول	القيمة	الالتزامات وحقوق المُلكيَّة
45000	النقديّة	20000	مورّدون
55000	ذمم مدينة	10000	رواتب مُستحقّة
75000	أ.قبض	15000	قرض الشَّريك قُصيّ
30000	سيّارات	80000	رأس مال الشَّريك قُصي

		80000	رأس مال الشَّريك حامد
205000	**المجموع**	**205000**	**المجموع**

فإذا علمت أنّ مصاريف التصفية، بلغت (16000) دينار، وبيعت الأصول غير النقديّة بقيمة (60000) دينار، و**المطلوب**:

أ- إعداد قائمة التصفية الفوريّة للشَّركة. ب- تسجيل قيود اليوميّة اللازمة.

- **الحلّ:**

أ- إعداد قائمة التصفية الفوريّة للشَّركة:

قبل إعداد قائمة التصفية، نلاحظ أنّ الخسارة الناتجة عن بيع الأصول وتحصيل الديون في هذا المثال، بخلاف النقديّة، هي (100000) دينار؛ تمثّل في الفارق بين القيمة الدفتريّة للأصول والقيمة البيعيّة لها، حيث تُوزَّع هذه الخسارة على الشُّركاء؛ وفق نسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهما، وهي بالتساوي في هذا المثال، لذا يكون:

- **نصيب الشَّريك قُصيّ من الخسارة** = (100000 ÷ 2) = 50000 دينار.
- **نصيب الشَّريك حامد من الخسارة** = (100000 ÷ 2) = 50000 دينار.

ثم بعد ذلك يتمّ سداد مصاريف التصفية، والتي تعدّ بمثابة خسارة للشُّركاء، يتحمّلها كلٌّ منهما بنسبة توزيع الأرباح والخسائر، حيث يتحمّل قُصيّ من المصاريف مبلغ = (16000 ÷ 2) = 8000 دينار، والشَّريك حامد مبلغ = (16000 ÷ 2) = 8000 دينار.

ثمّ يتمّ بعد ذلك سداد الالتزامات من النقديّة المُتاحة، وفقاً للأولويّات، وأخيراً يتمّ سداد الشُّركاء وفقاً لرصيد حقوق كلٍّ منهما في هذه اللحظة، وبالتالي تظهر قائمة التصفية، كما يأتي:

قائمة التصفية الفوريّة، لشركة قُصيّ وحامد التَّضامُنيّة

البيان	الأصول		الالتزامات		حقوق الشركاء	
	النقديّة	غير النقديّة	ديون خارجيّة (مورّدون + رواتب مستحقّة)	قرض الشَّريك قُصيّ	رأس مال الشَّريك قُصيّ	رأس مال الشَّريك حامد
نسبة توزيع (أ.خ)					1	1
رصيد قبل التصفية	45000	160000	30000	15000	80000	80000
بيع الأصول وتوزيع الخسارة	60000	(160000)			(50000)	(50000)
دفع م.التصفية	(16000)				(8000)	(8000)
الرصيد	**89000**	**صفر**	**30000**	**15000**	**22000**	**22000**

سداد الالتزامات وفق الأولويّات:						
الالتزامات الخارجيّة	(30000)		(30000)			
قرض الشَّريك قُصيّ	(15000)			(15000)		
حقوق الشركاء	(44000)				(22000)	(22000)
الأرصدة في نهاية التصفية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر

ب- تسجيل قيود اليوميّة اللازمة لعمليّة التصفية الفوريّة:

1- إثبات المتحصّلات وبيع أصول الشَّركة بخسارة، قيمتها 100000 دينار، وتوزيعها على الشُّركاء:

من مذكورين:
60000 حـ / النقديّة.
50000 حـ / رأس مال الشَّريك قُصيّ.
50000 حـ / رأس مال الشَّريك حامد.
160000 إلى حـ/ الأصول غير النقديّة.
(بيع الأصول وتوزيع الخسارة على رأس مال الشُّركاء)



أتعلم:
خسائر التصفية = نصيب الشريك من خسائر التصفية X مقلوب نسبته (حصته)

2- إثبات دفع مصاريف التصفية، وتحميلها مباشرة للشُّركاء؛ وفق نسبة (ت.أ.خ):

من مذكورين:
8000 حـ / رأس مال الشَّريك قُصيّ.
8000 حـ / رأس مال الشَّريك حامد.
16000 إلى حـ / النقديّة.
(سداد م. التصفية وتحميلها للشُّركاء)

3- قيود إثبات سداد الالتزامات، وتشمل:

أ- سداد الالتزامات الخارجيّة:

من مذكورين:
20000 حـ / المورّدين.
10000 حـ / رواتب مستحقّة.
30000 إلى حـ / النقديّة.
(سداد الالتزامات الخارجيّة)

ب- سداد الالتزامات الداخليّة (قرض الشَّريك قُصيّ):

15000 من حـ / قرض الشَّريك قُصيّ.

15000 إلى حـ / النقديّة.

(سداد قرض الشَّريك قُصيّ)

4- توزيع ما تبقّى من نقديّة على الشُّركاء، كلٌّ بحسب رصيد رأسماله:

من مذكورين:

22000 حـ / رأس مال الشَّريك قُصيّ.

22000 حـ / رأس مال الشَّريك حامد.

44000 إلى حـ / النقديّة.

(سداد حقوق الشُّركاء، كلٌّ بحسب رصيده)

نشاط (2): التصفية خسارة تقلّ عن رأس المال:



قرّر الشُّركاء (طارق، وأيهم، وأسعد)، تصفية شركتهم التَّضامُنيّة العاملة في مجال تجارة الهواتف الذكيّة، والتي تُمكِّن رجال الأعمال من إدارة أعمالهم بعيداً عن مكاتبهم التقليديّة، حيث يقتسمون الأرباح والخسائر، بنسبة (2 : 1 : 2) على التوالي، وقد ظهرت قائمة المركز الماليّ للشَّركة في تاريخ التصفية، كما يأتي:

القيمة	الأصول	القيمة	الالتزامات وحقوق المُلكيَّة
70000	عقارات	40000	أ.دفع
45000	أجهزة	5000	ذمم دائنة
20000	استثمارات أوراق ماليّة	25000	قرض الشَّريك طارق
5000	أ.قبض	60000	رأس مال الشَّريك طارق
80000	النقديّة	30000	رأس مال الشَّريك أيهم
		60000	رأس مال الشَّريك أسعد
220000	**المجموع**	**220000**	**المجموع**

مع العلم أنّ مصاريف التصفية، بلغت (14000) دينار، وبيعت الأصول غير النقديّة بقيمة (40000) دينار، و**المطلوب**:

أ- إعداد قائمة التصفية الفوريّة للشَّركة.

ب- تسجيل قيود اليوميّة اللازمة.

نشاط شامل (1): حالات التصفية:



يَملُك عاصم وهاشم وشرحبيل، شركة تضامن تعمل في مجال تجارة السيارات الذّكية، المُستندة على أساس القيادة الذاتيّة، في مدينة عكّا الفلسطينيّة، حيث يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي، وبتاريخ 15/ 11 / 2018م، تمّ اتخاذ قرار بتصفية الشَّركة، تصفية اختياريّة سريعة، حيث عُيِّن مصفٍّ للشَّركة، وكانت قائمة المركز الماليّ التي أُعدّت في تاريخ التصفية، على النحو الآتي:

القيمة	الأصول	القيمة	الالتزامات وحقوق المُلكيّة
200000	نقديّة	170000	موردّون
65000	ذمم مدينة	10000	رواتب مستحقّة
85000	أ.قبض	30000	قرض الشَّريك هاشم
460000	مخزون (سيّارات)	200000	رأس مال الشَّريك عاصم
		200000	رأس مال الشَّريك هاشم
		200000	رأس مال الشَّريك شرحبيل
810000	**المجموع**	**810000**	**المجموع**

مع العلم أنّ مصاريف التصفية، بلغت (60000) دينار، **والمطلوب**:

1- إعداد قائمة التصفية الفوريّة للشَّركة، لكلّ حالة من الحالات الآتية:

أ- حالة بيع الأصول غير النقديّة بقيمة (700000) دينار.

ب- حالة بيع الأصول غير النقديّة بقيمة (610000) دينار.

ج- حالة بيع الأصول غير النقديّة بقيمة (70000) دينار.

2- تسجيل قيود اليوميّة اللازمة.

أسئلة الدرس

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلّ ممّا يأتي:

1- ما الذي لا تحتويه قائمة التصفية الفوريّة لشركة التَّضامُن؟

أ- تسديد الالتزامات حسب الأولويّة.

ب- تحويل أصول الشَّركة إلى نقديّة.

ج- أرصدة حسابات الشَّركة في نهاية التصفية.

د- إقفال الحسابات الجارية والمخصّصات.

2- كيف يتمّ توزيع النقديّة المتبقّية من عمليّة التصفية على الشُّركاء؛ كقاعدة عامّة؟

أ- وفق أرصدة رأس المال للشُّركاء.

ب- بموجب احتياجات الشُّركاء من النقديّة.

ج- وفق الحصص في رأس المال.

د- وفق نسبة توزيع الأرباح والخسائر.

3- في قائمة تصفية شركة جهاد ونادر التَّضامُنيّة، تمّ تخفيض رأس مال الشَّريكين، بقيمة خسارة بيع الأصول، وبواقع (4000 ، 2000) دينار على التوالي، بناءً على ذلك، فما نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشَّريكين؟

أ- (2 : 1). ب- (1 : 2). ج- (1 : 1). د- لا نستطيع معرفتها.

4- بلغ مجموع القِيم الدفتريّة لأصول شركة تضامن، (20000) دينار، وقيمة المُتحصّلات من بيع الأصول (30000) دينار، وكانت نسبة (ت. أ .خ) بين الشَّريكين؛ كريم ونور (3 : 1) على التوالي، فإذا كان رأس مال كريم قبل بيع الأصول (12000) دينار، فكم رصيده بعد بيع الأصول؟

أ- 4500 دينار. ب- 19500 دينار. ج- 14500 دينار. د- 9500 دينار.

5- بلغ نصيب الشريك (أ) من خسائر التصفية لشركة تضامن (20000) دينار، وكانت حصته من نسبة توزيع الأرباح والخسائر (2:1)، فكم تبلغ إجمالي خسائر تصفية الشركة؟

أ- 100000 دينار. ب- 80000 دينار. ج- 60000 دينار. د- 40000 دينار.

س2: ما الإجراءات المحاسبيّة المُتبعة للتصفية الفوريّة لشركة التَّضامُن؟

س3: علّل لكلٍّ ممّا يأتي:

- تصفية الشَّركة، قد لا يَنتجُ عنها أيّة أرباح أو خسائر.
- يتمّ سداد قرض الشَّريك الدائن، بعد سداد الالتزامات الخارجيّة.

س4: ماهر، ونافذ، وطاهر، شركاء تضامن، يقتسمون الأرباح والخسائر، بنسبة (5:3:2) على التوالي، وفي 1/ 3/ 2018م، اتّفق الشُّركاء على التصفية الاختيارية للشَّركة، والتي بلغت مبيعاتها ومتحصّلاتها من الأصول غير النقديّة (200000) دينار، في حين بلغت مصاريف التصفية (20000) دينار، وقد كانت قائمة المركز الماليّ عند التصفية على النحو الآتي:

القيمة	الأصول	القيمة	الخصوم
50000	النقديّة	70000	ذمم دائنة
250000	أصول غير نقديّة	30000	أ. دفع
		100000	رأس مال الشَّريك ماهر
		60000	رأس مال الشَّريك نافذ
		40000	رأس مال الشَّريك طاهر
300000	**المجموع**	**300000**	**المجموع**

المطلوب: أ- إعداد قائمة التصفية الفوريّة للشَّركة.

ب- تسجيل قيود اليوميّة اللازمة، لإثبات عمليّات التصفية.

ج- تصوير حساب رأس المال للشُّركاء.

أسئلة الوحدة

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلّ ممّا يأتي:

1- أيّ ممّا يأتي لا يُعدّ من الأسباب التي تؤدّي إلى انقضاء شركة التَّضامُن وتصفيتها؟

أ- صدور حكم قضائيّ بسجن أحد الشُّركاء.

ب- تحقيق الغرض من الشَّركة، قبل انتهاء المدّة المحدّدة لها.

ج- انسحاب شريك دون قرار قضائيّ، وكانت مدّة الشَّركة محدودة.

د- بقاء شريك واحد في الشَّركة.

2- في قائمة تصفية شركة ممتاز ومحمود التَّضامُنيّة، تمّ إضافة ربح بيع الأصول إلى رأس مال الشَّريكين؛ بواقع (12000، 18000) دينار، على التوالي، بناءً على ذلك، فكم تبلغ نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشَّريكين؟

أ- (2 : 3). ب- (1 : 2). ج- (4 : 5). د- (3 : 2).

3- في أيّ الحالات الآتية لا يَحصُل أيّ شريك من شركاء التَّضامُن، على أيّ مبلغ من حقوقه في الشَّركة؟

أ- حالة تحقُّق خسارة أكبر أو تساوي رأس مال الشَّركة.

ب- حالة تحقُّق خسارة تساوي أو أقلّ من رأس مال الشَّركة.

ج- حالة تحقُّق خسارة أقلّ من رأس مال الشَّركة.

د- حالة تحقُّق خسارة أكبر من رأس مال أحد الشُّركاء.

4- ما السبب في وجود الحقّ للشَّركة في مزاولة أعمالها، خلال فترة التصفية؟

أ- لإنهاء معاملاتها، التي بدأت قبل قرار التصفية. ب- لتقليل خسائر التصفية.

ج- لأنّ التصفية تأخذ وقتاً طويلاً. د- لإثبات عمليّات التصفية في السجلّات.

س2: ما الحالات التي تؤدّي إلى تصفية شركة التَّضامُن؛ تصفية اختياريّة؟

س3: قارن بين المفاهيم الآتية:

- قائمة المركز المالي وقائمة التصفية. - التصفية الإجباريّة والتصفية الاختياريّة.

س4: علّل لكلّ ممّا يأتي:

- تنقضي شركة التَّضامُن المكونة من شريكين بمجرد وفاة أحدهما.
- امتداد بعض حالات التصفية إلى الأموال الخاصّة للشَّريك.

س5: قرّر الشُّركاء في شركة صلاح ومنصور وحسين التَّضامُنيّة، للنقل التجاريّ، تصفية شركتهم تصفية اختياريّة سريعة، وكانت قائمة المركز الماليّ للشَّركة قبل إجراءات التصفية، على النحو الآتي:

المبلغ	الأصول	المبلغ	الالتزامات وحقوق المُلكيَّة
18000	النقديّة	40000	ذمم دائنة
152000	السيارات	10000	قروض بنكيّة
(20000)	(مجمع استهلاك السيّارات)	5000	جاري الشَّريك منصور
6000	جاري الشَّريك صلاح	65000	رأس مال الشَّريك صلاح
4000	جاري الشَّريك حسين	65000	رأس مال الشَّريك منصور
90000	ذمم مدينة	65000	رأس مال الشَّريك حسين
250000	**المجموع**	**250000**	**المجموع**

فإذا بلغت مصروفات التصفية (36000) دينار، ونسبة (ت. أ .خ) هي: (2 : 1 : 1) على التوالي، وأنّ أحد الدائنين تنازل عن جزء من دَيْنه بقيمة (10000) دينار، وتمّ تحصيل الذمم المدينة بالكامل، وبيعت السيّارات بقيمة (130000) دينار، **والمطلوب:**

أ- تسجيل قيود اليوميّة اللازمة، لتسوية المجمعات والحسابات الجارية، وقيمة ما تنازل عنه الدائنون.

ب- إعداد قائمة المركز الماليّ للشَّركة، لأغراض التصفية.

ج- إعداد قائمة التصفية الفوريّة للشَّركة.

د- إجراء قيود اليوميّة اللازمة.

س6: قرّرت شركة لمى وإسراء التَّضامُنيّة، للمطرّزات الشعبيّة الفلسطينيّة، تصفية شركتهما تصفية اختياريّة سريعة، لانتهاء المدّة الزمنيّة لها، وكانت قائمة المركز الماليّ للشَّركة قبل إجراءات التصفية، على النحو الآتي:

المبلغ	الأصول	المبلغ	الالتزامات وحقوق المُلكيَّة
35000	النقديّة	10000	قرض الشَّريكة (إسراء)
75000	ماكينات نسيج	30000	مورّدون
(10000)	مخصّص استهلاك ماكينات	60000	رأس مال الشَّريكة (لمى)
40000	ذمم مدينة	40000	رأس مال الشَّريكة (إسراء)
140000	**المجموع**	**140000**	**المجموع**

فإذا بلغت مصروفات التصفية (5000) دينار، وتمّ تحصيل الذمم المدينة بالكامل، باستثناء دَيْن الزبونة ولاء البالغ (2000) دينار، وتقرر إعدامه، وبيعت الماكيّنات بقيمة (60000) دينار، **والمطلوب:**

أ- تسجيل قيود اليوميّة اللازمة، لتسوية الذمم المدينة، ومخصّص الاستهلاك.

ب- إعداد قائمة المركز الماليّ للشَّركة، لأغراض التصفية.

ج- إعداد قائمة التصفية الفوريّة للشَّركة.

د- إجراء قيود اليوميّة اللازمة.



المشروع الطلابيّ:

ابحث عن شركات تمّ تصفيتها، من السوق الفلسطينيّة، أو غيرها، واكتب تقريراً عنها، من حيث: طبيعة عملها، سوقها المُستهدف، أسباب التصفية ونوعها، نتيجة التصفية، الحالة الماليّة للشُّركاء، كيفيّة تصفيتها، وناقش ذلك مع زملائك في الصفّ.



أُقيِّم ذاتي:

الرقم	النِّتاجاتُ	التقييم		
		مرتفعٌ	متوسّطٌ	منخفضٌ
1	أُميِّز بين تصفية الشَّركة وفسخها.			
2	أُميِّز بين أسبات التصفية الإجباريّة والتصفية الاختياريّة للشَّركة.			
3	أُرتِّب إجراءات عمليّة التصفية؛ ترتيباً منطقياً.			
4	أُحدِّد نوع التصفية المناسبة التي يتطلبها الظرف المفترض عن الشَّركة.			
5	أُلمّ بالإجراءات المحاسبيّة للتصفية الفوريّة لشركة التَّضامُن.			
6	أُتقِن إعداد قائمة التصفية لشركة التَّضامُن.			
7	أُتقِن كتابة القيود المحاسبيّة لعمليّة التصفية الفوريّة لشركة التَّضامُن؛ حالة الربح.			
8	أُتقِن كتابة القيود المحاسبيّة لعمليّة التصفية الفوريّة لشركة التَّضامُن؛ حالة الخسارة.			
9	أُتقِن كتابة القيود المحاسبيّة لعمليّة التصفية الفوريّة لشركة التَّضامُن؛ حالة لا ربح ولا خسارة.			



رأس مال الشَّركة المُساهمة العامّة

Corporation Capital

نَتأمّلُ ثمّ نُناقشُ:

كيف تحصل الشَّركات المُساهمة العامّة على رأس المال اللازم، للقيام بِدَورها في دعم الاقتصاد الوطنيّ؟

يُتوقَّع من الطلبة بعد الانتهاء من دراسة هذه الوحدة، أن يكونوا قادرين على محاكاة إجراءات جَمْع وتعديل رأس مال شركة مساهمة عامّة، ويتحقّق ذلك من خلال المَهمّات الآتية:

- تحليل حالة دراسيّة، وتنفيذ نشاط عن إجراءات ومراحل تأسيس الشَّركات المُساهمة العامّة.
- تنفيذ نشاط عن أنواع رأس المال في الشَّركات المُساهمة العامّة.
- تنفيذ نشاط وحلّ مثال عن المعالجة المحاسبيّة لمصاريف التأسيس في الشَّركات المُساهمة العامّة.
- تنفيذ أنشطة عن القِيم المختلفة لسهم الشَّركة المُساهمة العامّة، وحساب قيمتها.
- تنفيذ أنشطة وحلّ أمثلة عن المعالجة المحاسبيّة لتكوين رأس المال، سواء كان نقديّاً في الحال، أو على أقساط، أو عينيّاً.
- تنفيذ أنشطة وحلّ أمثلة عن المعالجة المحاسبيّة للتخلُّف عن السداد، وكذلك الاكتتاب بأكثر أو بأقلّ من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام.
- تنفيذ أنشطة عن أسباب تعديل رأس مال الشَّركة المُساهمة العامّة.
- تنفيذ أنشطة وحلّ أمثلة عن المعالجة المحاسبيّة لزيادة رأس مال الشَّركة المُساهمة العامّة، وإعداد قائمة المركز الماليّ بعد الزيادة.
- تنفيذ أنشطة وحلّ أمثلة عن المعالجة المحاسبيّة لتخفيض رأس مال الشَّركة المُساهمة العامّة، وإعداد قائمة المركز الماليّ بعد التخفيض.

الدرس الأوّل

تأسيس الشَّركة المُساهمة العامّة
Corporate Formation

لا تقتصر ممارسة التجارة على الأفراد الطبيعيّين، ولا على الشَّركات التي أساس تكوينها الأشخاص فحسب، إذ إنّ التغيُّرات الهائلة في ميادين الاقتصاد وبخاصة في المجال الصناعيّ، أدّى إلى ظهور شكل آخر من الشَّراكات القائمة على الأساس الماليّ، والمُسمّاة بالشَّركات المُساهمة بمختلف أشكالها، حيث برزت الحاجة لتنفيذ المشاريع الضخمة، التي تحتاج إلى عدد كبير من الطاقات الفكريّة والماليّة، للإسهام في تنمية وتدعيم الاقتصاد الوطنيّ.

في هذا الدرس تمّ تناوُل أهمّ شكل من أشكال الشَّراكات القائمة على الأساس الماليّ؛ الشَّركة المُساهمة العامّة، فما إجراءات تأسيس الشَّركة المُساهمة العامّة؟ وما أنواع رأس المال فيها؟ وكيف تتمّ المعالجة المحاسبيّة لمصاريف تأسيسها؟

إجراءات تأسيس الشَّركة Procedures of Establishing Corporation:

تعمل الحكومة الفلسطينيّة؛ بوزاراتها ومختلف مؤسّساتها على تسهيل إجراءات تسجيل الشَّركات، ضمن منظومة تحقّق الأفضل والأسهل والأقلّ تَكلُفة للمستثمر، حيث تمّ تحقيق الكثير من الإصلاحات ابتداءً من تسجيل الشَّركات وحصولها على الخدمات، وانتهاءً بتسهيل الوصول للتمويل وللأسواق الخارجيّة، وللتعرُّف إلى الشَّركات المُساهمة العامّة، وإجراءات تأسيسها، نستعرض حالة دراسيّة ونشاطاً، كما يأتي:

حالة دراسيّة (1): عَمّار يا بلدي

اقرأ الحالة الدراسيّة الآتية بتمعُّن:



يعمل سعيد في تجارة الإسمنت، وفي ظل وفرة المادّة الخام في فلسطين لاستخراج الإسمنت بجودة مُنافِسة عالميّاً؛ فكّر في إنشاء شراكة تعمل على تصنيع الإسمنت وتسويقه، فقام بعرض الفكرة على بعض رجال الأعمال والمهندسين الفلسطينيين، ممّن لديهم الاهتمام والقدرة الماليّة، لكن هذه الفكرة تحتاج لمبالغ ضخمة لا يستطيع الأفراد المؤسّسون توفيرها بمفردهم؛ ما يتطلّب مشاركة من جميع فئات المواطنين والقطاعات الاقتصاديّة في المجتمع، لا يقلّ عددهم عن خمسين مساهماً، خصوصاً من قِبَل الأفراد الراغبين في الاستثمار، ولكنّ الخوف من المُخاطرة يمنعهم من الانخراط في شراكة في أشكال أخرى غير هذا الشكل من الشَّركات؛ لذا فقد تمّ طرح خيارات أخرى للتمويل عَبْرَ الاقتراض؛ كإصدار سندات مقارضة، ولكن بعد التفكير والتقييم في الموضوع، تمّ الاتّفاق على التمويل عَبْرَ طرح أسهم للاكتتاب العام، ولتشجيع المشاركة والحصول على رأس المال اللازم للبدء بالمشروع، كما تمّ تحديد الحدّ الأدنى للمُساهمة بـ (100) سهم على الأقلّ، وبقيمة اسميّة دينار للسهم الواحد، بحيث يتمّ دفع المبالغ عَبْرَ أحد البنوك العاملة في السوق الفلسطينيّة.

لقد احتاج سعيد والمؤسّسون معه لاستشارة محامين ومهندسين، لإعداد عقد التأسيس والنظام الداخليّ والجدوى الاقتصاديّة، كما احتاجوا إلى مبالغ ماليّة للصرف على المتطلبات الأخرى للتأسيس، ولقد تمّت الموافقة على تأسيس الشَّركة برأس المال المطلوب من قِبَل لجنة التأسيس، وهو (5) مليون سهم بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم، خُصّص (1) مليون سهم لاكتتاب المؤسّسين، وتمّ طرح (3.5) مليون سهم للاكتتاب العام؛ بحيث تدفع على (3) أقساط، لكن تبين بعد انتهاء الاكتتاب العام من قِبل الجمهور، أنهم اكتتبوا بـ (3.8) مليون سهماً وأن ما تم دفعه من ثمن الأسهم بعد القسط الثاني (3.45) مليون دينار، وأصدرت الأسهم في وقت لاحق، وباشرت الشَّركة بالعمل، وبعد فترة من الزمن تمّ تداول أسهمها في سوق فلسطين للأوراق الماليّة.

بالتعاون مع زملائك في المجموعة، أجب عن التساؤلات الآتية:

س1: ما الشكل القانونيّ للشراكة الواردة في الحالة الدراسيّة؟
س2: ما المتطلّبات القانونيّة لتأسيس الشَّركة الواردة في الحالة الدراسيّة؟
س3: ما الطريقة التي تمّ فيها تمويل الشراكة؟ وما ميّزاتها؟
س4: من يتحمّل مصاريف التأسيس، إذا لم تتمّ الموافقة على تأسيس الشَّركة من قبل الجهات المختصة؟
س5: برأيك: ما أنواع المصاريف التي يحتاجها المؤسّسون لمثل هذا النوع من الشَّراكات؟
س6: باعتقادك: بماذا يختلف هذا النوع من الشَّركات عن غيره من الأشكال القانونيّة؟
س7: برأيك: لماذا لم يتمّ طرح كامل أسهم رأس المال المُوافَق عليه عند الترخيص للاكتتاب؟
س8: أعطِ أمثلة على قطاعات اقتصاديّة في المجتمع، لا يمكن تأسيسها إلّا من خلال هذا النوع من الشَّراكات؟
س9: برأيك: هل يمكن تسمية هذه الشَّركة باسم: شركة سعيد وشركاه لإنتاج وتجارة الإسمنت المُساهمة الخاصّة المحدودة؟ ولماذا؟

تحتاج إجراءات تأسيس الشَّركة المُساهمة العامّة إلى جهد ووقت كبيرين، ومتطلّبات خاصّة بكلّ خطوة منها، إذ تبدأ بانتخاب لجنة التأسيس، التي لا يقلّ عددها عن عضوين ولا يزيد عن خمسة أعضاء، وفقاً لقانون الشَّركات الفلسطينيّ، ومن ثمّ يتم تقديم طلب الترخيص لمراقب الشركات، مُرفقاً به عقد التأسيس والنظام الداخليّ للشَّركة، وأسماء المؤسّسين، وأسماء لجنة التأسيس، وفي حالة صدور قرار بالموافقة على تأسيس الشَّركة، يتمّ الإعلان عنها بالجريدة الرسميّة خلال (15) يوماً، من نشر قرار الموافقة، مع ملاحظة وجوب إحضار شهادة من مصرف الاكتتاب المعتمد، تُفيد بأنّ المؤسّسين اكتتبوا بالحصّة الخاصّة بهم، ولم يتجاوزوا النسبة المحدّدة لهم، وفق طبيعة نشاط الشَّركة، أما إذا لم تتم الموافقة على التأسيس يتم الطعن في قرار الوزير لدى الجهات المختصة، وفي حالة الموافقة، يتم طرح أسهم الشركة للاكتتاب، وتنتهي إجراءات التأسيس هذه بإصدار شهادات الأسهم.

تنبيه !!!: في حال رفض الوزير المختصّ الموافقة على تأسيس الشَّركة المُساهمة العامّة، يتمّ الطعن في القرار خلال (30) يوماً من عدم الموافقة، لدى محكمة العدل العليا.

أتعلم:

- المؤسس هو كل من يشترك إشتراكاً فعلياً في تأسيس الشركة؛ لذا يُعدّ مؤسساً كل شخص وقع على عقد تأسيس الشركة، أو على طلب الترخيص بتأسيسها، أو قدم حصته النقدية أو العينية عند تأسيسها.

أنواع رأس المال Types of Capital:

قد يتمّ تسديد رأس المال في الشَّركة المُساهمة العامّة نقداً؛ سواء عَبْرَ دفع قيمة أسهمها نقداً دفعة واحدة أو على أقساط، كما قد يتمّ تسديد جزء منه، عَبْرَ تقديم أصول عينيّة من قبل المؤسّسين، ويصدر لهم مقابلها أسهم عينيّة لا يجوز تداولها، وفق القانون، إلّا بعد مرور سنتين على إصدارها، ومهما كانت آليّة أو شكل التقديم، فإن هناك أنواعاً لرأس المال، يوضّحها النشاط الآتي:

نشاط (1): أنواع رأس المال:

يتضمّن الجدول الآتي أنواعاً لرأس المال في شركة عمار يا بلدي المُساهمة العامّة المحدودة المذكورة في الحالة الدراسيّة السابقة، **والمطلوب**: وفّقْ بين مدلول رأس المال الوارد في الجدول، ونوع رأس المال؛ بوضع رمز المَدلول في المكان المناسب:

الرمز	مُدلول رأس المال	الإجابة	نوع رأس المال
أ	يمثل القيمة الفعليّة للأسهم التي تمّ طرحها للاكتتاب؛ البالغ (4.5) مليون دينار.		المُصرَّح به
ب	القيمة الفعليّة لما اكتتب به الجمهور من أسهم، والبالغ (3.8) مليون دينار.		المُصدّر
ج	قيمة ما تمّ دفعه من ثمن الأسهم، بعد القسط الثاني الوارد في الحالة والبالغ (3.45) مليون دينار.		المُكتتَب به
د	يمثّل قيمة رأس مال الشَّركة عند ترخيصها، البالغ (5) مليون دينار.		المدفوع

يتّضح ممّا سبق، أنّ رأس المال الذي نحصل بموجبه على الترخيص، لمزاولة عمل أو نشاط الشَّركة، يُسمّى رأس المال المُصرَّح به، وهو أكبر أو يساوي رأس المال المُكتتَب به، وهو أيضاً أكبر من رأس المال المدفوع؛ حال الاكتتاب على أقساط.

كما يتبيّن أنّ تمويل الشَّركة المُساهمة العامّة، يتمّ عَبْرَ طرح أسهمها للاكتتاب؛ الخاصّ والعامّ، بحيث يُمَكِّن الجمهور؛ من أفراد ومؤسّسات من الاستثمار في مثل هذا النوع من الشَّركات؛ لما توفّره من درجة مخاطرة منخفضة؛ نتيجة اقتصار مسؤوليّة المُساهم فيها، عن ديون الشَّركة والتزاماتها، بقيمة مساهمته في رأس المال فقط، إذ لا يتعدّى ذلك لأمواله الشخصيّة.

نلاحظ، أنّ القيمة الاسميّة لسهم الشَّركة المُساهمة العامّة، منخفض؛ كأن يكون ديناراً واحداً أو دولاراً؛ وذلك بهدف تشجيع صغار المستثمرين على المشاركة، بحيث لا تقلّ مساهمتهم عن الحدّ الأدنى المسموح به في نشرة الاكتتاب، كما لا يجوز أن تتجاوز نسبة المُساهمة للمُساهم عن نسبة معيّنة يحدّدها القانون، وهي (10 %)، وفق القانون الفلسطينيّ.



يتطلّب تأسيس الشَّركة المُساهمة العامّة دفع مصاريف التأسيس من قبل المؤسّسين، يتمّ استرجاعها من رأس مال الشَّركة المدفوع، حال الموافقة على تأسيس الشَّركة، ومن أمثلة هذه المصاريف: م. الدعاية والإعلان، ومصاريف إعداد عقد التأسيس، والنظام الداخليّ للشَّركة، وكذلك رسوم التسجيل، وأتعاب المحاماة وغيرها من المصروفات اللازمة في مرحلة التأسيس.

يحقّ للشَّركة المُساهمة العامّة تداوُل أسهمها في السوق الماليّة، بشروط إدراج تفرضها هيئة سوق رأس المال، حيث تحقّق الشَّركة جرّاء هذا التداول العديد من الميّزات؛ كارتفاع القيمة السوقيّة لأسهمها؛ نظراً لزيادة الطلب على أسهمها، كما أنّ الإدراج يُكسب الشَّركات مزيداً من المصداقيّة؛ كونها تعمل تحت مظلّة إشرافيّة ورقابة تُؤَمِّن الإفصاح والشفافية للمستثمرين.



أفكر: ما المقصود بالإفصاح الماليّ؟

تنبيه !!!: قد لا تَطرح الشَّركة المُساهمة العامّة كامل رأس مالها المُصرَّح به للاكتتاب؛ وذلك بسبب عدم حاجتها لكامل المبلغ لحظة تكوين الشَّركة، وتفادياً للقيام بإجراءات قانونيّة أخرى للموافقة على قيمة الزيادة لرأس مالها مستقبلاً.

المعالجة المحاسبيّة لمصاريف التأسيس Treatment of Organization Costs:

يتطلّب تأسيس الشَّركة المُساهمة العامّة، توفُّر مبالغ ماليّة لدى المؤسّسين للإنفاق على متطلّبات التأسيس هذه، على أن تُردّ لهم هذه الأموال بعد الحصول على قرار الموافقة على تأسيس الشَّركة، وفي حال رفض الموافقة على التأسيس، يتحمّل المؤسّسون بالتكافل والتَّضامُن جميع المصاريف التي دفعوها، وللتعرُّف إلى المعالجة المحاسبيّة لهذه المصاريف، إليك النشاط الآتي:

نشاط (2): مصاريف التأسيس:





فيما يأتي بعض المصروفات التي أنفقتها لجنة تأسيس شركة الرحّالة العرب للاستثمارات السياحيّة (م.ع.م)، وذلك بعد صدور قرار الترخيص للشَّركة بتاريخ 2019/1/20م، وإقرار هيئة التأسيس بالمصاريف، كما تمّ عرضها من قبل لجنة التأسيس، وهي كما يأتي:

م. جدوى اقتصاديّة	م. عقد التأسيس	م. استشارات قانونيّة	م. تسجيل الشَّركة	م. دعاية وإعلان
20000 دينار	5000 دينار	1000 دينار	3000 دينار	6000 دينار

المطلوب: أ- تسجيل قيْد إثبات مصاريف التأسيس. ب- إثبات قيْد إقفال مصاريف التأسيس.

نلاحظ، أنّ مجموع مصاريف التأسيس بلغت (35000) دينار، وأنّ جميعها قد أُقِرَّت من قبل الهيئة التأسيسيّة للشَّركة المُساهمة، وهي بذلك تُعدّ من لحظة إقرارها مصروفاً تتحمّله الشَّركة يظهر في قائمة الدخل الخاصّة بسنة التأسيس، وتُصنَّف ضمن المصروفات العموميّة والإداريّة بكامل قيمها المقرّة، وفقاً للمعايير المحاسبيّة الدوليّة المعدّلة، إذ لم تَعُد مصاريف التأسيس من ضمن الأصول غير الملموسة في ميزانيّة الشَّركة؛ لذلك يتم تحميلها كاملةً على حساب السنة الأولى، انسجاماً مع المعايير الدولية في المحاسبة، باعتبار أنّ هذه المصاريف دُفعت من أجل تأسيس الشَّركة وإشهارها؛ ما يُسهم في تخفيف العبء الضريبيّ على الشَّركة في السنة الأولى، والتي تكون فيها الشَّركة عادة في أمسّ الحاجة للسيولة في بداية حياتها.

وبذلك فإنّ الطرف المدين من القيْد المحاسبي لإثبات مصاريف التأسيس، هو مجموعة مصاريف التأسيس المُقَرّة، تحت مُسمّى واحد هو حساب مصاريف التأسيس، في حين أنّ الطرف الدائن هو النقديّة، وفي نهاية العام تُحمَّل الشَّركة المصاريف التي أنفقها المؤسسون خلال فترة التأسيس، حيث يتمّ تسجيل قيْد إقفال لهذا الحساب يكون فيه الطرف المدين هو حساب ملخّص الدخل، باعتبار أنّ هذه المصاريف عبء تجاريّ على السنة الأولى، أمّا الطرف الدائن من القيْد فهو حساب مصاريف التأسيس.

تنبيه !!!: إذا قدّم المؤسّسون أصلاً ثابتاً، خلال مرحلة التأسيس، فإنّه لا يتمّ إقفاله من ضمن مصاريف التأسيس، بل يُسجل في حساب مُستقلّ، ويظهر ضمن الأصول في قائمة المركز الماليّ للشَّركة.

أتعلم:

- مصاريف التأسيس، هي جميع المصروفات التي تحمّلتها الشَّركة في سبيل الحصول على الترخيص لمزاولة نشاطها بالشكل القانونيّ، وذلك من بداية أعمال التأسيس حتى تاريخ صدور القرار، والمُقَرّة من قِبَل هيئة التأسيس.

سؤال؟: في النشاط السابق، ماذا لو تمّ إقرار (15000) دينار من مصاريف الجدوى الاقتصاديّة، و(4000) دينار من مصاريف عقد التأسيس، وتمّ إقرار بقية المصروفات كما وردت من هيئة التأسيس، فما القيود المحاسبيّة المتعلّقة بإثبات وإقفال مصاريف التأسيس؟

مثال (1): فكّرَت مجموعة من المؤسّسين بتأسيس شركة مساهمة عامّة، تُعنى بتطوير اللقاحات الطبيّة للثروة الحيوانيّة، وقد تقدّموا بطلب تأسيس لها في الفترة الممتدة من 2018/9/15 – 2019/1/20م، وخلال مرحلة التأسيس هذه دفع المؤسّسون مبلغ (64000) دينار مصاريف تأسيس، حيث أُقرّ ما نسبته (80%) منها من قبل لجنة التأسيس، بتاريخ 2019/1/20م، **المطلوب:** أ- احسب قيمة ما يتحمّله المؤسّسون من المصاريف المدفوعة.

ب- اكتب قَيْدَي إثبات مصاريف التأسيس، وإقفالها.

- **الحلّ:**

نلاحظ أنّ المصاريف المدفوعة من المؤسّسين لم تُقَرّ جميعها من هيئة التأسيس، لِذا سيتحمّل المؤسّسون بالتّضامُن والتكافل قيمة المبالغ غير المُقَرّة، ولمعرفة قيمتها نجد قيمة المصاريف المُقَرّة، ليتمّ طرحها من المبلغ الكليّ المدفوع، كما يأتي:

قيمة ما يتحمّله المؤسّسون من مصاريف = مجموع المصاريف الكليّة التي دفعها المؤسّسون - قيمة المصاريف المُقَرّة من قبل هيئة التأسيس.

= 64000 دينار – (64000 × 80 %).

= 64000 دينار – 51200 دينار.

= 12800 دينار.

وبالتالي فإنّ القيمة التي سيتمّ تحميلها للشَّركة من المصاريف المدفوعة من قبل المؤسّسين، هي: 64000 دينار – 12800 دينار = 51200 دينار، وهي تمثّل قيمة المصاريف المُقَرّة من قبل هيئة التأسيس، لذا يتم كتابة القيود المحاسبيّة الآتية:

في 2019/1/20م:
51200 من حـ/ مصاريف التأسيس.
51200 إلى حـ / النقديّة.
(إثبات م. التأسيس المدفوعة وردها للمؤسّسين)

وفي 2019/12/31م:
51200 من حـ / ملخّص الدخل.
51200 إلى حـ / مصاريف التأسيس.
(إقفال مصاريف التأسيس، باعتبارها عبئاً تجاريّاً)

أسهم الشَّركة المُساهمة العامّة Capital Stock:

تمتاز الشَّركات المُساهمة العامّة عن غيرها من الشَّركات، بإمكانيّة الحصول على تمويل لرأسمالها من خلال طرحها للأوراق الماليّة، سواءً كان أسهماً أو سندات، فالأسهم التي تُصدّرها الشَّركات المُساهمة العامّة تُقسَّم إلى نوعين رئيسين، هما: الأسهم العادية، والأسهم الممتازة بأنواعها المختلفة، فالأسهم العادية تُقسَّم وفق طريقة الدفع إلى أسهم نقديّة وأسهم عينيّة، ووفق تداولها إلى أسهم اسميّة وأسهم لحاملها، وكذلك الأسهم الممتازة، يمكن تقسيمها وفق الحقّ في الحصول على الأرباح إلى أسهم ممتازة مُجمّعة للأرباح، وأسهم غير مُجمّعة لها، وللتعرُّف إلى القيم المختلفة للسهم، نتناول النشاط الآتي:

نشاط (3): القيم المختلفة للسهم:

أصدرت شركة البراق المُساهمة العامّة المحدودة، أسهماً لتمويل رأسمالها، حيث يمثّل العمود الأوّل أنواع القيم المختلفة لسهمها، وفي العمود الثاني مفاهيم هذه القيم، **والمطلوب**: التوفيق بين قيمة السهم والمفهوم المناسب لها، بدلالة الرقم:

الرقم	قيم السهم	المفهوم	الإجابة
1	القيمة الاسميّة Par Value	القيمة التي يُطرح بها السهم للاكتتاب.	
2	القيمة الدفتريّة Book Value	القيمة التي يتمّ فيها تداول السهم من قبل المستثمرين في بورصة السوق الماليّة.	
3	القيمة السوقيّة Market Value	قيمة السهم المدوّنة على وجه الورقة الماليّة، أو المنصوص عليها في عقد التأسيس.	

4	القيمة الحقيقيّة Real Value	تمثل نصيب السهم من صافي أصول الشَّركة.	
5	قيمة الإصدار Issue Value	نصيب السهم العادي من حصيلة بيع جميع أصول الشَّركة، عند اتخاذ قرار بفسخ الشَّركة.	
6	قيمة التصفية Liquidation Value	القيمة التي يَعتقد المستثمر أنّ السهم يساويها فعلاً، بعد إعادة تقدير أصول وخصوم الشَّركة.	

نلاحظ، أنّ القيمة التي يُطرح فيها السهم للاكتتاب، تُسمّى قيمة الإصدار؛ وهي قيمة مساوية للقيمة الاسميّة أو أعلى منها، حيث لا يجوز أن يكون سعر الإصدار للسهم أقلّ من القيمة الاسميّة، أما القيمة الاسميّة للورقة الماليّة، فهي القيمة القانونيّة لها، المُدونة على وجه الصّك في حالة الأسهم الممتازة وكذلك السندات، حيث يتم توزيع الأرباح ودفع الفوائد لحملة الأسهم الممتازة والسندات، وكذلك هي القيمة المنصوص عليها في عقد تأسيس الشَّركة، في حالة الأسهم العادية، وهي قيمة تتّسم بالثبات.

أما القيمة التي تتحدّد بناءً على العرض والطلب وتتغيّر بشكل مستمر، وفق الوضع الاقتصاديّ في الدولة، وتتأثّر بعوامل كثيرة كمعدّلات الفائدة، ومعدّلات التضخُّم، وتوقُّعات المستثمرين، والمركز الماليّ للشَّركة، فتسمّى القيمة السوقيّة، في حين أنّ القيمة الحقيقيّة، تُسمّى القيمة العادلة أو الاقتصاديّة أو الجوهريّة، وتتّسم بعدم الاتّفاق على قيمة موحّدة لها، فهو يرجع لما يعتقد المستثمر أنّ هذه الورقة تساويها؛ بناءً على تقييمهم لعائدها والمُخاطرة الناتجة عنها، ومن جهة أخرى، فإنّ القيمة الدفتريّة تمثّل نصيب السهم العادي من صافي أصول الشَّركة.



أتعلم:

يُسمّى الفارق بين سعر إصدار السهم والقيمة الاسميّة له، علاوة الإصدار.

يتوقّف قرار البيع أو الشراء لسهم الشَّركة المُساهمة العامّة في السوق الماليّة - ومن قِبَل أيّ مستثمر- على المقارنة بين القيمة السوقيّة والقيمة الحقيقيّة للسهم، وللتعرُّف إلى ذلك نتناول النشاط الآتي:

نشاط (4): تداوّل السهم:



فيما يأتي بيانات ماليّة عن أسهم وأصول والتزامات شركة بيت المقدس (م.ع.م)، كما هو مستخرج من سجلّاتها ودفاترها المحاسبيّة في 31/ 12/ 2018م:

قيم السهم	السعر في نشرة الإصدار (الثاني)/ أسهم عاديّة	قيمة التداول	القيمة في عقد التأسيس	القيمة المُقدّرة من الخبراء
المبلغ	9.75 دينار	14 ديناراً	(1) دينار	12.25 دينار

حيث بلغ عدد الأسهم في الشَّركة (1) مليون سهم عادي في نشرة الإصدار الأوّل، وفي بداية عام 2019م، تمّ عمل إصدار ثانٍ بـ (100000) سهم عادي، و(25000) سهم ممتاز، وبلغ مجموع أصول الشَّركة (4) مليون دينار، ومجموع التزاماتها (850000) دينار ، علماً أنّ صافي حقوق حملة الأسهم الممتازة تساوي 400000 دينار.

المطلوب: أجب عن الأسئلة الآتية:

أ- كم تبلغ القيمة العادلة لسهم الشَّركة؟

ب- احسب القيمة الدفتريّة للسهم العادي للشَّركة، بعد الإصدار الثاني؟

ج- كم تبلغ قيمة علاوة الإصدار للسهم العادي الواحد في الشَّركة؟

د- على أيّ أساس يتّخذ المستثمر قراره بالبيع والشراء لسهم الشَّركة في السوق الماليّة؟

هـ- هل تنصح المستثمر؛ بالبيع أو الشراء لأسهم هذه الشَّركة؟ ولماذا؟

نلاحظ، أنّ القيمة العادلة، هي القيمة التي يقدّرها الخبراء؛ بعد إعادة تقدير أصول وخصوم الشَّركة، وأنّ علاوة الإصدار لسهم الشَّركة المُساهمة العامّة هذه يبلغ (8.75) دينار/ سهم، وهو حقّ للمُساهمين القدامى في الشَّركة، وأنّه لا بُدّ من إجراء مقارنة بين القيمة الحقيقيّة والقيمة السوقيّة لسهم الشَّركة، عند اتّخاذ المستثمر قراره بالبيع أو الشراء للأسهم؛ فإذا اعتقد المستثمر أنّ قيمة السهم الحقيقيّة أكبر من قيمة البيع له في السوق، فيكون قرار المستثمر بشراء هذا السهم من السوق، حيث إنّ ذلك يُشكّل فرصة استثماريّة جديدة، أما لو اعتقد المستثمر أنّ هذا السهم قيمته الحقيقيّة أقلّ من قيمته السوقيّة، فيكون قراره ببيع ما يملك من أسهم، وحيث إنّ القيمة السوقيّة في النشاط السابق تساوي (14) ديناراً، وأنّ القيمة الحقيقيّة لسهم هذه الشَّركة يساوي (12.25) دينار، لذا فإنّ القرار الذي ننصح المستثمر باتّخاذه، هو: (بيع ما لديه أو يمتلك من أسهم؛ لأنّ السهم يُباع بأكبر من قيمته الحقيقيّة، ويربح في حالة بيعه ما قيمته (1.75) دينار للسهم الواحد المَبيع).

ولاستخراج القيمة الدفتريّة لسهم الشَّركة العادي، لا بُدّ من معرفة صافي أصولها بعد سداد الالتزامات التي عليها، وخصم حقوق حملة الأسهم الممتازة؛ حيث يبلغ صافي الأصول بعد ذلك (2750000) دينار، ومن ثمّ يتمّ قسمته على عدد الأسهم العادية بعد الإصدار (1.1) مليون سهم، لتخرج القيمة الدفتريّة (2.5) دينار للسهم العادي الواحد.

أتعلم:

- **القيمة الدفتريّة للسهم العادي** = صافي الأصول بعد طرح حقوق حملة الأسهم الممتازة ÷ عدد الأسهم العادية.
- **القيمة الحقيقيّة للسهم العادي** = القيمة الجارية لصافي أصول الشَّركة بعد إعادة التقدير ÷ عدد الأسهم العادية.

أسئلة الدرس

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلّ ممّا يأتي:

1- أي من الآتية ليس من مصاريف التأسيس للشركة المساهمة العامّة؟

أ- مصاريف إعداد عقد التأسيس.
ب- مصاريف إعداد النظام الداخليّ.
ج- مصاريف إعداد دراسة الجدوى الاقتصاديّة.
د- مصاريف الدعاية والإعلان بعد مزاولتها العمل.

2- ماذا نسمّي القيمة المدوّنة على وجه صك السهم، أو في عقد التأسيس؟

أ- القيمة السوقيّة.
ب- القيمة الدفتريّة.
ب- قيمة الإصدار.
د- القيمة الاسميّة.

3- إذا علمت أنّ علاوة الإصدار لسهم شركة مساهمة عامّة، تساوي نصف دينار، فكم المبلغ الذي سيدفعه مُساهم اكتتب بـ (750) سهماً، وكان سعر السهم في السوق (1.6) دينار؟

أ- 750 ديناراً. ب- 375 ديناراً. ج- 1125 ديناراً. د- 1575 ديناراً.

4- بلغت القيمة الدفتريّة لسهم عاديّ في شركة مساهمة عامة (2.5) دينار، وكانت قيمة الأصول (2) مليون دينار، وقيمة الالتزامات (0.5) مليون دينار، فكم يبلغ عدد الأسهم العادية في الشَّركة؟

أ- 600000 سهم. ب- 3750000 سهم. ج- 800000 سهم. د- 1000000 سهم.

5- إذا علمت أن مجموع أصول شركة مساهمة عامة (5) مليون دينار، والتزاماتها قصيرة الأمد (1.5) مليون دينار، أما الالتزمات طويلة الأمد فقد بلغت (2.5) مليون دينار، وعدد الأسهم العادية في الإصدار الأول (300000) سهم، والإصدار الثاني (200000) سهم، فما نصيب السهم من صافي أصول الشركة؟

أ- 2 دينار. ب- 10 دنانير. ج- 5 دنانير. د- 3.33 دينار.

س2: علّل: يتمّ تحميل مصاريف التأسيس كاملةً للسنة الأولى في الشَّركة المُساهمة العامّة.

س3: بماذا تنصح المستثمر في أسهم شركة مساهمة عامة ما، بافتراض كلّ حالة من الحالات الآتية عن سهمها؟

أ- القيمة السوقيّة (6) دنانير، والقيمة الدفتريّة (2) دينار، والقيمة الحقيقيّة للسهم (4) دنانير.

ب- القيمة السوقيّة (10) دنانير، والقيمة الدفتريّة (2) دينار، والقيمة الحقيقيّة للسهم (10) دنانير.

ج- القيمة السوقيّة (10) دنانير، والقيمة الدفتريّة (6) دنانير، والقيمة الحقيقيّة للسهم (12) ديناراً.

س4: بتاريخ 2020/1/1م أودع مجموعة من المؤسّسين مبلغ (45000) دينار في أحد المصارف المحليّة، للإنفاق منها على أنشطة وعمليّات التأسيس، وكانت المصاريف كما يأتي:

- م. إعداد عقد التأسيس والنظام الداخلي (10000) دينار. - م. إعداد الجدوى الاقتصاديّة (15000) دينار.
- م. استشارات قانونيّة (3000) دينار. - م. دعاية وإعلان (7000) دينار.

وبعد عقد اجتماع الهيئة العامّة التأسيسيّة، تمّت الموافقة على المصاريف كاملة، باستثناء مصروف إعداد الجدوى الاقتصاديّة، والذي لم يتمّ إقرار مبلغ (2000) دينار منه، **والمطلوب**: تسجيل قيود اليوميّة اللازمة، المتعلّقة بمصاريف التأسيس.

س5: أَودع مؤسسون مبلغ (50000) دينار في أحد المصارف الإسلامية، للإنفاق على أنشطة وعمليّات تأسيس شركة مساهمة عامّة، وكانت المصاريف كما يأتي:

- م. إعداد عقد التأسيس والنظام الداخلي (4000) دينار. - م. إعداد الجدوى الاقتصادية (8000) دينار.
- سيارة (20000) دينار. - م. دعاية وإعلان (2500) دينار.

وبعد عقد اجتماع الهيئة العامّة التأسيسيّة، تمّت الموافقة على المصاريف كاملة، **والمطلوب**: تسجيل قيود اليوميّة اللازمة، المتعلّقة بمصاريف التأسيس.

الدرس الثاني

تكوين رأس مال الشَّركة المُساهمة العامّة
Corporate Capital Formation

يتمّ تجميع وتكوين رأس مال الشَّركات المُساهمة العامّة، من خلال ما يُعرف بعملية الاكتتاب، بطرح كامل رأس المال المُصرَّح به أو جزء منه، وعمليّة الاكتتاب هذه تُقسم إلى نوعين؛ الاكتتاب الخاصّ، والذي بموجبه يكتتب المؤسّسون بعدد أو نسبة محدّدة من رأس المال؛ سواءً كان نقداً أو عَيْناً، والاكتتاب العام، والذي بموجبه يتمّ طرح بقيّة أسهم رأس المال للجمهور للاكتتاب به؛ سواءً دفعة واحدة أو على أقساط.

فما المعالجة المحاسبيّة لتكوين رأس مال الشَّركة المُساهمة العامة؟ وما الإجراءات المحاسبيّة الواجب اتّخاذها، في حالة تخلُّف بعض المُساهمين عن السداد؟ وكيف تتصرّف الشَّركة في حال كانت الأسهم المكتتب بها من قبل الجمهور، لا تساوي الأسهم المطروحة للاكتتاب العام من قبل الشَّركة؟ هذا ما تمّ تناوله في هذا الدرس، كما يأتي:

المعالجة المحاسبيّة لتكوين رأس المال Accounting Treatment for Capital Formation:

تتم عمليّة الاكتتاب في أسهم الشَّركات المُساهمة العامّة، من خلال دفع قيمتها في أحد المصارف المعتمدة للاكتتاب، إذا تعتمد المعالجة المحاسبيّة على نوعيّة الأسهم المكوّنة لرأس المال؛ نقديّة أو عينيّة، وعلى طريقة دفع قيمتها؛ فيما إذا كانت دفعة واحدة أو على أقساط، وتمّ تناولها كما يأتي:

- **الاكتتاب نقداً Cash Subscription:** ويتخذ أحد الاحتمالين الآتيين:

1- **الاكتتاب نقداً دفعة واحدة:** وبموجبه يقوم المكتتبون؛ سواءً كانوا مؤسّسين أو جمهوراً، بدفع قيمة اكتتاباتهم نقداً، وبكامل قيمة السهم، إذ تتمّ المعالجة المحاسبيّة لهذه الحالة، كما يأتي: عند إثبات الاكتتاب، نجعل حساب النقدية مديناً، وحسابي المؤسسين والمساهمين دائناً، وعند إصدار الأسهم، نجعل حسابي المؤسسين والمساهمين مديناً، وحساب رأس المال دائناً.

نشاط (1): الاكتتاب نقداً ودفع قيمة الأسهم دفعة واحدة:



بتاريخ 1/ 2/ 2019م، طرحت شركة دير نخاس للصناعات العطريّة المُساهمة العامّة المحدودة، نصف مليون سهم عادي للاكتتاب الخاصّ، دُفعت نقداً بتاريخ 7/ 2/ 2019م، وطرح مليون سهم عادي للاكتتاب العام، بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم الواحد، وقد سدّد المكتتبون قيمة اكتتاباتهم نقداً ودفعة واحدة قبل تاريخ 25/ 2/ 2019م، وأصدرت الأسهم بتاريخ 15/ 3/ 2019م.

المطلوب: إثبات قيود اليوميّة اللازمة في دفاتر الشَّركة.

نلاحظ، أنّه يتمّ تسجيل قيْد اكتتاب المؤسّسين بتاريخ دفعهم للمبلغ؛ بجعل حساب النقديّة مديناً وحساب المؤسّسين دائناً بالقيمة نفسها، كما يتمّ إثبات قيْد اكتتاب المُساهمين بتاريخ انتهاء فترة الاكتتاب؛ بجعل النقديّة مديناً وحساب المُساهمين دائناً، وفي تاريخ لاحق لعمليّة الدفع، تُصدر الأسهم للمؤسّسين والمُساهمين مرّة واحدة، عَبْرَ منحهم شهادات دائمة بقيمة الأسهم المكتتب بها؛ بجعل حساب المؤسّسين وحساب المُساهمين مديناً، وحساب رأس المال دائناً.

أتعلم:

- الاكتتاب: هو عمليّة شراء أو احتجاز المُساهم لعدد من أسهم الشَّركة، عند تقديمه لطلب الاكتتاب في المصرف المُعتمد.
- مدّة الاكتتاب العام تمتدّ من (10) أيام إلى (90) يوماً، ويجوز تمديدها إلى (30) يوماً أخرى، من قبل لجنة التأسيس، وبإذن من مراقب الشَّركات.

تنبيه !!!: يجب أن لا تزيد نسبة الأسهم المكتتب بها من قبل المؤسّسين في المصارف والشَّركات الماليّة وشركات التأمين على (50 %) من رأس المال المُصرَّح به، وأن لا يقلّ عدد المؤسّسين فيها عن (50) شخصاً، أمّا في الشَّركات الأخرى فلا يجوز أن تزيد عن (75 %) من رأس المال المكتتب به.

مثال (1): بتاريخ 1/ 9/ 2018م، تأسّست شركة البدر للصناعات الورقيّة (م.ع.م) برأس مال قدره (3) مليون دينار؛ موزّعاً على (3) مليون سهم عادي، بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم، وبتاريخ 2018/12/25م، اكتتب المؤسّسون بـ (0.9) مليون سهم، وطُرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام، ودُفعت القيمة نقداً دفعة واحدة، وتمّ إصدار الأسهم في 1/ 2/ 2019م.

المطلوب: إثبات قيود اليوميّة اللازمة والمتعلقة بالاكتتاب، وإصدار الأسهم.

- **الحلّ:** قيمة اكتتاب المؤسّسين = 900000 سهم × 1 دينار = 900000 دينار.

قيمة اكتتاب المُساهمين = 2100000 سهم × 1 دينار= 2100000 دينار.

إثبات قيود اليوميّة اللازمة والمتعلقة بالاكتتاب:

3000000	من حـ/ النقديّة.	2018/12/25م
	إلى مذكورين:	
	900000 حـ/ المؤسّسين.	
	2100000 حـ/ المُساهمين.	
	(إثبات اكتتاب المؤسّسين والمُساهمين)	
	من مذكورين:	
900000	حـ/ المؤسّسين .	2019/2/1م
2100000	حـ/ المُساهمين.	
3000000	إلى حـ/ رأس المال.	
	(إثبات إصدار الأسهم للمؤسّسين والمُساهمين)	

2- **الاكتتاب نقداً على أقساط:** أجاز القانون تحصيل قيمة السهم على أقساط، بشرط أن لا يقلّ المبلغ المُحصّل عند الاكتتاب أو التأسيس عن 20 % من القيمة الاسميّة للسهم، والباقي على أقساط في مدّة لا تتجاوز أربع سنوات من تاريخ تأسيس الشَّركة، وهنا يتمّ استخدام مُسمّيات لهذه الأقساط؛ القسط الأول ويُدعى قسط الاكتتاب، والقسط الثاني ويُدعى قسط التخصيص، والقسط الثالث، ... وهكذا) ؛ للتمييز بينها، حيث يُعدّ قسط الاكتتاب، بمثابة إيجاب من جانب المُكتَتِب، وقسط التخصيص، بمثابة قَبول من جانب الشَّركة، ولتوضيح ذلك إليك المثال الآتي:



مثال (2): بتاريخ 1/ 5/ 2019م، صدر قرار بتأسيس شركة بَيْتكو المُساهمة العامّة المحدودة، لصناعة بيوتات الدفيئات الزراعيّة، برأس مال قدره (2) مليون دينار، موزّعاً على (2) مليون سهم، بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم، وقد اكتتب المؤسّسون بـ 40 % من أسهم رأس المال، وطُرح الباقي للاكتتاب العام على أربعة أقساط، كما يأتي:

- قسط أوّل 25 % من 1 /5 - 31 /5/ 2019م.
- قسط ثانٍ 30 % من 1 /7 - 31/ 7 /2019م.
- قسط ثالث 15 % من 1/ 9 - 30 /9/ 2019م.
- قسط رابع 30 % من 1 /11 - 30 /11/ 2019م.

حيث تمّ الاكتتاب بكامل الأسهم، وتمّت المطالبة ودفعت قيمة الأقساط في مواعيدها دون تأخير، وأصدرت الأسهم بتاريخ 31/ 12/ 2019م.

المطلوب: إثبات القيود اليوميّة اللازمة والمتعلقة بعملية الاكتتاب، وإصدار الأسهم.

- **الحل:**

إثبات القيود اليومية اللازمة والمتعلقة بعملية الاكتتاب:

قيمة اكتتاب المؤسّسين = 2000000 ×40 % × 1 دينار = 800000 دينار.

قيمة الأسهم المطروحة للاكتتاب العام = رأس المال المطروح للاكتتاب – قيمة اكتتاب المؤسّسين.

= 2000000 – 800000 = 1200000 دينار.

قيمة القسط الأوّل = 1200000 × 25 % × 1 = 300000 دينار ..... قسط الاكتتاب.

قيمة القسط الثاني = 1200000 × 30 % × 1 = 360000 دينار ..... قسط التخصيص.

قيمة القسط الثالث = 1200000 × 15 % × 1 = 180000 دينار.

قيمة القسط الرابع = 1200000 × 30 % × 1 = 360000 دينار.

- **اكتتاب المؤسّسين (الخاصّ):** 2019/5/1

800000 من حـ/ النقديّة

800000 إلى حـ/ المؤسّسين

(إثبات اكتتاب المؤسّسين بالأسهم المخصّصة)

- **اكتتاب الجمهور (العام):**

2019/5/31 — 300000 من حـ/ النقديّة.

300000 إلى حـ/ القسط الأوّل.

(إثبات عمليّة دفع قسط الاكتتاب)

2019/7/1 — 360000 من حـ/ المُساهمين (ذمم القسط الثاني).

360000 إلى حـ/ القسط الثاني.

(إثبات المطالبة بقسط التخصيص)

2019/7/31 — 360000 من حـ/ النقدية.

360000 إلى حـ/ المُساهمين(ذمم القسط الثاني).

(إثبات عمليّة دفع قسط التخصيص)

2019/9/1 — 180000 من حـ/ المُساهمين (ذمم القسط الثالث)

180000 إلى حـ/ القسط الثالث.

(إثبات المطالبة بالقسط الثالث)

2019/9/30 — 180000 من حـ/ النقدية.

180000 إلى حـ/ المُساهمين (ذمم القسط الثالث).

(إثبات عمليّة دفع القسط الثالث)

2019/11/1 — 360000 من حـ/ المُساهمين (ذمم القسط الرابع).

360000 إلى حـ/ القسط الرابع.

(إثبات المطالبة بالقسط الرابع)

2019/11/30 — 360000 من حـ/ النقدية

360000 إلى حـ/ المُساهمين (ذمم القسط الرابع).

(إثبات عمليّة دفع القسط الرابع)

- **إصدار الأسهم:** بعد إتمام تحصيل جميع الأقساط، يتم إصدار شهادات الأسهم، وإثبات القيْد الآتي:

2019/12/31 — **من مذكورين:**

800000 حـ/ المؤسّسين.

300000 حـ/ القسط الأوّل.

360000 حـ/ القسط الثاني.

180000 حـ/ القسط الثالث.

360000 حـ/ القسط الرابع.

2000000 إلى حـ/ رأس المال.

(إثبات عمليّة إصدار الأسهم للمؤسّسين والمُساهمين، وتكون رأس المال)



أفكر: لماذا لا يوجد قيْد مطالبة للقسط الأول؟

الاكتتاب عَيْناً Assets Subscription:

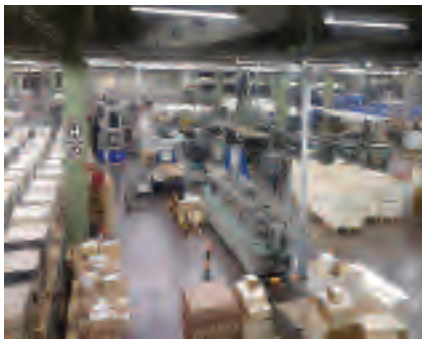
أجاز القانون تقديم المؤسّسين لحصصهم أو جزء منها على شكل أصول عينيّة تحتاجها الشَّركة؛ كالأراضي والمباني وغيرها من الأصول، بحيث يتم تقييمها من قبل لجنة خبراء وتحت إشراف مراقب الشَّركات، وبتنسيب من الوزير المختصّ، وتُصدَر الأسهم العَيْنيّة بعد إتمام تسليم الأصول التي تقابلها، إذ يتمتّع حَمَلَتُها بحقوق حملة الأسهم النقديّة نفسها، حيث لا يجوز التصرّف بها قبل مرور سنتين على إصدارها، إلّا إذا كان التداول بين المؤسّسين أنفسهم وأصولهم وفروعهم، ولا تختلف المعالجة المحاسبيّة للأسهم العَيْنيّة عن المعالجة الخاصّة بالأسهم النقديّة، إلا من حيث نوعيّة الأصول العَيْنيّة المقدّمة، ولتوضيح ذلك إليك النشاط الآتي:



أفكر: لماذا لا يجوز للمؤسّسين تداول أسهمهم العَيْنيّة أو النقديّة في السوق الماليّة، قبل مرور سنتين على إصدارها؟



نشاط (2): الأسهم العَيْنيّة:



بتاريخ 1/ 6/ 2019م، تأسّست شركة المطابع الذهبيّة المُساهمة العامّة المحدودة، برأس مال قدره (3) مليون دينار؛ مكوّناً من (1) مليون سهم عينيّ، و(2) مليون سهم عادي، بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم، وفي 2/ 6/ 2019م، اكتتب المؤسّسون بالأسهم العَيْنيّة كاملةً، حيث قدّم المؤسّسون (أرضاً بقيمة (0.2) مليون دينار، ومعدّات بقيمة (0.5) مليون دينار، والباقي مبانٍ)، كما اكتتبوا بنصف مليون من الأسهم العادية نقداً، وطُرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام نقداً ودفعة واحدة بتاريخ 10/ 6/ 2019م، **والمطلوب**: كتابة قيود اليوميّة اللازمة:

أ- لإثبات اكتتاب المؤسّسين.

ب- لإثبات اكتتاب المُساهمين.

ج- لتكوين رأس المال، وإصدار الأسهم اللازمة بتاريخ 2/ 7/ 2019م.

نلاحظ، أنّ الاختلاف الوحيد في المعالجة المحاسبيّة بين اكتتاب المؤسّسين بأسهم نقديّة واكتتابهم بأسهم عينيّة، يتمثّل في القيْد الأول وهو قيْد تقديم الأصول، حيث تُجعل حسابات الأصول العَيْنيّة المقدّمة (الأرض والمباني والمعدّات) مدينة، وحساب المؤسّسين بأسهم عينيّة دائناً، وعند إصدار الأسهم يكون حساب المؤسّسين بأسهم عينيّة والمُساهمين مديناً بقيمة الأصول العَيْنيّة المقدّمة، وحساب المؤسّسين بقيمة الأسهم النقديّة التي اكتتبوا بها، أمّا الطرف الدائن فيكون حساب رأس المال، علماً أنّ الاكتتاب بالأسهم العَيْنيّة يقتصر على المؤسّسين دون غيرهم.

تنبيه !!!: إذا كان اكتتاب المؤسّسين بأسهم تمثّل حصصاً عينيّة أو نقديّة، فإنه يجب الوفاء بها كاملةً، عند الاكتتاب.

أسئلة الدرس

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلّ ممّا يأتي:

1- ما النسبة التي يجب على المؤسّسين أن لا يتعدّوها عند المُساهمة في رأس مال شركات التأمين والمصارف من رأس المال المصرح به؟

أ- 20 %. ب- 30 %. ج- 40 %. د- 50 %.

2- أيّ ممّا يأتي لا يُعدّ من الأسباب التي تمنع المؤسّسين تداول أسهمهم في السوق الماليّة، قبل مرور سنتين على إصدارها؟

أ- عدم صدور الشهادات الخاصة بأسهمهم.

ب- تشجيع المُساهمين على الاحتفاظ بأسهمهم والبقاء في الشَّركة.

ج- حاجة الشَّركة لجهود المؤسّسين في بداية تكوينها.

د- الخوف من تركيز اهتمامهم على تداول أسهمهم، وإهمال شؤون الشَّركة.

3- ما الوقت المخصّص لاكتتاب المؤسّسين في الشَّركات المُساهمة العامّة المحدودة (في الظروف العادية)، مقارنةً مع اكتتاب المُساهمين فيها؟

أ- قبل اكتتاب المُساهمين. ب- بعد اكتتاب المُساهمين.

ج- مع اكتتاب المُساهمين. د- قبل اكتتاب المُساهمين أو معهم.

س2: ما المقصود بكلٍّ ممّا يأتي:

أ- قسط الاكتتاب؟

ب- السهم العينيّ؟

ج- الاكتتاب الخاصّ؟

س3: بتاريخ 15/ 5/ 2019م، تأسّست شركة عابرة القارات للتعهّدات الدوليّة (م.ع.م)، برأس مال قدره (4) مليون دينار، موزّعاً على (4) مليون سهم، وبقيمة اسميّة دينار واحد للسهم، واكتتب المؤسّسون بنصف مليون سهماً عينيّاً (أرض بقيمة 200000 دينار، ومعدّات بقيمة (300000 دينار)، وطُرح (2) مليون سهم للاكتتاب العام؛ نقداً ودفعة واحدة، بتاريخ 1/ 7/ 2019م، **والمطلوب:**

أ- إثبات اكتتاب المؤسّسين.

ب- إثبات اكتتاب المُساهمين.

ج- تسجيل قيْد إصدار الأسهم.

د- لماذا احتفظت الشَّركة بـ (1.5) مليون سهم من رأس مالها المُصرّح به، ولم تطرحه للاكتتاب؟

س4: تأسّست شركة مساهمة عامّة برأس مال قدره (3) مليون دينار، موزّعاً على (3) مليون سهم ، بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم، وقد اكتتب المؤسّسون بـ (1) مليون سهم،بتاريخ 1/ 4/ 2019م، وطُرح الباقي للاكتتاب العام، ليتمّ السداد على أقساط، كما يأتي:

- القسط الأوّل 1/ 4/ 2019 30%
- القسط الثاني 1/ 6/ 2019 45%
- القسط الثالث 1/ 8/ 2019 25%

وقد دُفعت جميع الأقساط في مواعيدها، وأُصدرت الأسهم بتاريخ 10/ 10/ 2019م، **والمطلوب**:

أ- إثبات قيود اليوميّة اللازمة لعمليّة الاكتتاب.

ب- تسجيل قيْد إصدار الأسهم.

س5: بتاريخ 1/ 1/ 2019م، تأسّست شركة الغدير للمشروبات الطبيعيّة المُساهمة العامّة المحدودة، برأس مال قدره (10) مليون دينار، مقسّم إلى (10) مليون سهم، وبقيمة اسمية دينار واحد للسهم، حيث اكتتب المؤسّسون بـ 20% من رأس المال، وتمّ طرح باقي الأسهم للاكتتاب العام على أقساط، كما يأتي:

رقم القسط	النسبة المئويّة	تاريخ المطالبة	آخر تاريخ للدفع
القسط الأوّل	25%	2019/1/1م	2019/1/31م
القسط الثاني	45%	2019/5/1م	2019/5/31م
القسط الثالث	30%	2019/11/1م	2019/11/30م

وقد تمّت تغطية الاكتتاب بالكامل، حيث سُدّدت الأقساط في مواعيدها، **والمطلوب**: إثبات قيود اليوميّة اللازمة والمتعلقة بالاكتتاب، وإصدار الأسهم بتاريخ 30/ 12/ 2019م.

الدرس الثالث

التخصيص والتخلُّف عن سداد الأقساط

Allotment and Defult on Installment Payment

يُرافق عمليّات الاكتتاب العام؛ سواءً دفعة واحدة أو على أقساط، حالات استثنائيّة، تتطلّب من الشَّركة المُساهمة العامّة، دراستها واتّخاذ الإجراء المحاسبي اللازم لتسويتها، فنادراً ما يتم تغطية الأسهم المطروحة للاكتتاب العام بالكامل؛ وغالباً ما يتمّ الاكتتاب بأكثر من العدد المطروح للاكتتاب العام، أو أقلّ منه؛ ما يستدعي إجراء عمليّة التخصيص للأسهم، كما نجد أنّ بعض المُساهمين قد يتأخّرون في سداد بعض الأقساط المتعلّقة بالأسهم المحجوزة من قِبَلهم، في مواعيدها دون تأخير، فما المقصود بالتخصيص؟ وكيف يتمّ احتساب نسبة التخصيص؟ وما المعالجة المحاسبيّة للمُساهمين المتأخّرين عن سداد بعض الأقساط في مواعيد استحقاقها؟ هذا ما تم تناوله في هذا الدرس، كما يأتي:

التخصيص Allotment of Shares:

يُقصد بالتخصيص، تخفيض عدد الأسهم التي اكتتب بها كل مُكتتِب أو مُساهم بنسبة معيّنة، بحيث يصبح مجموع ما يتبقّى من أسهم لدى جميع المُساهمين مساوياً للعدد المطروح للاكتتاب العام، ونلجأ لعمليّة التخصيص للأسهم عندما يكون عدد الأسهم المُكتتب بها من قبل الجمهور أكبر من عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام، ولتحقيق العدالة بين المُساهمين المكتتبين، نستخدم المعادلة الآتية:

نسبة التخصيص = عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام ÷ عدد الأسهم المكتتَب بها.

أتعلم:

يمنع القانون الفلسطينيّ الشَّركات المُساهمة العامّة الاحتفاظ بالمبالغ الزائدة عند التخصيص، ويُلزِمها بردّ المبالغ الزائدة للمُساهمين خلال شهر من إغلاق الاكتتاب، ويمنع الاحتفاظ بها لسداد الأقساط المتبقّية، وإذا تخلّفت عن ذلك، تدفع أعلى نسب الفوائد على هذه المبالغ.

نشاط (1): التخصيص:



إذا علمت أنّ شركة السهم للصناعات البيئيّة المُساهمة العامّة المحدودة، طرحت (1) مليون سهم للاكتتاب، بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم، اكتتب المؤسّسون بـ 200000 سهم، بتاريخ 1/ 5/ 2019م, وطُرح الباقي للاكتتاب العام، حيث اكتتب الجمهور بـ (1) مليون سهم، ودُفعت القيمة نقداً ودفعة واحدة،بتاريخ 19/ 5/ 2019م، **والمطلوب:**

أ- إثبات قيود اليوميّة اللازمة للاكتتاب، وردّ الزيادة للمكتتبين بعد التخصيص.

ب - إذا علمت أنّ المُساهم عليّاً اكتتب بـ (1500) سهم، احسب عدد الأسهم التي يحصل عليها بعد التخصيص.

نلاحظ، أنّ عدد الأسهم التي اكتتب بها الجمهور، أكبر من عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام، وهذا يقتضي من الشَّركة المُساهمة إجراء عمليّة التخصيص، بإعادة توزيع الأسهم على المُساهمين، عن طريق استخراج نسبة التخصيص، وردّ الزيادة للمُساهمين، حيث بلغت نسبة التخصيص لهذه الحالة (80%)، أمّا المبلغ الذي يستوجب على الشَّركة ردّه للمُساهمين فهو (200000) دينار، وبذلك فإنّ المُساهم عليّاً سيفقد (300) سهم؛ بسبب عمليّة التخصيص.

مثال (1):

تأسّست شركة الهدف المُساهمة العامّة المحدودة، برأس مال قدره (2) مليون دينار، بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم، وقد غُطّي الاكتتاب، كما يأتي:

- اكتتب المؤسّسون بـ 25% من أسهم الشَّركة، وسدّدوا القيمة بتاريخ 15/ 2/ 2019م.
- اكتتب الجمهور بـ (2) مليون سهم، على قسطين متساويين؛ القسط الأوّل بتاريخ 15/ 4/ 2019م، والقسط الثاني تتم المطالبة به بتاريخ 1/ 6/ 2019م، علماً أنّ آخر موعد لدفعه بتاريخ 15/ 6/ 2019م، وتقرّر ردّ الزيادة بتاريخ 30/ 4/ 2019م، وأُصدرت الأسهم بتاريخ 15/ 7/ 2019م.

المطلوب:

أ- تسجيل قيود اليوميّة اللازمة في دفاتر الشَّركة.

ب- احسب كم سيفقد المُساهم وليد من الأسهم التي اكتتب بها بعد عمليّة التخصيص، علماً أنّه اكتتب بِـ 60000 سهم.

- **الحلّ:**

أ- تسجيل قيود اليوميّة اللازمة في دفاتر الشَّركة:

قيمة حصّة المؤسّسين من الاكتتاب = 2000000 × 25% × 1 = 500000 دينار .

قيمة الأسهم المطروحة للاكتتاب العام = 2000000 – 500000 = 1500000 دينار.

قيمة القسط الأوّل (الاكتتاب) = 1500000 × 50% × 1= 750000 دينار(وهو المبلغ الواجب دفعه).

قيمة القسط الثاني (التخصيص) = 1500000 × 50% × 1= 750000 دينار.

ولكنّ المبلغ المدفوع فعليّاً من قِبل المكتتبين للقسط الأوّل هو (1) مليون دينار، بدلاً من (750000) دينار؛ ما يعني وجود زيادة بمقدار (250000) دينار، وهو يمثّل المبلغ الواجب ردّه للمُساهمين، حيث تحسب قيمة الزيادة، كما يأتي:

قيمة الزيادة في القسط الأوّل = القيمة المكتتب بها فعلاً – القيمة المطروحة للاكتتاب العام.

= 1000000 – 750000 دينار = 250000 دينار.

البيان	له	منه
من حـ/ النقديّة. 15/ 2/ 2019م		500000
إلى حـ/ المؤسّسين.	500000	
(إثبات اكتتاب المؤسّسين بنسبة 25 %)		
من حـ/ النقديّة. 15/ 4/ 2019م		1000000
إلى حـ/ القسط الأوّل.	1000000	
(إثبات دفع المُساهمين القسط الأوّل 50 %)		
من حـ / القسط الأوّل. 30/ 4/ 2019م		250000
إلى حـ / النقديّة.	250000	
(ردّ الزيادة في قسط الاكتتاب للمُساهمين)		
من حـ/ المُساهمين (ذمم القسط الثاني). 1 / 6/ 2019م		750000
إلى حـ/ القسط الثاني.	750000	
(مطالبة المُساهمين بدفع قيمة القسط الثاني دون زيادة)		
من حـ/ النقديّة. 15/ 6/ 2019م		750000
إلى حـ/ المُساهمين (ذمم القسط الثاني).	750000	
(دفع المُساهمين لقيمة القسط الثاني)		
من مذكورين:		
حـ/ المؤسّسين. 2019/7/15م.		500000
حـ/ القسط الأول.		750000
حـ/ القسط الثاني.		750000
إلى حـ/ رأس المال.	2000000	
(إصدار (2) مليون سهم، بقيمة اسميّة دينار واحد)		

ب- ما يَفقِدُهُ المُساهم وليد من الأسهم التي اكتتب بها بعد عمليّة التخصيص:

نسبة التخصيص = عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام ÷ عدد الأسهم المكتتب بها.

= 1500000 ÷ 2000000 = 3 ÷ 4 = 75 %.

حصة المُساهم وليد بعد التخصيص = عدد الأسهم قبل التخصيص × نسبة التخصيص.

= 60000 × 75 % = 45000 سهم.

وبالتالي فإنّ ما يفقده المُساهم وليد = 60000 − 45000 = 15000 سهم.

التأخُّر عن سداد بعض الأقساط Installment Payment Delays:

قد يتأخّر مُساهم أو أكثر عن سداد بعض الأقساط المستحقّة عليه، وبناءً على ذلك، فلمجلس إدارة الشَّركة المُساهمة العامّة، احتساب فائدة على مبالغ الأقساط المُتَخَلَّف عن سدادها، وفي حالة استمرار تأخُّره عن السداد، تلجأ الشَّركة إلى بيع أسهمه بالكامل في المزاد العلنيّ؛ حيث تَسْتَوفي الشَّركة من ثمن البيع، المبالغ المطلوبة؛ الأقساط المستحقة، وفوائد التأخير، ومصاريف البيع، وذلك بعد قيام الشَّركة بإشعاره بذلك، ولتوضيح ذلك إليك النشاط الآتي:

نشاط (2): التأخُّر عن سداد بعض الأقساط:



تأسّست شركة الأثير للصناعات الجلديّة، المُساهمة العامّة المحدودة، برأس مال قدره (5) مليون دينار، بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم، وبتاريخ 1/ 1/ 2019م، اكتتب المؤسّسون بـ (800000) سهم، ودُفعت القيمة نقداً، وتمّ طرح الباقي للاكتتاب العام، على أن تُحَصَّل القيمة على ثلاثة أقساط، كما يأتي:

- القسط الأوّل 1/ 3/ 50 %
- القسط الثاني 1/ 6/ 30 %
- القسط الثالث 1/ 12/ 20 %

وقد اكتتب الجمهور بكامل الأسهم، وسُدّد القسط الأوّل، وعند المطالبة بالقسط الثاني، لم يُسدّد المُساهم وائل المكتتب بـ (16000) سهم، قسطه الثاني في موعده، وقرّرت الشَّركة احتساب فوائد تأخير بنسبة 6 % سنويّاً، وفي 1/ 10/ سدّد وائل المبالغ المستحقّة عليه، وتمّ تحصيل القسط الثالث في موعده نقداً، دون تأخير من أي من المكتتبين، وأُصدرت الأسهم بتاريخ 15/ 12/ 2019م.

المطلوب: أ- تسجيل قيود اليوميّة الخاصّة بالاكتتاب وإصدار الأسهم.

ب- تصوير حساب المُساهم المتأخّر عن السداد (وائل)؛ لبيان ما يجب عليه سداده.

نلاحظ، أنّه تمّ معالجة القسط الثاني للمُساهم وائل، الذي تأخّر عن سداده فترة (4) شهور، من خلال فتح حساب خاصّ سُمّي بحساب المُساهم المتأخّر عن السداد (وائل)، وجُعِل مديناً بقيمة القسط الذي تأخّر عن سداده، إضافة إلى تحميله فوائد التأخير البالغة (96) ديناراً، وبالتالي فإن الرصيد الواجب على وائل سداده هو (4896) دينار، كما قد يتم إضافة أيّة مصاريف أخرى تَرَتَّبَت بسبب التأخُّر عن السداد، علماً أن هذا الحساب يكون دائناً بالقيمة البيعيّة للأسهم في حال بيع أسهُمَه، مهما بلغت قيمتها، وفي نهاية العام يتمّ إقفال حساب فائدة التأخير في حساب ملخّص الدخل.

مثال (2): بتاريخ 1/1/ 2019م، تأسّست شركة البرق للنقل الدَّوْليّ، المُساهمة العامّة المحدودة، برأس مال قدره (10) مليون دينار، موزّعاً على (5) مليون سهم، بقيمة اسميّة (2) دينار للسهم الواحد، وبتاريخ 2019/1/10م، اكتتب المؤسّسون بنسبة 40 % من رأس المال نقداً، وطُرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام على ثلاثة أقساط، كما يأتي:

- القسط الأوّل في 1/ 2/ 2019م 50 %.

- القسط الثاني من 15/ 5 - 1/ 6/ 2019م 30 %.
- القسط الثالث من 15/ 11 - 1/ 12/ 2019م 20 %.

وقد سدّد المُساهمون الأقساط في مواعيدها، عدا المُساهم سامر، الذي تأخّر عن سداد القسط الثاني، ورغم مطالبته، فقد استنكف عن السداد، وبيعت أسهمه للمُساهم الجديد عماد، بتاريخ 11/10/ 2019م، وبسعر (2) دينار للسهم الواحد، وترتّب عليه فوائد تأخير (200) دينار، ومصاريف بيع بـ (150) ديناراً، علماً أنّه يمتلك (100000) سهم، وأُصدرت الأسهم بتاريخ 12/20/ 2019م.

المطلوب: أ- تسجيل قيود اليوميّة اللازمة. ب- تصوير حساب المُساهم المتأخر عن السداد (سامر).

- **الحلّ:**

أ- تسجيل قيود اليوميّة اللازمة: قبل كتابة قيود اليوميّة لا بُدّ من إجراء بعض الحسابات المتعلّقة بالاكتتاب، كما يأتي:

قيمة اكتتاب المؤسّسين = 10000000 × 40 % = 4000000 دينار؛ بمعنى أنّهم اكتتبوا بـ (2) مليون سهم.

قيمة الاكتتاب العام = 10000000 – 4000000 = 6000000 دينار؛ بمعنى أنّه طُرِح للاكتتاب العام (3) مليون سهم، وبذلك تكون قيم الأقساط، كما يأتي:

- القسط الأوّل = 6000000 × 50 % = 3000000 دينار.
- القسط الثاني = 6000000 × 30 % = 1800000 دينار.
- القسط الثالث = 6000000 × 20 % = 1200000 دينار.

لذا فإنّ القيود المحاسبيّة في دفاتر الشَّركة، تكون كما يأتي:

4000000 من حـ/ النقديّة.	10/ 1/ 2019م
4000000 إلى حـ/ المؤسّسين.	
(إثبات سداد المؤسّسين لقيمة اكتتابهم)	
3000000 من حـ/ النقديّة.	1/ 2/ 2019م
3000000 إلى حـ/ القسط الأوّل.	
(إثبات سداد المكتتبين للقسط الأوّل - قسط الاكتتاب)	
1800000 من حـ/ المُساهمين ذمم القسط الثاني.	15/ 5/ 2019م
1800000 إلى حـ/ القسط الثاني.	
(استحقاق القسط الثاني – قسط التخصيص، والمطالبة بسداده)	

قيمة القسط الثاني المستحقّ على سامر = 100000 سهم × 2 دينار × 30 % = 60000 دينار.

قيمة المُتحصّل من القسط الثاني = قيمة القسط الثاني – قيمة قسط المُساهم المُتأخّر عن السداد (سامر).

= 1800000 – 60000

= 1740000 دينار.

1740000 من حـ/ النقديّة.		1/ 6/ 2019م
	1740000 إلى حـ/ المُساهمين ذمم القسط الثاني.	
	(سداد القسط الثاني عدا المُساهم سامر المتأخّر عن السداد)	
60000 من حـ/ المُساهم المتأخّر عن السداد (سامر).		1/ 6 /2019م
	60000 إلى حـ/ المُساهمين ذمم القسط الثاني.	
	(تحميل المُساهم المُتأخّر عن السداد قيمة قسطه الثاني)	
350 من حـ/ المُساهم المتأخّر عن السداد (سامر).		10/ 11/ 2019م
	إلى مذكورين:	
	200 حـ/ فوائد التأخير.	
	150 حـ/ النقديّة.	
	(تحميل سامر فوائد التأخير ومصاريف البيع)	

قيمة ما يدفعه المُساهم (عماد) الذي اشترى أسهم المُساهم سامر، هو فقط قيمة القسطين الأوّل والثاني، ويَحتفظ بقيمة القسط الثالث إلى حين استحقاقه، ودفعه في موعده.

قيمة ما يدفعه المشتري عماد عن أسهم سامر = قيمة القسط الأوّل + قيمة القسط الثاني.

$= 100000 \times 2 \times \%50 + 100000 \times 2 \times \%30$.

$= 100000 + 60000 = 160000$ دينار.

160000 من حـ/ النقديّة.		10/ 11/ 2019م.
	160000 إلى حـ/ المُساهم المتأخّر عن السداد(سامر).	
	(إثبات بيع الأسهم، والتحصيل النقديّ لقيمة القسطين؛ الأول والثاني)	

قيمة ما تقوم الشَّركة بردّه للمُساهم سامر، هو عبارة عن قيمة المبالغ التي دفعها سامر، محسوماً منها قيمة الفائدة التي ترتبت عليه، نتيجة تأخّره عن سداد القسط الثاني، ومصاريف عمليّة البيع؛ أي أنّ قيمة ما دفعه سامر، هو فقط قيمة القسط الأوّل، البالغ (100000) دينار، في حين تمّ تحميله مبلغ (200) دينار فوائد تأخير، و(150) ديناراً مصاريف بيع الأسهم، وبالتالي فإنّ قيمة ما يجب ردّه لسامر، هو: 100000 – 350 = 99650 دينار.

99650 من حـ/ المُساهم المتأخّر عن السداد (سامر).		10/ 11/ 2019م
	99650 إلى حـ/ النقديّة.	
	(رد المبلغ المتبقّي من عمليّة بيع الأسهم لسامر)	
1200000 من حـ/ المُساهمين ذمم القسط الثالث.		15/ 11/ 2019م
	1200000 إلى حـ/ القسط الثالث.	
	(استحقاق القسط الثالث والمطالبة بسداده)	
1200000 من حـ/ النقديّة.		1/ 12/ 2019م
	1200000 إلى حـ/ المُساهمين ذمم القسط الثالث.	
	(إثبات سداد المُساهمين لقيمة القسط الثالث)	

من مذكورين: 20/ 12/ 2019م

4000000 حـ/ المؤسّسين.

3000000 حـ/ القسط الأوّل.

1800000 حـ/ القسط الثاني.

1200000 حـ/ القسط الثالث.

10000000 إلى حـ رأس المال.

(إصدار الأسهم وتكوين رأس المال)

وفي نهاية العام يتم إقفال فوائد التأخير، كما يأتي:

200 من حـ/ فوائد التأخير. 31/ 12/ 2019م

200 إلى حـ/ ملخّص الدخل.

(إقفال فوائد تأخير دفع الأقساط)

ب- تصوير حساب المُساهم المتأخّر عن السداد (سامر):

حـ/ المُساهم المتأخّر عن السداد (سامر)					
منه			**له**		
المبلغ	**البيان**	**التاريخ**	**المبلغ**	**البيان**	**التاريخ**
60000	إلى حـ/ المُساهمين ذمم القسط (2).	/6/1	160000	من حـ/ النقديّة.	/11/10
350	إلى مذكورين.	/11/10			
99650	إلى حـ/ النقديّة.	/11/10			
160000	**المجموع**		**160000**	**المجموع**	

نلاحظ، أنّ: ما سيدفعه المُساهم الجديد = القيمة البيعية للأسهم – الأقساط غير المستحقّة، وأن ما سيُردّ للمُساهم المتأخر عن السداد = ما دفعه المُساهم الجديد – (فوائد التأخير + م.البيع + القسط غير المدفوع (المتخلف عنه)).

أتعلم:

- عند بيع أسهم المُساهم المتأخّر عن السداد، يتم بيع كامل أسهمه، ونتيجة البيع من ربح أو خسارة، تُحمّل على حسابه.
- إذا تمّ بيع أسهم المُساهم المتأخّر عن السداد بالمزاد العلنيّ، وكان المبلغ المُحصّل من عمليّة البيع لا يكفي لسداد المبلغ المستحقّ، فللشّركة الحقّ في مطالبة المُساهم المتأخّر بالمبلغ المتبقّي.

أفكر: هل يجوز للمُساهم المتأخّر عن السداد، دفع قيمة القسط المتأخّر عن سداده وفوائد التأخير عليه، في يوم بيع أسهمه بالمزاد العلنيّ؟

أسئلة الدرس

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلّ ممّا يأتي:

1- ما القسط الذي لا يُكتب له قيْد مطالبة، في حالة الاكتتاب العام على أقساط؟

أ- القسط الأوّل. ب- القسط الثاني. ج- قسط التخصيص. د- القسط الأخير.

2- ما الحساب الدائن لعمليّة تحميل مُساهم متأخّر عن السداد، بمصاريف بيع أسهمه؟

أ- حساب المُساهم المتأخّر عن السداد. ب- حساب مصاريف بيع الأسهم.

ج- حساب النقديّة. د- حساب ملخّص الدخل.

3- ما الطرف المدين في قيْد إثبات ردّ المبلغ الزائد، عند بيع أسهم المُساهم المتأخّر عن السداد؟

أ- النقديّة. ب- المُساهم المتأخّر عن السداد. ج- المُساهمون. د- القسط المُتأخّر عنه.

س2: ما المقصود بكلٍّ من: - رأس المال المكتتَب به؟ - التخصيص؟

س3: تأسّست شركة مساهمة عامة برأسمال قدره (3) مليون دينار، موزّعاً على (1.5) مليون سهم، وبقيمة اسميّة (2) دينار للسهم، وقد اكتتب المؤسّسون بنسبة 50 % من رأس المال نقداً بتاريخ 30/ 4/ 2019م، وتمّ طرح الباقي للاكتتاب العام على ثلاثة أقساط، كما يأتي:

- قسط الاكتتاب 50 % 30/ 4/ 2019م.
- قسط التخصيص 30 % 31/ 7/ 2019م.
- القسط الثالث 20 % 30/ 11/ 2019م.

وبعد انتهاء فترة الاكتتاب، تبيّن أنّ المكتتبين اكتتبوا بـ (1) مليون سهم، حيث تمّت بعد ذلك عمليّة التخصيص وإرجاع الزيادة للمُساهمين، وتمّت المطالبة بجميع الأقساط، وسُدّدت في مواعيدها نقداً دون تأخير، وأصدرت الأسهم بتاريخ 31/ 12/ 2019م.

المطلوب: أ- إثبات قيود اليوميّة اللازمة للاكتتاب.

ب- احتساب حصّة المُساهم وليد، الذي اكتتب بـ (12000) سهم، بعد التخصيص.

س4: تأسّست شركة مساهمة عامّة برأس مال قدره (6) مليون دينار، موزّعاً على (6) مليون سهم، بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم، وقد اكتتب المؤسّسون بـ (2) مليون سهم، بتاريخ 1/ 2/ 2019م، وطُرح الباقي للاكتتاب العام على ثلاثة أقساط، كما يأتي:

- القسط الأوّل 1/ 2/ 2019م 40 %.
- القسط الثاني 1/ 6/ 2019م 30 %.
- القسط الثالث 1/ 10/ 2019م 30 %.

وقد دُفعت جميع الأقساط في مواعيدها، باستثناء المكتتب أمجد الذي اكتتب بِـ (2000) سهم، حيث تأخّر عن سداد القسط الثاني، ودفعه مع الفائدة المستحقّة عليه والبالغة (22) ديناراً في 1/ 8/ 2019م، **والمطلوب:**

أ- إثبات قيود اليوميّة اللازمة للاكتتاب وإصدار الأسهم.

ب- بافتراض أنّ المُساهم أمجد لم يسدّد قيمة القسط الثاني، وتمّ تحميله فوائد تأخير (36) ديناراً، وبيعت أسهمه بـ (1600) دينار بتاريخ 20/ 9/ 2019 ، وتمّ تحميله مصاريف بيع بقيمة (40) ديناراً.

ج- تصوير حساب المُساهم المتأخّر عن السداد في الحالة (ب).

الدرس الرابع

تعديل رأس مال الشَّركة المُساهمة العامّة

Adjustment of Corporation Capital

قد تحدث ظروف معيّنة، تُضطرّ معها الشَّركة المُساهمة العامّة إلى إجراء تعديلات على عقد الشَّركة، من هذه التعديلات ما له أثر ماليّ مباشر؛ كالزيادة والتخفيض على رأس المال، ومنها ما ليس له أثر مباشر؛ كتغيير اسم الشَّركة، وشكلها القانونيّ، وطبيعة نشاطها؛ لِذا فإنّ هناك بعض التغييرات لها قيود محاسبيّة في دفاتر الشَّركة، فما الأسباب التي تستدعي التغيير في رأس مال الشَّركة؛ زيادةً أو نقصاناً؟ وما الطُّرق التي تتّبعها الشَّركات المُساهمة العامّة لتحقيق ذلك؟ وكيف يتمّ معالجتها محاسبيّاً؟، هذا ما تمّ تناوله في مجريات هذا الدرس، كما يأتي:

أسباب تعديل رأس مال الشَّركة Causes of Changes in Capital:

نظراً لِما لرأس المال في الشَّركة المُساهمة العامّة، من أهميّة وتعدُّد في الوظائف، فإنّ تفاعُل الشَّركة مع محيطها الخارجيّ والداخليّ؛ نجاحاً أو فشلاً، يؤدّي إلى ظهور أسباب تدفع الشَّركة إلى تغيير رأسمالها زيادةً أو نقصاناً، وللتعرُّف إلى ذلك نتناول النشاط الآتي:

نشاط (1): أسباب تعديل رأس المال:



تعمل شركة "اركب معنا" في مجال النقل السياحيّ البحريّ، التي تمّ إنشاؤها قبل عشرات السنين، وتمتلك أسطولاً كبيراً من السفن والقوارب التقليديّة، وفيما يأتي مجموعة من التغييرات المفترضة ذات التأثير في نشاطها، **والمطلوب**: حدّد تأثير كلٍّ من هذه التغييرات في الأنشطة، على رأس مال الشَّركة:

الرقم	التغييرات المُفترضة ذات التأثير في نشاط الشَّركة	نوع التأثير على رأس المال	
		بالزيادة	بالنقص
1	وجود فائض في سيولة الشَّركة منذ تأسيسها، مع عدم وجود فرصة لاستثماره داخل الشَّركة .		
2	رغبة الشَّركة في إدخال سفن وقوارب جديدة صديقة للبيئة، مع عدم توفُّر السيولة لشرائها، وعدم الرغبة في زيادة المديونيّة.		
3	تعرُّض الشَّركة إلى خسائر مُتتالية، بسبب محاربة الاحتلال الصهيونيّ للنشاط السياحيّ البحريّ الفلسطينيّ.		

4	ظهور قِيَم السفن والقوارب القديمة في سجلّات الشَّركة، بأعلى من قيمها الحقيقيّة؛ ما استدعى إعادة تقديرها.		
5	وجود أرباح عالية تراكمت في قائمة المركز الماليّ للشَّركة، فقرّرت إدارتها توزيع أسهم مِنّحَة، أو إنعام على المُساهمين القدامى.		
6	وجود سندات مُقارضة أصدرتها الشَّركة منذ عشرين عاماً، مع عدم قدرتها على خدمة هذه الديون وسدادها.		
7	توجُّه الحكومة الفلسطينيّة إلى التفعيل المدروس للرحلات العلميّة البحريّة للطلبة، ضمن برنامج: "اعرف كنوز وطنك".		
8	حاجة الشَّركة إلى مساحات ومواقف خاصّة لمَبيت السفن والقوارب.		

ممّا سبق نلاحظ، تنوُّع أسباب التعديل في رأس مال الشَّركة المُساهمة العامّة؛ فمنها ما يعود لسوء تقدير رأس المال المطلوب عند التأسيس، أو التوسُّع في نشاط الشَّركة أو تقليصه، كما قد يَتراكم الاحتياطيّ الاختياريّ إلى الحدّ الذي يجعل أسعار أسهم الشَّركة ترتفع في السوق الماليّة؛ ما يعيق تداولها، لذا نزيد رأس المال به، علاوة على تَعرُّض الشَّركة للخسائر المتتالية، أو زيادة مديونيّتها، مع عدم القدرة على السداد، وكذلك تسجيل الشَّركة لقيم الأصول غير المتداولة في سجلّاتها بالقيمة التاريخيّة، يُظهرها بغير قِيمها الحقيقيّة؛ ما يستدعى الزيادة بأرباح إعادة التقدير أو التخفيض لرأس المال بخسائر إعادة التقدير.



أفكر: كيف تؤثر حدة المنافسة بين الشَّركات في تغيير رأس مالها؟

المعالجة المحاسبيّة لتعديل رأس المال Accounting Treatment for Changes in Capital

تختلف المعالجة المحاسبيّة لتعديل رأس مال الشَّركة المُساهمة العامّة، باختلاف السبب الذي استدعى هذا التعديل، والذي بدوره يؤثّر في المعالجة المحاسبيّة، وفق الطريقة التي استُخدمت في ذلك، وتم معالجة هذا التعديل في رأس المال كما يأتي:

تنبيه !!!: تُعطى الأولوية للمساهمين القدامى في عملية الشراء أو الإكتتاب بالأسهم الجديدة المُراد زيادة رأس المال بها.

أوّلاً: زيادة رأس المال Capital Increase:

هناك عدة طرق لزيادة رأس المال الشَّركة المُساهمة العامّة، من أهمها:

1- الزيادة بإصدار أسهم جديدة Issuing new shares:

قد تصدر الأسهم الجديدة بالقيمة الاسميّة، سواء دفعت قيمتها نقداً؛ دفعة واحدة أو على أقساط، كما قد تصدر بعلاوة إصدار؛ أي بسعر أعلى من قيمتها الاسميّة، ويدفع المُساهمين الجُدد ثمن هذه الأسهم مع علاوة الإصدار؛ من باب العدالة مع المُساهمين القدامى، ويُسمّى الفارق بين القيمة الاسميّة للسهم وسعر الإصدار له، علاوة الإصدار (Premium)، ولبيان ذلك إليك النشاط الآتي:

نشاط (2): الزيادة بإصدار أسهم جديدة بعلاوة إصدار:



قرّرت شركة الطليعة للخدمات الفندقيّة المُساهمة العامّة المحدودة، بتاريخ 1/ 8/ 2020م. زيادة رأسمالها عن طريق إصدار (200000) سهم، بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم، وبسعر إصدار (1.4) دينار، **والمطلوب**: إثبات قيود اليوميّة اللازمة لزيادة رأس مال الشَّركة، علماً أنّه تمّ تغطية الأسهم بالكامل ودفعة واحدةوأصدرت الأسهم بتاريخ 1/ 12/ 2020م.

من خلال حلّ النشاط، نجد قيمة علاوة الإصدار للسهم الواحد، بإيجاد الفرق بين القيمة الاسميّة للسهم، وقيمة الإصدار، والبالغة أربعين قرشاً، حيث يدفع المكتتب علاوة الإصدار عند دفع القيمة الاسميّة للأسهم، أو عند دفع قيمة القسط الأوّل، في حالة الاكتتاب على أقساط، بحيث يُفتح حساب خاصّ لعلاوة الإصدار، يُجعل دائناً بمبلغ علاوة الإصدار، وحساب النقديّة مديناً، ثم يُقفل حساب علاوة الإصدار في حساب احتياطيّ علاوة الإصدار في نهاية العام الماليّ.

أتعلم:

تُحقّق علاوة الإصدار وظيفة تفادي الغُبن الذي قد يقع على المُساهمين القدامى؛ من خلال مشاركة المُساهمين الجدد لهم، بالاحتياطيّات المُجمّعة والأرباح المُحتجزة، عَبْرَ السنوات السابقة لعمل الشَّركة.

مثال (1): قرّرت شركة العنان للخدمات السياحيّة المُساهمة العامّة المحدودة، زيادة رأسمالها، من خلال إصدار (800000) سهم عادي جديد، بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم، وبسعر إصدار (1.5) دينار للسهم الواحد، على أن يتمّ الاكتتاب على أقساط، كما يأتي:

القسط الأوّل	%40	استحقاق 5/ 1/ 2019م.
القسط الثاني	% 30	استحقاق 5/ 4/ 2019م.
القسط الثالث	% 30	استحقاق 5/ 8/ 2019م.

حيث سُدّدت الأقساط في مواعيدها، وأُصدرت الأسهم بتاريخ 1/ 9/ 2019م، **والمطلوب**: تسجيل قيود اليوميّة اللازمة لعمليّة الاكتتاب ودفع الأقساط، وإصدار الأسهم.

- **الحل:**

نقوم باستخراج قِيم الأقساط، كما يأتي:

قيمة القسط الأوّل = 800000 × % 40 × 1 = 320000 دينار.

قيمة القسط الثاني = 800000 × % 30 × 1 = 240000 دينار.

قيمة القسط الثالث = 800000 × % 30 × 1 = 240000 دينار.

ثم نجد قيمة علاوة الإصدار = (سعر الإصدار − القيمة الاسميّة للسهم) × عدد الأسهم المُصدَرَة.

= (1.5 − 1) × 800000 = 400000 دينار.

لذا فإنّ قيمة ما دفعه المكتتبون عند عمليّة الاكتتاب = قيمة القسط الأوّل + قيمة علاوة الإصدار.

= 320000 + 400000 = 720000 دينار.

وبالتالي فإنّ القيود المحاسبيّة المتعلّقة بعمليّة الاكتتاب، هي كما يأتي:

2019/1/5م

720000 من حـ/ النقديّة.

إلى مذكورين:

320000 حـ/ القسط الأوّل.

400000 حـ/ علاوة الإصدار.

(إثبات الاكتتاب، ودفع القسط الأوّل مع علاوة الإصدار)

240000 من حـ/ المُساهمين ذمم القسط الثاني.

240000 إلى حـ/ القسط الثاني.

(استحقاق القسط الثاني، والمطالبة بدفع قيمته)

2019/4/5م

240000 من حـ/ النقديّة.

240000 إلى حـ/ المُساهمين ذمم القسط الثاني.

(إثبات دفع المُساهمين لقيمة القسط الثاني)

240000 من حـ/ المُساهمين ذمم القسط الثالث.

240000 إلى حـ/ القسط الثالث.

(استحقاق القسط الثالث، والمطالبة بدفع قيمته)

2019/8/5م

240000 من حـ/ النقديّة.

240000 إلى حـ/ المُساهمين ذمم القسط الثالث.

(إثبات دفع المُساهمين لقيمة القسط الثالث)

أما قيْد إثبات إصدار الأسهم للمُساهمين، فهو:

من مذكورين:

2019/9/1م

320000 حـ/ القسط الأوّل.

240000 حـ/ القسط الثاني.

240000 حـ/ القسط الثالث.

800000 إلى حـ/ رأس المال.

(إثبات إصدار الأسهم للمُساهمين، وتكوين رأس المال)

2019/12/31م

400000 من حـ/ علاوة الإصدار.

400000 إلى حـ/ احتياطي علاوة الإصدار.

(إقفال علاوة الإصدار، بتحويلها للاحتياطي)

يتمّ تحديد سعر علاوة الإصدار، من خلال مقارنة وضع الشَّركة مع أسعار الشَّركات المشابهة لها في السوق، إذ تُسمّى طريقة السوق، أما طريقة صافي حقوق المُلكيَّة، فهي تقوم على أساس تحديد إجمالي القيمة العادلة لموجودات الشَّركة، مطروحاً منها إجمالي القيمة العادلة لمطلوباتها.

2- الزيادة برسملة الالتزامات Capitalization of Liabilities:

يتمّ اللجوء إلى رسملة بعض التزامات الشَّركة بموافقة أصحابها وموافقة الشركة على ذلك؛ كالذمم الدائنة وقرض السندات، عندما لا تكون هناك قدرة لدى الشَّركة المُساهمة العامّة على سدادها، أو رغبة منها في التخلُّص من أعباء هذه الديون، وكذلك لتدعيم مركزها الماليّ، حيث يتمّ منح أسهم بدلاً من هذه الالتزامات، ليصبحوا مساهمين بعد أن كانوا دائنين، حيث تقوم الشركة بطرح أسهم زيادة رأس المال، ويُقدم الدائنون على الاكتتاب بها، ولكن دون أن يسددوا قيمتها نقداً.

أما المعالجة المحاسبية المتعلقة بذلك، فتكون كما يأتي:

×× من حـ/ الدائنون.
×× إلى حـ/ المساهمين.
(اكتتاب الدائنون وتحويلهم إلى مساهمين)

وعند اصدار الأسهم، يكتب القيد الآتي:

×× من حـ/ المساهمين.
×× إلى حـ/ رأس المال.
(إصدار الأسهم للمساهمين)

ولتوضيح ذلك إليك النشاط الآتي:



نشاط (3): الزيادة برسملة الالتزامات:

فيما يأتي قائمة المركز الماليّ لشركة لفتا الفلسطينيّة، المُساهمة العامّة المحدودة، كما هي في 31/ 12/ 2019م:

المبلغ	الأصول	المبلغ	الخصوم
1000000	نقديّة	2500000	رأس المال (2.5 مليون سهم بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم)
2000000	أصول متداولة أخرى	500000	احتياطيّ إجباريّ
1500000	أصول غير متداولة	1000000	احتياطيّ اختياريّ
		300000	الذمم الدائنة
		200000	قرض السندات
4500000	**المجموع**	**4500000**	**المجموع**

حيث قرّرت الشَّركة زيادة رأسمالها ليصل إلى (4) مليون دينار، وذلك عن طريق رسملة (70 %) من قرض السندات، ورسملة الذمم الدائنة بالكامل، والباقي من خلال إصدار أسهم جديد، بسعر إصدار (1.25) دينار للسهم الواحد، على أن تُحصّل قيمتها نقداً دفعة واحدة، **والمطلوب:** تسجيل قيود اليوميّة اللازمة في دفاتر الشَّركة.

3- الزيادة برسملة الاحتياطيّ الاختياريّ Capitalization of Optional Reserve:

تحتفظ الشَّركات المُساهمة العامّة، بجزء من أرباحها كاحتياطيّ إجباريّ عملاً بأحكام القانون، كما تحتفظ بجزء آخر من أرباحها، على شكل احتياطيّ اختياريّ، وتوزّع الباقي أو جزءاً منه على المُساهمين، والمتبقّي من أرباح الشَّركة يتمّ الاحتفاظ به أرباحاً محتجزة، ولكن قد يتراكم الاحتياطي الاختياريّ إلى الحدّ الذي يجعل أسعار أسهم الشَّركة ترتفع بشكل كبير في السوق الماليّة، ما يعيق أو يُبطئ من عمليّة تداولها؛ الأمر الذي يدفع الشَّركة إلى اتّخاذ قرار برسملة الاحتياطيّ الاختياريّ أو جزء منه، وذلك بتوزيع أسهم مجّانيّة على المُساهمين المُسجّلين لدى الشَّركة بالقيمة الاسميّة، كلٌّ بنسبة ما يَملُك من أسهم، ولتوضيح ذلك، إليك النشاط الآتي:

أتعلم:

تُسمّى الأسهم المجّانيّة التي توزّع على المُساهمين لإرضائهم، عَبْرَ رسملة الاحتياطيّ الاختياريّ، أو جزء منه، بأسهُم المِنّحَة أو الإنعام.

نشاط (4): رسملة الاحتياطيّ الاختياريّ:



قرّرت شركة ألفا لصناعات الغَزِل والنسيج والملبوسات الفلسطينيّة، م.ع.م، زيادة رأس مالها عَبْرَ استخدام الاحتياطيّ الاختياريّ لديها، البالغ (260000) دينار، وذلك بتوزيع أسهم مجّانيّة على المُساهمين، كلٌّ بنسبة ما يملك من أسهم في رأس مال الشَّركة قبل الزيادة، فإذا علمت أنّ رأس مالها قبل الزيادة بلغ (5200000) دينار، وأنّ المُساهم زيد كان يَملُك (46000) سهم، قبل إجراء عمليّة الزيادة، **والمطلوب**:

أ- إثبات قيود اليوميّة اللازمة لزيادة رأس المال.

ب- حساب حصة المُساهم زيد من الأسهم المجّانيّة.

تتلخّص المعالجة المحاسبيّة لرسملة الاحتياطيّ الاختياريّ أو جزء منه، في تحويل الاحتياطيّ الاختياريّ لحساب المُساهمين في تاريخ اتّخاذ القرار؛ وذلك بجعل حساب الاحتياطيّ الاختياريّ مديناً، وحساب المُساهمين دائناً بقيمة الاحتياطيّ أو بالجزء الذي تمّ رسملته، وفي تاريخ إصدار الأسهم وتكوين رأس المال، يُجعل حساب المُساهمين مديناً، وحساب رأس المال دائناً.

تنبيه !!!: وفق المادة (233) من قانون الشَّركات الفلسطينيّ لسنة 2012م: "يُستعمل الاحتياطيّ الاختياريّ للشَّركة في الأغراض التي يقرّرها مجلس الإدارة، ويحقّ للجمعيّة العامّة توزيعه كلّه أو أيّ جزء منه؛ أرباحاً على المُساهمين، إذا لم يُستعمل في تلك الأغراض".

ولحساب حصّة كل مُساهم في الشَّركة المُساهمة العامّة من أسهم المِنّحَة، يتم استخراج نسبة التوزيع الخاصّة بذلك؛ عَبْرَ قسمة قيمة الاحتياطيّ الاختياريّ الذي تمّ رسملته، على رأس مال الشَّركة قبل الزيادة، ثمّ نجد عدد الأسهم التي تُمنح لكل مُساهم؛ من خلال ضرب نسبة التوزيع المُستخرجة في عدد الأسهم التي كان المُساهم يمتلكها قبل الزيادة، كما يأتي:

نسبة توزيع أسهم المِنّحَة (الإنعام) = القيمة المُرسملة من الاحتياطيّ الاختياريّ ÷ رأس المال قبل الزيادة.

حصّة المُساهم من أسهم المِنّحَة (الإنعام) = عدد أسهم المُساهم قبل الزيادة × نسبة التوزيع.

مثال (2): بتاريخ 25/ 1/ 2019م، قرّرت شركة البيادر للتقنيّات الزراعيّة، المُساهمة العامّة المحدودة، زيادة رأس مالها البالغ (4) مليون دينار، ليصل إلى (4.5) مليون دينار، وذلك عن طريق رسملة جزء من الاحتياطيّ الاختياريّ، البالغ (1) مليون دينار، حيث أصدرت الشَّركة الأسهم المجّانيّة للمُساهمين بتاريخ 10/ 2/ 2019م.

المطلوب: أ- إثبات قيود اليوميّة اللازمة لزيادة رأس المال.

ب- حساب حصّة المُساهمة دلال، من أسهم المِنّحَة، علماً أنّها تمتلك (12000) سهم.

- **الحل:**

أ- إثبات قيود اليوميّة لزيادة رأس المال:

نلاحظ أنّ المبلغ المُراد رسّملتُه من الاحتياطيّ الاختياريّ، هو نصف مليون دينار، وبذلك تكون القيود المحاسبيّة، كما يأتي:

500000 من حـ/ الاحتياطيّ الاختياريّ.	25/ 1/ 2019م
500000 إلى حـ/ المُساهمين.	
(تحويل الجزء المُرسّمَل من الاحتياطيّ الاختياريّ للمُساهمين)	
500000 من حـ/ المُساهمين.	10/ 2/ 2019م
500000 إلى حـ/ رأس المال.	
(إصدار أسهم المِنّحَة للمُساهمين)	

ب- حساب حصّة المُساهمة دلال، من أسهم المِنّحَة:

نسبة توزيع أسهم المِنّحَة (الإنعام) = القيمة المُرسّملة من الاحتياطيّ الاختياريّ ÷ رأس المال قبل الزيادة.

= 500000 ÷ 4000000 = 0.125

حصّة المُساهمة (دلال) من أسهم المِنّحَة = عدد أسهم المُساهم قبل الزيادة × نسبة التوزيع.

= 12000 × 0.125 = 1500 سهم.

ثانياً: تخفيض رأس المال Capital Deduction:

قد تواجه الشَّركة المُساهمة العامّة ظروفاً اقتصاديّة صعبة، تجعلها غير قادرة على تحقيق الأرباح، أو تكتشف أنّ رأس المال الذي جمعته من المُساهمين، من خلال عمليّات الاكتتاب يزيد عن حاجتها؛ ما يضطرها تحت هذه الظروف وظروف مماثلة أخرى إلى اتّخاذ القرار بتخفيض رأسمالها، بالقدر الذي لا تحتاج إليه، على أن يُراعى عند التخفيض وإجراءاته حقوق الآخرين على الشَّركة، وهذه الأسباب تستدعي تخفيض رأس المال، بإحدى الطُّرق الآتية:

1- التخفيض بإطفاء الخسائر المتراكمة Reduce Capital by Accumulated Losses:

قد تتوالى خسائر الشَّركة المُساهمة العامّة، وتتراكم عاماً بعد عام، ورغبة من إدارتها في عدم إظهار الخسائر المُدوّرة في قائمة مركزها الماليّ، قد تقرّر الهيئة العامة في الشَّركة في هذه الحالة تخفيض عدد الأسهم التي يمتلكها المُساهمون، بقيمة الخسائر التي سيتمّ استهلاكها (إطفاؤها)، وهنا سيُخسّر كلّ مُساهم جزءاً من حصّته في رأس المال، بقدر حصّته من الخسائر التي تمّ إطفاؤها، حيث يتمّ احتساب نسبة التخفيض، كما يأتي:

نسبة التخفيض = قيمة الخسائر المُراد إطفاؤها ÷ قيمة رأس المال القديم.

نشاط (5): تخفيض رأس المال بإطفاء الخسائر المُدوّرة:



ظهر حساب الخسائر المُدوّرة في قائمة المركز الماليّ لشركة اللؤلؤة للزيوت النباتيّة م. ع. م، بقيمة (100000) دينار، وقد قرّرت الهيئة العامّة في الشَّركة، في اجتماعها غير العادي، تخفيض رأس مالها البالغ (2) مليون دينار، بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم، وذلك عَبْرَ تخفيض رأس المال بقيمة الخسائر المُدوّرة كاملة، **والمطلوب**:

أ- تسجيل قيود اليوميّة اللازمة لتخفيض رأس المال في دفاتر الشَّركة.

ب- حساب عدد الأسهم التي سيحتفظ بها المُساهم علاء بعد التخفيض، علماً أنّه كان يمتلك (8000) سهم قبل التخفيض.

نلاحظ، أنّ القيمة الاسميّة للسهم ستبقى ثابتة، وهي دينار واحد للسهم؛ لذا سيكون التخفيض على عدد الأسهم بنسبة التخفيض المحسوبة، حيث بلغت نسبة التخفيض في هذا النشاط (5 %)، وهنا سيخسر كل مُساهم 5 % من أسهمه التي كان يحتفظ بها قبل التخفيض؛ أي أنّ المُساهم علاء سيخصَّص له (7600) سهم، وبذلك يفقد (400) سهم؛ بسبب التخفيض.

أما المعالجة المحاسبيّة لتخفيض رأس المال، عَبْرَ إطفاء الخسائر المتراكمة أو جزء منها، فتكون بقيْدين، القيْد الأوّل: تخفيض رأس المال القديم بقيمة الخسائر المُدوّرة؛ وفيه يُجعل حساب رأس المال القديم مديناً، وحساب الخسائر المُدوّرة دائناً بقيمة الخسائر المُراد إطفاؤها، والقيْد الثاني: قيْد إصدار أسهم جديدة للمُساهمين بدلاً من الأسهم القديمة بقيمة رأس المال الجديد؛ وذلك بجعل حساب رأس المال القديم مديناً بقيمة رأس المال بعد التخفيض، وحساب رأس المال الجديد دائناً بها.



مثال (3):

بتاريخ 15/ 3/ 2019م، قرّرت شركة الوليد للنقل العام م.ع.م، تخفيض رأس مالها البالغ (2400000) دينار، بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم، وذلك عن طريق إطفاء 60 % من الخسائر المُدوّرة، والبالغة (100000) دينار، حيث أُصدرت الأسهم الجديدة بعد شهرين من قرار التخفيض.

المطلوب: أ- إثبات قيود اليوميّة اللازمة للتخفيض.

ب- حساب حصّة المُساهم رياض من الأسهم بعد التخفيض، علماً أنّه كان يمتلك (8000) سهم، قبل التخفيض.

- **الحلّ:**

أ- قيود اليوميّة اللازمة للتخفيض:

نلاحظ أنّ قيمة التخفيض على رأس المال، تساوي (60 %) من إجمالي الخسائر المُدوّرة، وبذلك فهي:

= 100000 × 60 % = 60000 دينار.

نسبة التخفيض = قيمة الخسائر المُراد إطفاؤها ÷ قيمة رأس المال القديم.

= 60000 ÷ 2400000 = 0.025

رأس المال الجديد = رأس المال القديم - قيمة التخفيض من الخسائر.

= 2400000 - 60000 = 2340000 دينار.

لذا فإن القيود المحاسبيّة لعمليّة التخفيض، هي:

60000 من حـ/ رأس المال القديم.	2019/3/15م
60000 إلى حـ/ الخسائر المُدوّرة.	
(تخفيض رأس المال بجزء من الخسائر المُدوّرة)	
2340000 من حـ/ رأس المال القديم.	2019/5/15م
2340000 إلى حـ/ رأس المال الجديد.	
(إصدار أسهم جديدة بدلاً من الأسهم القديمة)	

ب- ما يخسره المُساهم رياض من أسهم، بسبب التخفيض:

= عدد الأسهم التي امتلكها رياض قبل التخفيض × نسبة التخفيض.

= 8000 × 0.025

= 200 سهم.

وبالتالي فإنّ عدد الأسهم التي سيحتفظ بها رياض بعد التخفيض = عدد الأسهم التي امتلكها رياض قبل التخفيض – عدد أسهم التخفيض.

= 8000 – 200 = 7800 سهم.

2- التخفيض بِرَدّ جزء من رأس مال الشَّركة:

بعد استيفاء الشَّركة رأسمالها من المُساهمين، وقيام الشَّركة بمزاولة أعمالها، قد تلاحظ إدارة الشَّركة المُساهمة العامّة، أنّ هناك جزءاً من رأس مالها غير مستثمر؛ بسبب عدم قدرة الشَّركة على توظيفه؛ نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصاديّة أو السياسيّة أو الإداريّة، أو غيرها من الظروف؛ فتضطرّ الشَّركة لإرجاع السيولة النقديّة الزائدة في رأس المال، ليتسنّى للمُساهمين استثمارها بطريقتهم الخاصّة؛ ما يعني اتّخاذ الهيئة العامة في الشَّركة القرار بتخفيض رأس المال، وردّ جزء منه للمُساهمين، ولتوضيح ذلك نستعرض المثال الآتي:



مثال (4):

فيما يأتي قائمة مُبسّطة للمركز الماليّ لشركة فلسطين للخدمات الصحّيّة (م. ع. م)، كما هي بتاريخ 31/ 12/ 2018م:

الموجودات		الالتزامات وحقوق المُلكيّة	
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
400000	النقديّة	1000000	حقوق المُلكيّة (أسهم عاديّة) مليون سهم؛ بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم
600000	أصول أخرى		
1000000	**مجموع الأصول**	**1000000**	**مجموع الالتزامات وحقوق المُلكيّة**

ونظراً لوجود فائض سيولة غير مستثمرة في الشَّركة، قرّرت الهيئة العامة في الشَّركة بتاريخ 10 /1 /2019م، تخفيض رأس المال بردّ مبلغ (300000) دينار للمُساهمين، وتمّ تنفيذه بتاريخ 25/ 1/ 2019م.

المطلوب: أ- إثبات قيود اليوميّة اللازمة، لتخفيض رأس مال الشَّركة.

ب- حساب عدد الأسهم التي سيحتفظ بها المُساهم خالد، علماً أنه كان يملك (2000) سهم قبل قرار التنفيذ.

ج- إعداد قائمة المركز الماليّ للشَّركة، بعد تنفيذ قرار التخفيض مباشرة.

- **الحل:**

أ- إثبات قيود اليوميّة، لتخفيض رأس المال:

1000000 من حـ/ رأس المال القديم.	2019/1/10م
إلى مذكورين:	
300000 حـ/ المُساهمين.	
700000 حـ/ رأس المال الجديد.	
(تخفيض رأس المال بقرار ردّ جزء منه للمُساهمين، وإصدار أسهم جديدة)	
300000 من حـ/ المُساهمين.	2019/1/25م
300000 إلى حـ/ النقديّة.	
(رد المبلغ الفائض للمُساهمين نقداً)	

ب- ولحساب حصّة المُساهم خالد من الأسهم بعد التخفيض، يتمّ استخراج نسبة التخفيض؛ بقسمة مبلغ التخفيض النقديّ المُراد رده للمُساهمين، على رأس المال القديم للشَّركة، وبذلك تكون نسبة التخفيض (30%) من أسهم كلّ مُساهم في الشَّركة، وبذلك يفقد المُساهم خالد (600) سهم ممّا كان يمتلكه من أسهم.

ج- إعداد قائمة المركز الماليّ، بعد تنفيذ قرار التخفيض مباشرة:

الموجودات		الالتزامات وحقوق الملكيّة	
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
100000	النقديّة	700000	حقوق المُلكيَّة (أسهم عادية) مليون سهم بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم
600000	أصول أخرى		
700000	**مجموع الأصول**	**700000**	**مجموع الالتزامات وحقوق المُلكيَّة**

أسئلة الدرس

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلّ ممّا يأتي:

1- ماذا يَنتُج عن الفرق بين القيمة السوقيّة للسهم وقيمته الاسميّة، عند زيادة رأس المال من خلال إصدار أسهم جديدة؟

أ- زيادة في حقوق المُلكيَّة. ب- زيادة في التزامات الشَّركة.

ج- ثبات في حقوق المُلكيَّة. د- نقص في التزامات الشَّركة.

2- ماذا يَنتُج عن رسملة الاحتياطيّ الاختياريّ في الشَّركة المُساهمة العامّة؟

أ- زيادة في حقوق المُلكيَّة. ب- زيادة في التزامات الشَّركة.

ج- ثبات في حقوق المُلكيَّة. د- نقص في حقوق المُلكيَّة.

3- أيّ من طرق زيادة رأس المال في الشَّركة المُساهمة العامّة، لا يَنتُج عنها زيادة في نقديّة الشَّركة؟

أ- إصدار أسهم جديدة بالقيمة الاسميّة نفسها. ب- إصدار أسهم جديدة بعلاوة إصدار.

ج- إصدار أسهم ممتازة. د- رسّمَلة الذمم الدائنة.

4- إذا علمت أنّ الخسائر المتراكمة لشركة مساهمة عامّة (200000) دينار، ورأس مالها بلغ (4) مليون دينار، وقامت الشَّركة بتخفيض رأسمالها بإطفاء كامل الخسائر، وأصبح عدد أسهم المُساهم خالد بعد التخفيض (779) سهماً، فما عدد الأسهم التي كان يمتلكها خالد قبل التخفيض؟

أ- 861 سهماً. ب- 16400 سهم. ج- 820 سهماً. د- 952 سهماً.

س2: ما الأسباب التي تدفع الشَّركة المُساهمة العامّة، لزيادة رأسمالها؟

س3: علّل لكلّ ممّا يأتي: - بعض الشَّركات المُساهمة العامّة، تصدر أسهم جديدة بعلاوة إصدار.

- تخفيض رأس المال بإطفاء الخسائر، لا يؤدّي إلى تخفيض حقوق المُلكيَّة.

س4: قرّرت شركة روافد المُساهمة العامّة المحدودة، زيادة رأسمالها بقيمة (400000) دينار، بقيمة أسمية دينار واحد للسهم، وبسعر إصدار (1.25) دينار للسهم، على أن يكون التسديد على ثلاثة أقساط، كما يأتي:

- القسط الأوّل 40% 1/ 5/ 2019م.
- القسط الثاني 30% 1/ 7/ 2019م.
- القسط الثالث 30% 1/ 9/ 2019م.

وقد دُفعت الأقساط في مواعيدها، وأُصدرت الأسهم بتاريخ 2019/10/1م، **والمطلوب**: تسجيل قيود اليوميّة اللازمة لإثبات عمليّة الاكتتاب، وإصدار الأسهم.

س5: بلغت الخسائر المُدوّرة في شركة العنان المُساهمة العامّة المحدودة، (200000) دينار، وقرّرت الشَّركة في اجتماعها غير العادي، تخفيض رأس المال؛ بإطفاء كامل خسائرها، فإذا علمت أنّ رأس مال الشَّركة (800000) دينار، بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم، **والمطلوب**:

أ- إثبات قيود اليوميّة اللازمة، لتخفيض رأس المال.

ب- ما عدد الأسهم التي سيخسرها المُساهم أحمد، الذي كان يمتلك (2500) سهماً، قبل التخفيض؟

أسئلة الوحدة

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلّ ممّا يأتي:

1- طرحت إحدى الشَّركات المُساهمة العامّة (400000) سهم للاكتتاب العام، بعد اكتتاب المؤسّسين بـ (50%) من أسهم رأس المال، وقد تمّ الاكتتاب بـ (500000) سهم، فما حصّة المُساهم رائد بعد التخصيص، الذي اكتتب بـ (6200) سهماً؟

أ- 4960 سهماً. ب- 2480 سهماً. ج- 7750 سهماً. د- 3875 سهماً.

2- متى يتم دفع علاوة الإصدار من قبل المُساهمين؟

أ- مع قسط التخصيص. ب- مع القسط الأخير.

ب- بعد القسط الأوّل. د- مع قسط الاكتتاب.

3- إذا علمت أنّ نسبة التخفيض في رأس مال شركة مساهمة عامّة، بلغت (8%)، وذلك عَبْرَ إطفاء الخسائر بالكامل، البالغة (160000) دينار، فكم يبلغ رأس مال الشَّركة قبل إجراء عمليّة التخفيض؟

أ- (2) مليون. ب- (16) مليوناً. ج- (1.6) مليون. د- (1.84) مليون.

4- أيّ من العلاقات الآتية، بين أنواع رأس المال في الشَّركة المُساهمة العامّة، صحيحة؟

أ- رأس المال المُصرّح به أكبر من المطروح للاكتتاب العام.

ب- رأس المال المُصرّح به أكبر أو يساوي المطروح للاكتتاب.

ج- رأس المال المُصرّح به أقلّ من رأس المال المكتَتب به.

د- رأس المال المكتتَب به أقلّ أو يساوي رأس المال المدفوع.

5- ما نوع رأس المال الذي نحصل بموجبة على الترخيص، لمزاولة الشَّركة لأعمالها؟

أ- المطروح للاكتتاب. ب- المُصرّح به. ج- المدفوع. د- المكتتَب به.

6- ما عدد أعضاء لجنة تأسيس الشَّركة المُساهمة العامّة؟

أ- لا يقلّ عن اثنين، ولا يزيد على خمسة. ب- لا يقلّ عن اثنين، ولا يزيد على عشرة.

ب- لا يقلّ عن خمسة، ولا يزيد على عشرة. د- لا يقلّ عن ثلاثة، ولا يزيد على سبعة.

7- ما المدّة القانونيّة لاستنفاد مصاريف التأسيس؟

أ- 2 - 3 سنوات. ب- 3 - 5 سنوات. ج- سنة واحدة. د- سنتان.

8- إذا كانت نسبة الاكتتاب العام في شركة مساهمة عامّة (120 %)، فما عدد الأسهم التي سيحتفظ بها المُساهم المكتتب بـ (18000) سهم، بعد إجراء عمليّة التخصيص؟

أ- 21600 سهم. ب- 15000 سهم. ج- 3600 سهم. د- 14800سهم.

9- أرادت شركة مساهمة عامّة، تخفيض رأسمالها بمقدار الخسائر المتراكمة، البالغة (200000) دينار، فإذا كانت المُساهِمة أنعام تَملُك قبل التخفيض (5000) سهماً، وأصبحت تَملُك بعد التخفيض (4000) سهم، فكم يبلغ رأس مال الشَّركة قبل التخفيض؟

أ- 200000 دينار. ب- 1000000 دينار. ج- 800000 دينار. د- 900000 دينار.

س2: ما المقصود بكلٍّ ممّا يأتي:

- مصاريف التأسيس؟ - الاكتتاب العام؟ - التخصيص؟

س3: علّل لكلٍّ ممّا يأتي:

أ- توزيع الشَّركة المُساهمة العامّة، أسهماً مجّانيّة على المُساهمين.

ب- لا تطرح بعض الشَّركات المُساهمة العامّة كامل رأس مالها المُصرّح به للاكتتاب العام.

س4: بتاريخ 15/ 3 /2019م، قام خمسة من المؤسّسين بتأسيس شركة مساهمة عامّة، وخلال مرحلة التأسيس، قاموا بدفع المصاريف الآتية:

م. إعداد عقد التأسيس	م. إعداد النظام الأساسيّ	م. إعداد الجدوى	جهاز حاسوب
(1000) دينار	(1500) دينار	الاقتصاديّة (3000) دينار	(1200) دينار

وقد وافقت الهيئة العامّة للشَّركة على جميع المصاريف، باستثناء نصف مصاريف إعداد عقد التأسيس، واعتبار جهاز الحاسوب أصلاً رأسماليّاً، **والمطلوب**: تسجيل قيود اليوميّة اللازمة لمعالجة مصاريف التأسيس.

س5: فيما يأتي قائمة المركز الماليّ لشركة العنان م.ع.م، كما هي في 31/ 12/ 2018م:

المبلغ	الأصول	المبلغ	الخصوم
1000000	نقديّة	2500000	رأس المال (2.5 مليون سهم، بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم)
1500000	أصول أخرى		
2500000	**المجموع**	**2500000**	**المجموع**

ونظراً لوجود فائض في سيولة الشَّركة، فقد قرّرت الهيئة العامة في الشَّركة بتاريخ 1/ 1/ 2019م، تخفيض رأس مال الشَّركة ليصل إلى (2) مليون دينار؛ وذلك بإرجاع الفائض نقداً للمُساهمين بتاريخ 15/ 1/ 2019م.

المطلوب:

أ- إثبات قيود اليوميّة اللازمة لتخفيض رأس المال.

ب- حساب عدد الأسهم التي سيحتفظ بها المُساهم (كنان)، الذي كان يمتلك (5000) سهم، قبل التخفيض.

ج- تصوير قائمة المركز الماليّ، بعد التخفيض مباشرة.

س6: بتاريخ 2019/3/1م، قرّرت شركة الحاصباني للمياه المعدنيّة (م.ع.م)، زيادة رأس مال الشَّركة بطرح (900000) سهم، بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم، على أن يتمّ السداد على ثلاثة أقساط متساوية:

القسط الأوّل بتاريخ 1/ 4/ 2019م، والقسط الثاني بتاريخ 1/ 6/ 2019م، والقسط الثالث بتاريخ 1/ 8/ 2019م، حيث سُدّدت الأقساط نقداً في مواعيدها، باستثناء المُساهم (عماد)، الذي اكتتب بـ (6000) سهم، تأخّر عن سداد القسط الثاني، وقرّرت الشَّركة بيع أسهمه بتاريخ 2019/8/1م، بقيمة (7600) دينار، ورتّبت الشَّركة عليه فوائد تأخير (150) ديناراً، ومصاريف بيع (120) ديناراً، وأُصدرت الأسهم بتاريخ 2019/11/10م.

المطلوب: إثبات قيود اليوميّة اللازمة، لتكوين رأس المال وإصدار الأسهم.

س7: بتاريخ 1/ 1/ 2018م، تأسّست شركة مساهمة عامّة، برأس مال قدره (900000) دينار، موزّعاً على (900000) سهم، بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم، وقد اكتتب المؤسّسون بنسبة (50%) من رأس المال، وطرح الباقي للاكتتاب العام بتاريخ 1/ 4/ 2018م، على أن يُدفع (40%) من قيمة السهم عند الاكتتاب، والباقي يُقسَّط على دفعتين متساويتين؛ الأوّلى تستحقّ بتاريخ 1/ 6/ 2018م، والثانية بتاريخ 1/ 9/ 2018م، وقد تمّت تغطية الاكتتاب بـ (120%)، وتقرّر ردّ الزيادة للمكتتبين بتاريخ 10/ 4/ 2018م.

المطلوب: أ- إثبات قيود اليوميّة اللازمة للاكتتاب، وإصدار الأسهم بتاريخ 2018/9/10م.

ب- حساب حصّة المُساهم عامر بعد التخصيص، الذي اكتتب بـ (24000) سهم.

س8: بتاريخ 1/ 1/ 2018م، تأسّست شركة مساهمة عامّة برأس مال قدره مليون دينار، موزّعاً على مليون سهم، بقيمة اسميّة دينار واحد للسهم، حيث اكتتب المؤسّسون في 10/ 1/ 2018م، بنسبة (40%) من رأس المال؛ بتقديم أصول عينيّة (أراضٍ 220000 دينار ، مبانٍ 180000 دينار)، وطُرح الباقي للاكتتاب العام نقداً على ثلاثة أقساط، كما يأتي:

- القسط الأوّل بتاريخ 2/ 2/ 2018م 400 فلس.
- القسط الثاني بتاريخ 2/ 4/ 2018م 400 فلس.
- القسط الثالث بتاريخ 2/ 6/ 2018م 200 فلس.

وقد سُدّدت الأقساط نقداً في مواعيدها، باستثناء المُساهم (خليل)، الذي اكتتب بـ (18000) سهم نقديّ، والمتأخّر عن دفع القسط الثالث، وقرّرت الشَّركة بيع أسهمه بتاريخ 1/ 9/ 2018م، بقيمة (16000) دينار، واحتسبت عليه فوائد تأخير (120) ديناراً، ومصاريف بيع (80) ديناراً، وأُصدرت الأسهم بتاريخ 10/ 9/ 2018م.

المطلوب: إثبات قيود اليوميّة اللازمة، لتكوين رأس المال وإصدار الأسهم.

س9: في 15/ 5 /2020م، قرر مجموعة من المؤسسين تأسيس شركة مساهمة عامة، برأس مال قدره (2) مليون دينار، موزعة على (1.5) مليون سهم نقدي، و(0.5) مليون سهم عيني، القيمة الاسمية للسهم دينار واحد، وذلك للعمل في مجال تحلية مياه البحر، وقد أودع المؤسسون مبلغ (400000) دينار في أحد المصارف الفلسطينية؛ لتغطية مصروفات التأسيس، وكانت كما يأتي:

- م. إعداد عقد التأسيس 16000 دينار.
- م. إعداد الجدوى الاقتصادية 18000 دينار.
- مصروف سفر وتنقل 2000 دينار، أثاث بقيمة 5000 دينار.
- سيارة 20000 دينار.
- قطعة أرض 50000 دينار. وقد أقرت المصروفات من قبل الهيئة العامة التأسيسية، باستثناء: مصروفات السفر والتنقل، كما اعتمدت قيمة قطعة الأرض بـ (40000) دينار، واعتبرت مصاريف الأصول مصاريف رأسمالية.
- بتاريخ 20/ 5/2020م، أكتتب المؤسسون بـ (40%) من أسهم الشركة، كان منها أسهم عينية مقابل المقدمات العينية التي تم رسملتها، والباقي أسهم نقدية، وتم طرح الباقي للاكتتاب العام، على أن يتم دفع (40%) عند اكتتاب المؤسسون، والباقي يقسط على دفعتين متساويتين: الأولى في 7/1 والثانية في 9/1.
- وفي 8/1 تبين أنه تم تغطية الاكتتاب العام بمرة ونصف، وتقرر رد الزيادة للمكتتبين بعد أسبوع من ذلك، والمطلوب:

أ- اكتب قيود اليومية اللازمة لعملية التأسيس.

ب- ما قيمة ما دفعه المساهمون في القسط الأول؟

ج - كم تبلغ قيمة المبالغ المُراد ردها للمساهمين؟

د - كم سيخصص من أسهم للمُساهم يقين، والذي كان قد امتلك (12000) سهم قبل عملية التخصيص؟ وكم ستفقد من أسهم بسبب ذلك؟

هـ - احسب مقدار المبلغ الذي سيرد للمُساهم يقين بسبب التخصيص.

و- اكتب قيود اليومية اللازمة لعملية الاكتتاب وإصدار الأسهم.



المشروع الطلابيّ:

تمتنع بعض الشَّركات المُساهمة العامّة عن إدراج أسهمها في سوق رأس المال، رغم الفوائد التي تجنيها من وراء ذلك. ابحث في شروط إدراج أسهم الشَّركات المُساهمة العامّة في السوق الماليّة الفلسطينيّة، وأسباب امتناع بعض الشَّركات عن إدراج أسهمها، واكتب تقريراً بذلك.



أُقيِّم ذاتي:

الرقم	النِّتاجاتُ	التقييم		
		مرتفعٌ	متوسّطٌ	منخفضٌ
1	أُلمُّ بإجراءات تأسيس الشَّركة المُساهمة العامّة.			
2	أُفرّق بين أنواع رأس مال الشَّركة المُساهمة العامّة.			
3	أَحسب قيمة السهم العادي للشَّركة المُساهمة العامّة.			
4	أُتقن المعالجة المحاسبيّة للاكتتاب؛ نقداً وفوراً، وعيناً أو على أقساط.			
5	أُتقن إصدار الأسهم وتكوين رأس المال.			
6	أُتقن المعالجة المحاسبيّة للمُساهم المُتخلف عن السداد.			
7	أُتقن تصوير حساب المُساهم المتخلف عن سداد الأقساط.			
8	أُتقن المعالجة المحاسبيّة لزيادة رأس المال.			
9	أُتقن حساب حصّة المُساهم، من الأسهم المجّانيّة.			
10	أُتقن عمليّة التخفيض لرأس مال الشَّركة المُساهمة العامّة.			
11	أُتقن تصوير قائمة المركز الماليّ للشَّركة المُساهمة العامّة، بعد تعديل رأس مالها.			



القوائم الماليّة في الشَّركة المُساهمة العامّة

Financial Statements in Corporation

نَتأمّلُ ثمّ نُناقشُ:

كيف تساعد القوائم الماليّة للشَّركة في صناعة القرارات؟

يُتوقَّع من الطّلبة بعد الانتهاء من دراسة هذه الوَحدة، أن يكونوا قادرين على إعداد قوائم ماليّة لشركة مساهمة عامّة، ويتحقّق ذلك من خلال المهمّات الآتية:

- تحليل حالة دراسيّة عن ماهيّة قائمة الدخل للشَّركة.
- تنفيذ أنشطة عن استخراج الربح التشغيليّ، ومجمل ربح، وصافي ربح الشَّركة.
- تحليل حالة دراسيّة عن إعداد قائمة دخل الشَّركة، ونصيب سهمها من الأرباح والخسائر، وعلاقة إدراج أسهمها بقوائمها الماليّة.
- تنفيذ أنشطة عن مكوّنات قائمة المركز الماليّ، وتبويب بنودها.
- حلّ مثال عن إعداد قائمة المركز الماليّ للشَّركة.
- حلّ مثال عن قائمة التَغيُّر في حقوق المُساهمين، والقيود اليوميّة المتعلّقة باقتطاعاتها.

الدرس الأوّل

قائمة الدَّخل
Income Statement

تُعدُّ القوائم الماليّة المصدر الأساس لمتّخذي القرارات؛ سواءً الاستثماريّة، أو الإداريّة، أو التمويليّة وغيرها، فهي تُعطي التصوُّر العام عن الوضع الماليّ للشَّركة، وتعكس جوانب مختلفة للعمليّات الماليّة الحادثة فيها، وفي دروس هذه الوحدة سنتناول بعض من القوائم المالية للشركة المساهمة العامة، فما أنواع القوائم الماليّة التي تُعِدُّها الشَّركة المُساهمة العامّة؟ وما الهدف من إعدادها كلّ منها؟ وما العناصر المكوّنة لهذه القوائم؟ والقيود المحاسبيّة المتعلّقة بإعدادها؟

مفهوم قائمة الدَّخل Income Statement Concept:



قائمة ماليّة تعرض لنا نتائج أعمال الشَّركة؛ من ربح أو خسارة، خلال فترة ماليّة معيّنة، سنة في العادة؛ من خلال مقابلة إيرادات الفترة الماليّة بالمصاريف التي أسهمت في تحقيقها، إذ تُعدّ هذه القائمة من أهمّ القوائم الماليّة في الشَّركة؛ لِما توفّره من بيانات ماليّة للمستخدمين، المستثمرين والدائنين بخاصّة، وللتعرّف إلى ذلك، نتناول الحالة الدراسيّة الآتية:

حالة دراسيّة (1): شركة بيت المقدس للخدمات الاستشاريّة





اجتمع مجموعة من المستثمرين الفلسطينيّين، لمناقشة فكرة تأسيس شركة مساهمة عامّة فلسطينيّة، تُعنى بتقديم الاستشارات الاقتصاديّة والماليّة، وبعد إطلاعهم على الفِقرات القانونيّة المتعلّقة بتأسيس الشَّركات وحوافز الاستثمار، تبيّنَ أنّ: نسبة ضريبة الدخل المفروضة على الدخل الخاضع للضريبة، للشركات في فلسطين 15 %، باستثناء شركات الاتّصالات، والشَّركات التي تتمتّع بامتياز أو احتكار طبيعيّ، تبلغ النسبة فيها 20 %، أمّا فيما يتعلّق بالشَّركات المحليّة والأجنبيّة المسجّلة حديثاً، لممارسة الأعمال في فلسطين فتبلغ 5 % لغاية خمس سنوات، تبدأ من تاريخ تحقيق الربح، بما لا يتجاوز أربع سنوات، أيّهما أسبق.

واتُّخذ القرار بتأسيس الشَّركة وتسجيلها، وتمّ طرح أسهمها للاكتتاب العام، وفقاً لأحكام قانون الشَّركات الفلسطينيّ، واتّخذت الشَّركة من مدينة رام الله مقرّاً مؤقّتاً لنشاطها؛ بسبب إعاقة سُلطات الاحتلال الصّهيونيّ لها عن ممارسة نشاطها في العاصمة القدس، حيث باشرت الشَّركة عملها مع بداية عام 2018م، وتمّ خلال العام تقديم العديد من الخدمات الاستشاريّة، وإعداد دراسات الجدوى الاقتصاديّة، ولمختلف المؤسّسات والشَّركات العاملة في السوق الفلسطينيّة، وتبيّنَ في نهاية العام الأوّل من نشاطها، أنّ قيمة الخدمات المقدّمة للزبائن، بلغت (750000) دينار، المقبوض منها (550000) دينار، كما أظهرت السجلّات الماليّة للشَّركة التفاصيل الآتية المتعلّقة بمصاريفها خلال العام، مقدّرة بالدينار:

اسم المصروف	المبلغ المدفوع	المبلغ غير المدفوع
مصاريف تسويقيّة	120000	35000
مصاريف إداريّة وعموميّة *	280000	145000
مصروفات أخرى	12000	7000
مصروف ضريبة الدخل	؟؟	

* هذه المصاريف لا تشمل مصروف استهلاك الأصول الثابتة للشَّركة، والتي بلغت بعد الأعمال الإنتاجيّة، وقِيَّم الخردة في نهاية عمرها الإنتاجي، بقسط ثابت قيمته 6000 دينار في السنة.

والمطلوب: بالتعاون مع زملائك في المجموعة، ناقش التساؤلات الآتية:

س1: كم تبلغ إيرادات الشَّركة خلال 2018م؟ وكم يبلغ مجموع مصروفاتها قبل الضريبة؟

س2: ما الأساس المحاسبيّ الذي استندت عليه الشَّركة في الاعتراف بإيراداتها، وتسجيل مصروفاتها؟

س3: باعتقادك: كيف تمّ دفع مصروف قسط الاستهلاك الخاصّ بالأصول الثابتة للشَّركة؟

س4: احسب نتيجة عمل الشَّركة قبل الضريبة، خلال عام 2018م، دون إعداد قائمة الدخل.

س5: كم تبلغ نسبة ضريبة الدخل المفروضة على الشَّركة في السنة الأولى من نشاطها؟ وكم يبلغ صافي دخل الشَّركة بعد احتساب ضريبة الدخل؛ بناءً على نسبة الضريبة هذه؟

س6: ما قيمة الحافز الضريبيّ الذي اكتسبته الشَّركة الواردة في الحالة؛ كونها شركة حديثة؟

س7: هل مبلغ الدخل (صافي الربح) الذي تمّ احتسابه أعلاه، هو مبلغ دقيق، أم يُمثّل رقماً تقديريّاً؟ دلّل على إجابتك من خلال الحالة.

نلاحظ، أنّ قائمة الدخل تُعدّ على أساس الاستحقاق المحاسبيّ، الذي يتمّ بموجبه الاعتراف بقيمة كلّ الخدمات المقدّمة أو البضاعة المَبيعة، كإيرادات للفترة الماليّة، بغضّ النظر عن تاريخ التحصيل النقديّ لهذه الإيرادات، والاعتراف أيضاً بالمصروفات وتسجيلها في الفترة التي أُنفقت فيها؛ من أجل تحقيق تلك الإيرادات، بغض النظر عن وقت الدفع النقديّ لها.

وفيما يتعلق بمصروف الاستهلاك السنويّ الخاصّ بالأصول غير المتداولة؛ كالأثاث والمباني والمعدّات، فإنه يُؤخذ بعين الاعتبار عند استخراج صافي الربح، رغم أنّ هذه المصروفات لا يتمّ دفعها مباشرة من نقديّة الشَّركة، فهو مصروف ناتج عن توزيع القيمة التاريخيّة للأصل، على العمر الإنتاجيّ له.

- يتمّ استخراج نتيجة عمل الشَّركة من ربح أو خسارة، كما يأتي:

الربح/الخسارة = مجموع الإيرادات الكليّة - مجموع المصروفات الكليّة.

= 750000 - 605000

لذا فإنّ الربح هو نتيجة العمل للشَّركة في الحالة الدراسيّة السابقة، حيث يساوي (145000) دينار، قبل اقتطاع ضريبة الدخل، وعليه فإن قيمة الضريبة على الشَّركة بدون حافز ضريبيّ = (صافي الدخل قبل الضريبة × نسبة الضريبة)، وبالتالي فهي = (145000 × 15 %).

= 21750 ديناراً.

- ولكن كَوْن الشَّركة حديثة، يُطبّق عليها نسبة ضريبة (5 %)، وبذلك فإنّ قيمة الضريبة عليها:

= (صافي الدخل قبل الضريبة × نسبة الضريبة).

= (145000 × 5 %).

= 7250 ديناراً.

- وبالتالي فإنّ قيمة الحافز الضريبيّ التي تحصل عليه الشَّركة = قيمة الضريبة دون حافز ضريبيّ - قيمة الضريبة المُقتطعة فعلاً وفق القانون؛ بمعنى أنّ الحافز الضريبيّ المُكتسب = 21750 - 7250

= 14500 دينار.

لذلك فإنّ الشَّركة تحصل على حافز ضريبيّ بنسبة (10 %)، وفق قانون تشجيع الاستثمار الفلسطينيّ، رقم (7) للسنة 2014م، إذا حقّقت ربحاً في السنوات الأربع الأولى من عملها، وبالتالي فهي لا تأخذ هذا الحافز في السنة الخامسة، أمّا لو خسرت الشَّركة في السنتين الأولى والثانية، وحقّقت ربحاً في السنوات التي تليها، فإنّها تأخذ الحافز للثلاث سنوات المتبقّية؛ أي بمعنى أنّها خسرت سنة من سنوات الحافز الضريبيّ، وفق نصّ القانون.



أتعلم:

قيمة الحافز الضريبيّ = صافي الدخل قبل الضريبة × الفارق في نسبة الضريبة.

وبشكل عام، فإنّ صافي الربح أو صافي الخسارة الذي تحقّقه الشَّركة، ما هو إلّا رقمٌ تقديريٌّ؛ بسبب وجود مصاريف غير نقديّة؛ كمصروف الاستهلاك، المحسوب على أساس تقديريّ للعمر الإنتاجيّ للأصل، وتقدير قيمة النفاية للأصل، علاوة على تعدد طرق احتساب استهلاك هذه الأصول، ولتوضيح عمليّة استخراج مجمل ربح الشَّركة، إليك المثال الآتي:



مثال (1):



فيما يأتي البيانات الماليّة لشركة القمّة للتكنولوجيا المُساهمة العامّة المحدودة، المُستخرجة من سجلّاتها 2018/12/31م، والتي تتّخذ من القدس عاصمة فلسطين الأبديّة مقرّاً لها، حيث كان مجمل عمليّاتها من أعمال البيع والشراء (مقدرة بالدينار)، كما يأتي:

المبيعات	مردودات المبيعات	خصم المبيعات	بضاعة 1/1/	المشتريات
2250000	30000	8000	317000	1100000
مردودات المشتريات	خصم المشتريات	مصاريف نقل المشتريات	بضاعة 12/31/	
18000	7000	9000	338000	

والمطلوب اعداد قائمة الدخل للشركة بتاريخ 2018/12/31م، وذلك من أجل الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أ- جد صافي مبيعات الشَّركة.

ب- كم تبلغ تَكلُفة البضاعة المُعدّة للبيع؟

ج- ما مقدار تَكلُفة البضاعة المَبيعة؟

د- كم يبلغ مجمل ربح الشَّركة؟

- **الحلّ:**

شركة القمّة للتكنولوجيا (م. ع.م) قائمة الدخل عن السنة المُنتهية بتاريخ: 31 /12 /2018م			
البيان	**مجموع جزئيّ (1)**	**مجموع جزئيّ (2)**	**مجموع كلّيّ**
المبيعات:	2250000		
يطرح مردودات المبيعات ومسموحاتها		(30000)	
يطرح خصم المبيعات		(8000)	
• صافي المبيعات			2212000
تَكلُفة البضاعة المَبيعة:			
بضاعة 1/1		317000	
المشتريات خلال العام	1100000		
يُطرح مردودات المشتريات	(18000)		
يُطرح خصم المشتريات	(7000)		
تُضاف مصاريف نقل المشتريات	9000		
• صافي المشتريات		1084000	
البضاعة المُتاحة (المُعدة) للبيع:		1401000	
يُطرح بضاعة 12/31		**(338000)**	
• تَكلُفة المبيعات / البضاعة المَبيعة			(1063000)
** **مجمل الربح:**			**1149000**

نلاحظ، أنّه تمّ طرح الخصم على المبيعات ومردوداتها من القيمة الإجماليّة للمبيعات، للوصول إلى صافي المبيعات، وأنّ مجمل الطروحات من المبيعات بلغ (38000) دينار، وتَكلُفة البضاعة المُشتراة هي (1084000) دينار، في حين أنّ تَكلُفة البضاعة المُعدّة للبيع، بلغت (1401000) دينار، وأنّ تَكلُفة البضاعة المَبيعة (1063000) دينار، والتي لا بدّ من طرحها من صافي مبيعات الشَّركة، للوصول إلى مجمل ربح الشَّركة.

إنّ استخراج مجمل ربح الشَّركة لا يكفي لإعطاء انطباع دقيق عن نتيجة عملها؛ لذا لا بُدّ من استخراج صافي ربح الشَّركة، بعد إضافة المكاسب والإيرادات الأخرى، وطرح أيّة خسائر ومصاريف أخرى تكبّدتها الشَّركة، ولبيان ذلك، نتناول النشاط الآتي:

نشاط (1): استخراج صافي ربح الشَّركة:

إذا علمت أنّ مجمل ربح شركة أعالي البحار للتكنولوجيا بلغ (1187000) دينار في 31 /12/ 2019م، وأنّ المصاريف الإداريّة المتعلّقة برواتب الموظّفين في الشَّركة بلغت (350000) دينار، وأنّ مجموع استهلاك الأصول الثابتة بلغت (40000) دينار، ومصاريف المياه والكهرباء (120000) دينار، في حين بلغت المصاريف التسويقيّة المتعلّقة بالدعاية والإعلان (55200) دينار، والديون المعدومة المتعلّقة بالمبيعات الآجلة للزبائن، بلغت (12500) دينار، وعائدات الاستثمار في الأوراق الماليّة (12000) دينار، أمّا خسائر بيع أجهزة الحاسوب فبلغت (8000) دينار، **والمطلوب:** استخدام نموذج قائمة الدخل الجزئيّة، للإجابة عن الأسئلة الآتية:

أ- جد مجموع المصاريف التشغيليّة.
ب- جد الربح التشغيليّ للشَّركة.
ج- احسب صافي الدخل قبل الضريبة.
د- احسب صافي ربح الشَّركة.

شركة ..... المُساهمة العامّة المحدودة قائمة الدخل عن السنة المُنتهية بتاريخ: / / 20م			
البيان	**مجموع جزئيّ (1)**	**مجموع جزئيّ (2)**	**المجموع الكلّيّ**
مجمل الربح			
المصاريف التشغيليّة:			
أ- الإداريّة والعموميّة:			
رواتب الموظّفين			
استهلاك الأصول الثابتة			
مصاريف المياه والكهرباء			
مجموع المصاريف الإداريّة والعموميّة:			

ب- المصاريف البيعيّة والتسويقيّة:			
مصاريف الدعاية والإعلان			
مصاريف الديون المعدومة			
مجموع المصاريف البيعيّة والتسويقيّة:			
** مجموع المصاريف التشغيليّة:			
** صافي الربح التشغيليّ:			
مكاسب وخسائر أخرى:			
- إيراد استمارات ماليّة في شركات أحرى.			
- خسائر بيع أصول ثابتة.			
** صافي المكاسب والخسائر الأخرى:			
- الربح (الدخل) قبل الضريبة			
- ضريبة الدخل (15%)			
***صافي ربح الشَّركة			

نلاحظ، أنّه تمّ طرح المصاريف التشغيليّة والبالغة (577700) دينار، من مجمل الربح؛ وذلك للحصول على صافي الربح التشغيليّ للشَّركة، والبالغ (609300) دينار، إلّا أنّ الشَّركة المُساهمة العامّة قد يكون لها استثمارات في شركات أخرى، تدرّ أحياناً أرباحاً تُضاف إلى صافي الربح التشغيليّ للشَّركة، أو تُحمّلها خسائر تقلّل من صافي ربحها، كما قد يكون هناك أرباح أو خسائر في الشَّركة، ناتجة عن بيعها بعض أصولها الثابتة، مع العلم أنّه لا بُدّ من استبعاد قيمة الضريبة المترتّبة على الشَّركة، على ربحها خلال العام، للوصول إلى صافي نتيجة عمل الشَّركة بعد الضريبة، وبالتالي فإنّ صافي ربح الشَّركة بعد الضريبة لشركة أعالي البحار للتكنولوجيا، يساوي (521305) دنانير.

الادراج في السوق المالية Stock Market Listing:

تختلف الشَّركات المُساهمة العامّة عن غيرها من الشَّركات الأخرى، من حيث إمكانيّة إدراج أسهمها في السوق الماليّة، فالإدراج: هو تسجيل الورقة الماليّة المُصدّرة (أسهم أو سندات)، وتصنيفها في جداول السوق المخصّصة لذلك، وتحت شروط ماليّة وقانونيّة تفرضها عليها هيئة سوق رأس المال؛ لتنظّم قبولها في جداول السوق، ولتصبح عمليّة تداول الورقة الماليّة الخاصّة بالشَّركة المُدرجة، مُتاحة من خلال السوق؛ بيعاً وشراءً، ولتوضيح ذلك، نتناول الحالة الدراسيّة الآتية:

أتعلم:

هيئة سوق رأس المال: هي شخصيّة اعتباريّة مستقلّة ماليّاً وإداريّاً، تُعنى بأعمال الرقابة والترخيص على جميع العمليّات المتعلّقة بقطاع الأوراق الماليّة.

حالة دراسيّة (2): تحويل شركة كنعان التجاريّة المُساهمة المحدودة



تأسّست شركة كنعان التجاريّة عام 2012م، كشركة مساهمة خاصّة، في مدينة بيت لحم، لتعمل على إدارة سلسلة مراكز حديثة؛ للتسوُّق في مختلف المدن الفلسطينيّة، وباشرت الشَّركة أعمالها عَبْرَ افتتاح مراكز تسوُّق ذات أقسام متعدّدة، تلبّي مختلف احتياجات المواطن الفلسطينيّ، وكان من ضمن أقسامها الرئيسة، قسم متخصّص لبيع الأجهزة الإلكترونيّة، وبعد خمسة أعوام من العمل المتواصل، حققت الشَّركة خلالها أرباحاً مُجزية، تمّ على إثرها اتّخاذ قرار بتحويلها إلى شركة مساهمة عامّة، تمّ إدراج أسهمها في بورصة فلسطين للأوراق المالية، بعد استكمالها الإجراءات الضروريّة للتحويل والإدراج؛ ما نتج عنه زيادة الطلب على أسهم الشَّركة، فأدّى إلى تحقيقها أرباحاً إضافيّة ساعدت على زيادة أرباحها لتبلغ (3) مليون دينار قبل الضريبة، علماً بأنّ نسبة ضريبة الدخل المستحقّة على هذه الشَّركة، وفق قانون الضريبة الفلسطينيّ تبلغ 15 %، وأنّ جميع أسهم الشَّركة البالغة مليون سهم، هي أسهم عاديّة.

والمطلوب، الإجابة عن التساؤلات الآتية:

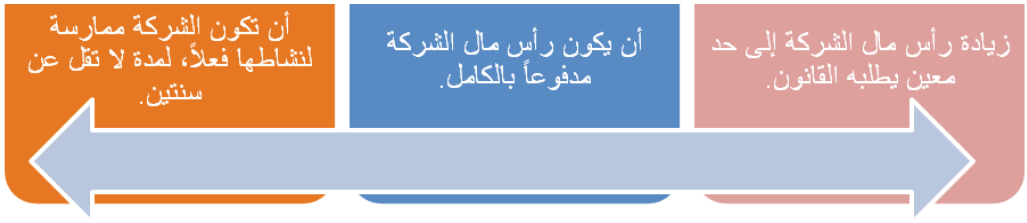
س1: هل يحقّ لأيّة شركة إدراج أسهمها في السوق الماليّة؟

س2: كيف يتمّ حساب نصيب السهم العاديّ من صافي الدخل؟

س3: احسب نصيب السهم العاديّ للشَّركة من صافي الدخل الذي حققته.

س4: ما علاقة إدراج أسهم الشَّركة المُساهمة العامّة، بالقوائم الماليّة للشَّركة؟

يتطلّب إدراج أسهم الشَّركات المُساهمة العامة، الالتزام بدرجة عالية من الشفافيّة، والإفصاح المنتظم عن الأحداث الجوهريّة في الشَّركة، علماً بأنّ شروط الإدراج قد تتضمّن ما يأتي:



حيث تقوم الشَّركة المُساهمة العامّة، بنشر قوائمها الماليّة بما فيها قائمة الدخل في الصحف المحليّة؛ لاطلاع الجمهور عليها، وهذا لا يعني أن تُفصح الشَّركة عن جميع أسرار العمل فيها؛ إذ إنّ ذلك قد يؤثّر سلباً على مركزها التنافسيّ في السوق.

ولكي نستخرج نصيب السهم العاديّ الواحد من أرباح الشَّركة، نقوم بقسمة صافي أرباح الشَّركة بعد الضريبة، التي أظهرتها قائمة دخل لسنةٍ ما، على عدد الأسهم العاديّة المُكوّنة لرأسمالها؛ لذا فإن نصيب السهم الواحد من الربح = صافي أرباح الشَّركة بعد الضريبة ÷ عدد الأسهم العاديّة المكوّنة لرأسمالها، وهو في نشاطنا السابق = 2550000 دينار ÷ (1) مليون سهم = 2.55 دينار/ للسهم.

تنبيه !!!:

- **يتمتّع السهم الممتاز،** باعتباره حصة في رأس المال، بأولويّة في الحصول على عائد ثابت من توزيعات أرباح الشَّركة، تحسب نسبة مئوية من قيمته الاسميّة، وكذلك عند تصفية الشَّركة.
- **الربح المُعدّ للتوزيع على الأسهم العاديّة،** هو صافي الربح بعد الضريبة، مطروحاً منه مجموع الأرباح الموزّعة على الأسهم الممتازة في الشَّركة.



مثال (2): شركة مساهمة عامّة، نصيب السهم الواحد العاديّ فيها يساوي (س) دينار، وبلغ عدد أسهم رأس المال (10) مليون سهم؛ منها (80 %) أسهم عاديّة، بقيمة اسميّة (1) دينار للسهم، والباقي أسهم ممتازة، كلّ منها يحمل نسبة توزيع أرباح (8 %) من قيمته الاسميّة، حيث بلغ نصيب السهم الممتاز الواحد من التوزيعات (0.4) دينار، في حين بلغ صافي ربح الشَّركة بعد الضريبة (6) مليون دينار، علماً بأنّ نسبة الضريبة على الشَّركات المُساهمة (15 %) من صافي الربح.

المطلوب: جد ما يأتي:

أ- كم تبلغ القيمة الاسميّة للسهم الممتاز الواحد؟

ب- ما مجموع القيمة الاسميّة للأسهم الممتازة المُصدّرة؟

ج- كم تبلغ قيمة توزيعات الأسهم العاديّة من الأرباح؟ على افتراض أنّ كلّ الأرباح السنويّة المتحقّقة يتمّ توزيعها.

د- كم يبلغ نصيب السهم العادي الواحد من الأرباح؟

- **الحل:**

- القيمة الاسميّة للسهم الممتاز = نصيب السهم من توزيعات الأرباح ÷ نسبة التوزيع للسهم.

= 0.4 ÷ 0.08 = 5 دنانير.

- القيمة الاسميّة للأسهم الممتازة = القيمة الاسميّة للسهم الممتاز × عدد الأسهم الممتازة.

= 5 دنانير × (0.2 × 10000000 سهم).

= 5 دنانير × 2000000 سهم.

= 10000000 دينار.

قيمة توزيعات الأسهم العاديّة من أرباح الشَّركة = صافي ربح الشَّركة بعد الضريبة - قيمة توزيعات الأسهم الممتازة؛ لذا فإنّ قيمة التوزيعات، هي:

= (6000000 دينار - (2000000 سهم × 5 دنانير × 0.08)).

= 6000000 دينار - 800000 دينار.

= 5200000 دينار.

- نصيب السهم العاديّ من الأرباح = الأرباح المُعدّة للتوزيع على الأسهم العاديّة ÷ عدد الأسهم العاديّة.

= 5200000 دينار ÷ 8000000 سهم.

= 0.65 دينار.



أتعلم:

توزيعات الأرباح الكلّيّة في الشَّركة = توزيعات الأرباح على الأسهم الممتازة + توزيعات الأرباح على الأسهم العاديّة، في حال توزيع الأرباح بالكامل، وعدم احتجاز الشَّركة لأيّ جزء من الأرباح.

أسئلة الدرس

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلّ ممّا يأتي:

1- ماذا يُطلق على المجموع الناتج عن جمع بضاعة أوّل المدّة، وتَكلُفة البضاعة المشتراة في الشَّركة؟

أ- تَكلُفة البضاعة المَبيعة. ب- صافي المشتريات.

ج- مجمل الربح. د- تَكلُفة البضاعة المُعدّة للبيع.

2- إذا علمت أنّ نصيب السهم العاديّ من الربح لشركة مساهمة عامّة، يساوي (4) دنانير، وبلغ عدد أسهم رأس المال (2400000) سهم؛ منها (10 %) أسهم ممتازة، فكم يبلغ صافي ربح الشَّركة المُعدّ للتوزيع على الأسهم العادية؟

أ- 8640000 دينار. ب- 9600000 دينار. ج- 600000 دينار. د- 2160000 دينار.

3- إذا علمت أنّ نصيب السهم العاديّ من الربح لشركة مساهمة عامّة، يساوي (1.5) دينار، وبلغ عدد أسهم رأس المال (4.5) مليون سهم؛ منها (20 %) أسهم ممتازة، وبلغ نصيب السهم الممتاز من الأرباح (2) دينار، فكم يبلغ صافي ربح الشَّركة بعد الضريبة؟

أ- 15750000 دينار. ب- 1800000 دينار. ج- 7200000 دينار. د- 5400000 دينار.

4- بلغ صافي دخل شركة قبل الضريبة في السنة الثانية من عملها (200000) دينار، تعمل في ظلّ قانون ضريبة 15 % على دخول الشَّركات، علماً أنّه ينطبق عليها قانون تشجيع الاستثمار الفلسطينيّ، فما قيمة الحافز الضريبيّ للشَّركة؟

أ- 10000 دينار. ب- 30000 دينار. ج- 20000 دينار. د- 3000 دينار.

س2: عرّف كلّاً ممّا يأتي: - هيئة سوق رأس المال. - الربح التشغيليّ. - السهم الممتاز.

س3: علّل: تُعدّ قائمة الدخل من أهمّ القوائم الماليّة في الشَّركة المُساهمة العامّة.

س4: الأرصدة الآتية مُستخرجة من سجلّات شركة أم الفحم لصناعة الحديد والصُّلب، كما هي في 2018/12/31م، (المبالغ مقدّرة بالدينار):

مبيعات حديد تامّ الصنع	مبيعات حديد نصف مُصنَّع	مشتريات حديد خام	خصم المبيعات	خصم المشتريات	مردودات المبيعات
2000000	600000	1400000	15000	125000	10000
مردودات المشتريات	م. نقل المشتريات	م. نقل المبيعات	مصاريف إداريّة وعموميّة	بضاعة أوّل المدّة	
20000	7500	17200	60000	270000	

فإذا علمت أنّ بضاعة آخر المدّة (وفق السوق أو التَكلُفة أيّهما أقلّ)، قُدّرت بقيمة 220000 دينار، **والمطلوب:**

أ- جد صافي مبيعات الشَّركة عن عام 2018م. ب- احسب تَكلُفة البضاعة المَبيعة في عام 2018م.

ج- كم يبلغ مجمل ربح الشَّركة لعام 2018م؟

س5: إليك الأرصدة المُستخرجة من دفاتر شركة الاتّفاق للصناعات البلاستيكيّة، المُساهمة العامّة المحدودة، كما هي بتاريخ: 31 /2018/12م (المبالغ مقدّرة بالدينار):

بضاعة أوّل المدّة	مشتريات	مبيعات	مردودات مشتريات	مردودات مبيعات	مصروف رواتب
300000	3000000	7600000	200000	160000	68000
إيراد أوراق ماليّة	فوائد دائنة	فوائد مدينة	م. إيجار	م. خدمات (مياه وكهرباء وهاتف)	م. نقل المشتريات
120000	10000	28000	20000	30000	14000
خصم المبيعات	خصم المشتريات	مصاريف وكلاء البيع	إيراد عقار	بضاعة آخر المدّة قدرت بـ 270000 دينار	
19000	12000	6000	7000		

فإذا علمت أنّ عدد الأسهم العاديّة بلغ (750000) سهماً، **المطلوب**: أجب عن الأسئلة الآتية:

أ- إعداد قائمة الدخل، عن المدة المنتهية بتاريخ 2018/12/31م.

ب- جد نصيب السهم العاديّ من الأرباح.

س6: حقّقت شركة الاستقلال المُساهمة العامّة المحدودة، العاملة في مجال إنتاج المياه المعدنيّة في مدينة القمر، في عام 2018م، صافي دخل (1600000) دينار قبل الضريبة، وكان عدد أسهم رأس المال فيها (2) مليون سهم عاديّ، بقيمة اسميّة (1) دينار للسهم العادي، و(0.5) مليون سهم ممتاز، كلٌّ منها يحمل نسبة توزيع أرباح (12 %) من قيمته الاسميّة، البالغة (6) دنانير وأنّ نسبة الضريبة التي تخضع لها الشَّركة هي 15 %، وقرّرت إدارة الشَّركة احتجاز أرباح بنسبة (10 %) من الربح المعُدّ للتوزيع، وتوزيع المتبقّي على حملة الأسهم. **المطلوب**: أجب عن الأسئلة الآتية:

أ- احسب قيمة الأرباح التي قرّرت الشَّركة احتجازها.

ب- جد قيمة الأرباح المُعدّة للتوزيع.

ج- كم يبلغ نصيب السهم الممتاز الواحد، من توزيعات الأرباح؟

د- كم يبلغ نصيب السهم العاديّ الواحد، من توزيعات الأرباح؟

الدرس الثّاني

قائمة المركز الماليّ للشَّركة المُساهمة العامّة
Statement of Financial Position

تعرض قائمة المركز الماليّ للشَّركة المُساهمة العامة، أصول الشَّركة وخصومها؛ كأيّ مشروع فرديّ، أو شركة أشخاص، أو شركة مساهمة، إلّا أنّ ما يميّز هذه القائمة في الشَّركات المُساهمة العامّة، هو طبيعة مكوّنات الحسابات التي تَرِد فيها؛ من أصول وخصوم، إضافة إلى حجم قيمها، فمثلاً، تظهر الأوراق الماليّة (الأسهم والسندات) في بند الأصول؛ أصلاً مستثمراً فيه، وفي الخصوم مصدراً من مصادر التمويل، وكذلك في وجود أنواع مختلفة من الاحتياطيّات والمخصّصات، عدا عن وجوب إلزاميّة النشر لها، في حالة إدراج أسهمها في السوق الماليّة، ومع ذلك يبقى الهدف الرئيس من إعداد هذه القائمة هو بيان الوضع الماليّ للشَّركة، فما عناصر أو مكوّنات قائمة المركز الماليّ في الشَّركات المُساهمة العامّة؟ وما آليّة تبويبها وإعدادها؟ وكيف يتمّ إعداد قائمة التغيُّر في حقوق المُساهمين فيها؟ هذا ما تمّ تناوله في هذا الدرس.

مكوّنات قائمة المركز الماليّ Components of Statement of Financial Position:

تتعدّد الحسابات التي تظهر في قائمة المركز الماليّ للشَّركة المُساهمة العامّة، ولكي نَعِدّ قائمة مركز ماليّ صحيحة، لا بُدّ من معرفة طبيعة هذه الحسابات، ومكان ورودها في القائمة، والنشاط الآتي يوضح ذلك:

نشاط (1): عناصر قائمة المركز الماليّ:



يتضمّن الجدول الآتي بعضاً من عناصر قائمة المركز الماليّ لشركة صفد للصناعات الدوائيّة، المُساهمة العامّة المحدودة، **والمطلوب**: تصنيف هذه العناصر إلى (أصول، التزامات، حقوق مُلكيّة)؛ بوضع إشارة (✓) في المكان المناسب:

الرقم	الحساب	أصول	التزامات	حقوق مُلكيّة
1	براءة اختراع			
2	رأس المال المدفوع			
3	ضريبة الدخل المستحقة			
4	احتياطيّ إجباريّ			
5	استثمار في شركة النهضة المُساهمة العامّة			
6	أرباح محتجزة			
7	تأمين سيّارات مدفوع مقدّماً			
8	استحقاقات جارية للديون طويلة الأجل			

9	توزيعات نقديّة مستحقّة الدفع			
10	النقد والنقد المُعادل (أشباه النقد؛ كأذونات الخزينة).			
11	السندات المُصدَرة			
12	أراضٍ محتفظ بها بغرض المضاربة			
13	مخصّص تعويض نهاية الخدمة			
14	مشاريع تحت التنفيذ			

نستنتج ممّا سبق، أنّ هناك بعض الحسابات التي تنفرد بها عادة الشَّركات المُساهمة العامة؛ كالسندات المُصدّرة، والأسهم المُصدَرة، والاحتياطيّات، والمخصّصات المتقطّعة؛ كالاحتياطيّ الإجباريّ، والاحتياطيّ الاختياريّ، ومخصّصات البحث العلميّ.

يُقصد بالمشاريع تحت التنفيذ، هي الأصول تحت الإنشاء، التي تقوم الشَّركة بالإنفاق عليها، حتى بدء التشغيل لها، حيث تُدرَج هذه النفقات في قائمة المركز الماليّ، تحت بند مستقل، كمشروعات تحت التنفيذ، وعند اكتمالها، يتمّ رسملة النفقات كافّةً، وتُحوَّل قيمتها كاملةً كإحدى بنود الأصول غير المتداولة، ومن أمثلتها المشروعات التوسعيّة للشَّركة، والمباني تحت التنفيذ، والآلات والمعدّات تحت التركيب، في حين يُقصد بالنقد المُعادل أو المكافئ، الاستثمارات الماليّة قصيرة الأجل، ذات السيولة العالية، وجودة الائتمان المرتفعة (المضمونة)، قبل أذونات الخزينة التي تمتلكها الشركة والأوراق التجارية الصادرة من الشركات الكبرى؛ بحيث تكون مخاطرتها صفراً، وفترة التحويل إلى سيولة أقل من (90) يوماً.

تبويب قائمة المركز الماليّ Classification of Statement of Financial Position:

يتمّ تبويب قائمة المركز الماليّ للشَّركة، بناءً على معيار السيولة، أو معيار الأهمّيّة النسبيّة لبنود حساباتها؛ ففي الشِقّ الأيمن من القائمة، قد نبدأ بالأصول المتداولة، ثمّ الأصول غير المتداولة، وبالتالي نبدأ في الشِقّ الأيسر من القائمة، بالالتزامات المتداولة، ثمّ الالتزامات غير المتداولة، فحقوق المُلكيّة، غير أنّ هذا لا يتّسق ومعايير المحاسبة الدوليّة؛ التي تبدأ بالأصول غير المتداولة؛ باعتبارها أقلّ سيولة، وكذلك الالتزامات غير المتداولة.

تنبيه !!!: تبويب قائمة المركز الماليّ للشَّركة، لا يؤثّر في تقييم الوضع الماليّ النهائيّ لها، بل يُسهم في تسهيل تقييم سيولتها، وقياس مخاطر الاستثمار فيها.

مثال (1): تأسّست شركة "الطاقة الخضراء" المُساهمة العامّة المحدودة، في 2018/1/1م، لإنتاج الطاقة الكهربائيّة النظيفة من مصادرها الطبيعيّة، مُتّخذة من صحراء النقب الفلسطينيّ مقرّاً رئيساً لها، حيث قامت الشَّركة في السنوات الثلاث من تأسيسها، بإنشاء عدّة محطّات لتوليد الطاقة الكهربائيّة؛ لتلبية الحاجة المتزايدة على الطاقة، وفيما يأتي بعض الحسابات المُستخرجة من سجلّات الشَّركة، كما هي بتاريخ 31 / 12 / 2020م:

البيان	المبالغ (دينار)
موّردون	26795261
ذمم مستهلكي الكهرباء	10551693
مصاريف تأمين مدفوعة مقدّماً	2028523
مخزون (مواد ولوازم محطّات التوليد وشبكات النقل)	4750827
تأمينات مشتركين	767052
ضرائب متراكمة	9306929
قرض حكوميّ	10456642
رأس المال	29166157
احتياطيّ إجباريّ	693703
احتياطيّ اختياريّ	374201
أرباح مدوّرة	3752774
النقد والنقد المماثل	862468
استثمارات في سندات شركات أخرى، تستحقّ بعد (7) سنوات	1511947
مشاريع تحت التنفيذ	14072790
أراضٍ	1012017
مبانٍ	3510627
آلات ومعدّات	57980735
سيّارات ورافعات	101909
شبكة الألواح الشمسيّة	5384119
مستحقّات وأرصدة دائنة أخرى	910000
أقساط متداولة من قروض طويلة الأجل	389289
تأمينات المشتركين المستردّة	9511
إيرادات مقبوضة مقدّماً	9346950
قروض طويلة الأجل	3253594
سندات مُصدّرة	3500000
مخصّص مكافأة نهاية الخدمة	3045592

المطلوب: إعداد قائمة المركز الماليّ للشّركة، كما هي بتاريخ 31 / 12 / 2020م.

- **الحلّ:**

نلاحظ من خلال معطيات المثال، أنّ جميع البنود الواردة في المثال هي بنود حسابات دائمة؛ لذا يمكن عرض قائمة المركز الماليّ، كما يأتي:

شركة الطاقة الخضراء المُساهمة العامّة المحدودة قائمة المركز الماليّ كما هي بتاريخ 2020/12/31م			
المبلغ	**الأصول**	**المبلغ**	**حقوق المُلكيَّة والالتزامات**
	الأصول غير المتداولة:		**حقوق المُلكيَّة:**
1511947	استثمارات في سندات شركات أخرى، تستحقّ بعد (7) سنوات	29166157	رأس المال
14072790	مشاريع تحت التنفيذ	693703	احتياطيّ إجباريّ
1012017	أراضٍ	374201	احتياطيّ اختياريّ
3510627	مبانٍ	3752774	أرباح مُدوّرة
57980735	آلات ومعدّات	33986835	* **مجموع حقوق المُلكيَّة**
101909	سيّارات ورافعات		**الالتزامات طويلة المدى:**
5384119	شبكة الألواح الشمسيّة	3253594	قروض طويلة الأجل
83574144	* **مجموع الأصول غير المتداولة:**	3500000	سندات مُصدَّرة
		3045592	مخصّص مكافأة نهاية الخدمة
	الأصول المتداولة:	767052	تأمينات مشتركين
862468	النقد والنقد المماثل	9306929	ضرائب متراكمة
10551693	ذمم مستهلكي الكهرباء	10456642	قرض حكوميّ
2028523	مصاريف تأمين مدفوعة مقدّماً		**الالتزامات قصيرة المدى:**
4750827	مخزون (مواد ولوازم محطّات التوليد وشبكات النقل)	26795261	مُورّدون
		910000	مستحقّات وأرصدة دائنة أخرى
		389289	أقساط متداولة من قروض طويلة الأجل
		9511	تأمينات المشتركين المُستردّة
		9346950	إيرادات مقبوضة مقدّماً
18193511	* **مجموع الأصول المتداولة:**	**67780820**	**مجموع الالتزامات**
101767655	**المجموع**	**101767655**	**المجموع**

تنبيه !!!: أشار قانون الضريبة الفلسطينيّ رقم (8) لسنة (2011م) إلى اعتبار مبالغ الزكاة مصروفات، لغايات احتساب الربح الخاضع للضريبة.

قائمة التَغيُّر في حقوق المُساهمين Statement of Changes in Stockholders' Equity:

وهي قائمة تبيّن حقوق المُساهمين على أصول الشَّركة، بعد سداد التزاماتها، إذ تقوم الشَّركة المُساهمة العامّة عادة، بإعداد هذه القائمة في نهاية الفترة الماليّة، وقبل إعداد قائمة مركزها الماليّ، التي تُظهر التغيُّرات التي طرأت على بنود حقوق المُساهمين خلال الفترة الماليّة، والشكل الآتي يبيّن ذلك:

قائمة التَغيُّر في حقوق المُساهمين

عن السنة الماليّة المُنتهية بتاريخ: / / م.

البيان / بنود حقوق المُلكيّة	رأس المال	احتياطي علاوة إصدار	الاحتياطيّ الإجباريّ	الاحتياطيّ الاختياريّ	الأرباح المُدوّرة	أسهم الخزينة	الإجماليّ
الرصيد في بداية الفترة	×××	×××	×××	×××	×××	×××	×××
إصدار أسهم جديدة (بعلاوة)	+	+					+
صافي الربح					+		+
الربح المحوّل للاحتياطيّ الإجباريّ			+		(-)		
الربح المحوّل للاحتياطيّ الاختياريّ				+	(-)		
توزيعات الأرباح					(-)		(-)
شراء أسهم خزينة						+	(-)
الرصيد في نهاية الفترة	××	××	××	××	××	××	××

شكل (1): قائمة التَغيُّر في حقوق المُساهمين.

بموجب قانون الشَّركات في فلسطين، يجب على الشَّركات المُساهمة العامّة اقتطاع (10 %) من صافي أرباحها السنويّة، يُخصّص احتياطيّاً إجباريّاً، إذ لا يجوز وقف هذا الاقتطاع، قبل أن يبلغ مجموع الاحتياطيّ المتراكم ما يُعادل ربع رأس مال الشَّركة، والذي لا يجوز توزيعه على المُساهمين بشكل عام، أمّا بخصوص اقتطاع الاحتياطيّ الاختياريّ، فإنّه يجوز للهيئة العامّة للشَّركة المُساهمة، وبناءً على اقتراح مجلس الإدارة، اقتطاع ما لا يتجاوز (20 %) من صافي الربح السنويّ كاحتياطيّ اختياريّ، ولا يجوز أن يتجاوز مجموع المبالغ المقتطعة باسم الاحتياطيّ الاختياريّ، نصف قيمة رأس مال الشَّركة، وذلك باستثناء شركات التأمين والمصارف.

أتعلم:

- أسهم الخزينة Treasury Shares: هي الأسهم التي تقوم الشَّركة المُصدَّرة لها، بإعادة شرائها من البورصة والاحتفاظ بها، بنية إعادة طرحها لاحقاً للسوق؛ للحفاظ على سعر أسهم الشَّركة في السوق، أو زيادة ربحيّة السهم الواحد في الشَّركة، أو بهدف التصدّي لمحاولات السيطرة على الشَّركة، من مستثمرين أو من شركات أخرى.
- تُعدّ أسهم الخزينة من حسابات حقوق المُلكيّة المقابلة؛ لأنّها تُخفّض من حقوق المُساهمين في الشَّركة المُساهمة العامّة.
- المخصص: هو التزام غير محدد المدة ولا القيمة، وهو من الحسابات المقابلة أو الحسابات التقييمية، تظهر في قائمة المركز المالي مطروحة من الأصل، ولكنه يُشكل التزاماً من التزامات الشركة.

مثال (2): فيما يأتي أرصدة حسابات حقوق المُساهمين، المُستخرجة من سجلّات شركة الريف لخدمات السياحة والسفر، المُساهمة العامّة المحدودة، وذلك في 31/ 12 /2018م:

البيان	المبلغ / دينار
رأس المال المدفوع (3 مليون سهم؛ بقيمة اسمية (1) دينار للسهم).	3000000
احتياطيّ علاوة إصدار	700000
احتياطيّ إجباريّ	200000
احتياطيّ اختياريّ	180000
أرباح مُدوّرة	240000
المجموع	**4320000**

وخلال عام 2019م، تمّ إصدار مليون سهم عاديّ جديد، بسعر إصدار (4) دنانير للسهم الواحد، وتمّ اقتطاع الاحتياطيّ الإجباريّ اللازم، كما قرّرت الهيئة العامّة وبناءً على اقتراح من مجلس إدارة الشَّركة، اقتطاع 8 % من صافي أرباح هذا العام، البالغ (280000) دينار؛ كاحتياطيّ اختياريّ، وتوزيع (50000) دينار على المُساهمين، واحتجاز المبلغ المتبقّي.

المطلوب: أ- إعداد قائمة التَغيُّر في حقوق المُساهمين، عن السنة المُنتهية في 31/ 12/ 2019 م.

ب- كتابة القيود المحاسبيّة المتعلّقة بذلك.

- **الحلّ:**

أ- يتمّ إدراج الأرصدة السابقة لبنود حقوق المُلكيّة في قائمة التَغيُّر في حقوق المُلكيّة، ومن ثمّ إدراج القيمة الاسميّة للأسهم المُصدَّرة تحت بند رأس المال، وعلاوة الإصدار للأسهم تحت بند احتياطيّ علاوة الإصدار، وكما يتمّ إدراج صافي ربح السنة الحاليّة، الذي بناءً عليه يتمّ احتساب الاحتياطيّات وتوزيعات الأرباح، ضمن بند الأرباح المُدوّرة، حيث يتمّ احتساب قيمة الاحتياطيّات، كما يأتي:

الاحتياطيّ الإجباريّ = صافي الربح × نسبة الاقتطاع (10 %).

= 280000 × 10 %.

= 28000 دينار.

الاحتياطيّ الاختياريّ = صافي الربح × نسبة الاقتطاع المُقرة (8 %).

= 280000 × 8 %.

= 22400 دينار.

أمّا فيما يتعلّق بتوزيعات الأرباح، فقد تمّ اعتماد قرار مجلس إدارة الشَّركة المُساهمة العامّة بهذا الخصوص، والمتمثّل في توزيع (50000) دينار على المُساهمين، تمّ اقتطاعها من صافي أرباح السنة الحاليّة، تُوزَّع بالتساوي على كلّ سهم، وفي حالة عدم تحقيق الشَّركة أرباحاً في إحدى السنوات، وكانت الشَّركة مُعتادة على توزيع الأرباح سنوياً على المُساهمين، يتمّ استخدام رصيد الأرباح المُحتجزة لتوزيعها عليهم؛ وذلك للمحافظة على مستوى الأرباح الموزّعة سنويّاً على المُساهمين، علماً أنّ الأرباح المتبقّية والبالغة (179600) دينار، تمّ تدويرها مع الأرباح المُدوّرة

من السنوات السابقة، وبذلك فإنّ قائمة التَغيُّر في حقوق المُساهمين، تكون على الشكل الآتي:

شركة الريف لخدمات السياحة والسفر المُساهمة العامّة المحدودة

قائمة التَغيُّر في حقوق المُساهمين عن الفترة الممتدّة من 2019/1/1 - 2019/12/31م

بنود حقوق المُلكيّة / البيان	رأس المال المدفوع	الاحتياطيّ الإجباريّ	الاحتياطيّ الاختياريّ	الأرباح المُدوّرة	احتياطي علاوة الإصدار	الإجماليّ
الرصيد في بداية الفترة	3000000	200000	180000	240000	700000	4320000
إصدار أسهم جديدة	1000000				3000000	4000000
صافي ربح السنة				280000		280000
الربح المحول للاحتياطيّ الإجباريّ		28000		(28000)		
الربح المحوّل للاحتياطيّ الاختياريّ(8 %)			22400	(22400)		
توزيعات الأرباح				(50000)		(50000)
الرصيد في نهاية الفترة	4000000	228000	202400	419600	3700000	8550000

ب- القيود اليوميّة المتعلّقة بالاقتطاعات:

- يتم إقفال رصيد حساب ملخّص الدخل (صافي ربح)، والبالغ (280000) دينار، في حساب الأرباح المُدوّرة، عَبْرَ القيْد الآتي:

280000 من حـ/ ملخّص الدخل.

280000 إلى حـ/ الأرباح المُدوّرة.

(تحويل صافي ربح إلى الأرباح المُدوّرة)

- يتم إثبات اقتطاع الاحتياطيّ الإجباريّ، والاحتياطيّ الاختياريّ، والتوزيعات على المُساهمين، من الأرباح المُدوّرة، بالقيْد الآتي:

100400 من حـ/ الأرباح المُدوّرة.

إلى مذكورين:

28000 حـ/ الاحتياطيّ الإجباريّ.

22400 حـ/ الاحتياطيّ الاختياريّ.

50000 حـ/ الأرباح الموزّعة.

(إثبات الاقتطاعات المختلفة من الأرباح المُدوّرة).

أسئلة الدرس

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلّ ممّا يأتي:

1- أيّ البنود الآتية لا يُعدّ التزاماً متداولاً؟

أ - الذمم الدائنة.

ب- مخصّص مكافأة نهاية الخدمة.

ج- الزكاة المستحقّة.

د- الإيراد المقبوض مقدّماً.

2- أيّ البنود الآتية يُعدّ أساساً لتقييم مخزون نهاية المدّة؟

أ- التَكلّفة التاريخيّة.

ب- المبلغ المقدّر القابل للتحصيل.

ج- التَكلّفة أو السوق أيّهما أقلّ.

د- القيمة العادلة.

3- ما أثر استرجاع بعض أسهم الشَّركة المُساهمة العامّة من البورصة، للاحتفاظ بها لإعادة طرحها لاحقاً؟

أ- تُخفِّض من حقوق المُساهمين.

ب- تزيد من التزامات الشَّركة.

ج- تزيد من أصول الشَّركة.

د- تُخفِّض من ربحيّة السهم في الشَّركة.

س 2: عرِّف كلاً ممّا يأتي:

- الاحتياطيّ الإجباريّ.
- الاحتياطيّ الاختياريّ.
- أسهم الخزينة.

س3: بَيِّن الحكم القانونيّ فيما يتعلق بالاحتياطات الآتية:

أ- الاحتياطيّ الإجباريّ.

ب- الاحتياطيّ الاختياريّ.

س4: الأرصدة الآتية لشركة الميدان لصناعة إطارات السيّارات، المُساهمة العامّة المحدودة، كما هي في 31/ 12/ 2018م:

اسم الحساب	الرصيد	اسم الحساب	الرصيد
النقديّة وما يعادلها	220000	أراضٍ	248000
الأسهم الممتازة	120000	أراضٍ محتفظ بها للتوسُّع المستقبليّ	210000
أسهم الخزينة	66000	أوراق دفع	35000
الاحتياطيّ الإجباريّ	200000	آلات ومعدّات	187000
الاحتياطيّ الاختياريّ	107000	إيراد مقبوض مقدّماً من العملاء	42000
الاستثمارات قصيرة الأجل	130000	سندات مُصدَّرة، مستحقّة في 31 /12 / 2026م	215000
الأرباح المُدوّرة	245000	احتياطي علاوة إصدار الأسهم العاديّة	182000
الأسهم العاديّة	350000	احتياطي علاوة إصدار الأسهم الممتازة	55500
الدائنون	287000	مبانٍ	290000
الرواتب والأجور المستحقّة	32000	مُجَمَّع استهلاك الآلات والمعدّات	135000
الشهرة	76000	مُجَمَّع استهلاك المباني	29000
الفوائد المستحقّة الدفع	57000	المصروفات المدفوعة مقدّماً	18000
المخزون	350000	مُخصّص الديون المشكوك في تحصيلها	12000
المدينون	360000	مُخصّص التقاعد	173000
		براءة الإختراع	121500

المطلوب: إعداد قائمة المركز الماليّ، بتاريخ 31/ 12/ 2018م.

أسئلة الوحدة

س1: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة، لكلّ ممّا يأتي:

1- إذا علمت أنّ بعض البنود المُستخرجة من سجلّات إحدى الشَّركات المُساهمة العامّة المحدودة، في 31/ 12/ 2018م، كانت كما يأتي: رأس المال (أسهم عاديّة) 800000 دينار، أسهم خزينة 90000 دينار، ضرائب مستحقّة 70000 دينار، أرباح محتجزة 280000 دينار، فكم تبلغ حقوق المُساهمين في الشَّركة؟

أ- 710000 دينار.

ب- 990000 دينار.

ج- 920000 دينار.

د- 1010000 دينار.

2- ما الأمر الذي لا يشمله الدخل الشامل للشَّركة المُساهمة العامّة؟

أ- إيرادات توزيعات أرباح، عن استثمارات في شركات أخرى.

ب- خسائر بيع بعض السيّارات والمعدّات في الشَّركة.

ج- طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام.

د- فرق عملات أجنبيّة، لغايات توحيد القوائم الماليّة.

3- في عام 2018م، حقّقت شركة العودة المُساهمة العامّة المحدودة، صافي دخل، قدره (600000) دينار، وقد وزّعت الشَّركة مبلغ (150000) دينار أرباح أسهم ممتازة، و(60000) دينار أرباح على الأسهم العاديّة خلال العام، فإذا علمت أنّ متوسّط عدد الأسهم العاديّة خلال العام بلغ (250000) سهم، فكم تبلغ حصة السهم العادي الواحد في الشَّركة من التوزيعات؟

أ- 1.56 دينار.

ب- 1.8 دينار.

ج- 2.4 دينار.

د- 3 دنانير.

4- ما العلاقة بين إيرادات الشَّركة ومكاسبها؟

أ- تنتج الإيرادات والمكاسب من العمليّات الرئيسة للشَّركة.

ب- تَنْشَأ المكاسب والإيرادات من معاملات عرضيّة للشَّركة.

ج- تنتج الإيرادات من الأنشطة الرئيسة، والمكاسب من الأنشطة العرضيّة.

د - مكاسب الشَّركة عادة أكبر من إيراداتها.

5- .في عام 2020م حققت شركة المساهمة العامة المحدودة صافي ربح قدره (300000) دينار، وقد وزّعت الشركة مبلغ (75000) دينار أرباح أسهم ممتازة، و(30000) دينار أرباح أسهم عادية خلال العام والباقي تم احتجازه، فإذا علمت أن متوسط عدد الأسهم العادية خلال العام بلغ (125000) سهم، فكم تبلغ ربحية السهم العادي الواحد في الشركة؟

أ- 0.78 دينار.

ب- 1.8 دينار.

ج- 1.56 دينار.

د- 2.4 دينار.

س2: علّل لكلٍّ ممّا يأتي:

- صافي الربح أو صافي الخسارة الذي تحقّقه الشَّركة، ما هو إلّا رقمٌ تقديريّ.
- إحجام بعض الشَّركات المُساهمة العامّة عن إدراج أسهمها في السوق الماليّة.

س3: قارن بين شركة مساهمة عامّة مُدْرَجة أسهمها في السوق الماليّة، وشركة مساهمة عامّة أخرى غير مدرجة أسهمها، **من حيث:**

- الإفصاح الماليّ.
- قيمة السهم.
- التداول للأسهم.

س4: فيما يأتي أسماء بعض الحسابات التي قد ترد في ميزانية شركة الاستقلال المُساهمة العامّة المحدودة:

مخصّص الديون المشكوك فيها، إيراد إيجار مقبوض مقدَّماً، أسهم الخزينة، حقوق امتياز، احتياطي علاوة إصدار الأسهم، سندات مُصدّرة، إصدار أسهم عادية، أراضٍ مقتناة بغية التوسُّع في الشَّركة، الاستهلاك المتراكم للآلات.

المطلوب: صَنِّف الحسابات الواردة في الشكل، إلى التصنيفات المعتمدة لقائمة المركز الماليّ للشَّركة المُساهمة العامّة، كما في الجدول الآتي:

الأصول المتداولة	الأصول غير المتداول	الالتزامات المتداولة	الالتزامات غير المتداولة	حقوق المُلكيَّة

س5: تأسّست شركة أمان للشحن البحريّ المُساهمة العامّة المحدودة، في 1/1/ من عام 2019م، مُتّخذة من مدينة حيْفا الفلسطينيّة مقرّاً رئيساً لها، وفيما يأتي بعض الحسابات المُستخرجة من سجلّات الشَّركة، كما هي بتاريخ 31/ 12/ 2019م، (المبالغ مقدّرة بالدينار):

البيان	المبالغ	البيان	المبالغ
مخزون (قطع ومواد ولوازم)	45000	ذمم دائنة	25000
إيرادات مستحقّة	60000	إيراد شحن مقبوض مقدَّماً	20000
ضرائب مستحقّة	15000	مخزون وقود	43000
قرض بنكيّ	17000	مبانٍ	80000
النقد والنقد المماثل	50000	آلات ومعدّات	60000
استثمارات ماليّة في شركات أخرى	68000	رافعات وأدوات مناولة	58000
رأس المال	200000	سندات مُصدّرة	75000
احتياطيّ إجباريّ	50000	مخصّص مكافأة نهاية الخدمة	27000
أرباح محتجزة	35000		

المطلوب: إعداد قائمة المركز الماليّ للشَّركة، كما هي بتاريخ 31/ 12/ 2019م.

س6: احسب القيم المجهولة لكلّ حالة من الحالات المستقلة أدناه، والمتعلّقة بنشاط الشَّركات المُساهمة العامّة أدناه:

البيان	شركة النوى لتسويق مُنتَجات التمور	شركة يافا لتجارة العصائر الطبيعيّة
المبيعات	؟	220000
مخزون أوّل المدّة	105000	؟
صافي المشتريات	390000	180000
مخزون نهاية المدّة	102000	24000
تَكلُفة البضاعة المَبيعة	؟	؟
مجمل الربح	145000	35000
المصاريف التشغيليّة	؟	50000
الدخل قبل الضريبة	12000	؟
ضريبة الدخل (15 %)	؟	؟
صافي الدخل	؟	؟

أُقيِّم ذاتي:

الرقم	النِّتاجاتُ	التقييم		
		مرتفعٌ	متوسّطٌ	منخفضٌ
1	أَحسب نتيجة عمل الشَّركة؛ من صافي ربح أو خسارة.			
2	أَحسب قيمة ضريبة الدخل المفروضة على الشَّركة.			
3	أَحسب قيمة الحافز الضريبيّ الذي اكتسبته الشَّركة.			
4	استخراج الربح التشغيليّ للشَّركة.			
5	أَجد مجمل ربح الشَّركة.			
6	أَحسب صافي دخل الشَّركة من العمليّات المستمرة.			
7	أَحسب ربحيّة السهم العاديّ للشَّركة.			
8	أُعدّ قائمة المركز الماليّ للشَّركة.			
9	أُعدّ قائمة التغيُّر في حقوق المُساهمين.			
10	أَكتب قيْد تحويل صافي ربح الشَّركة إلى الأرباح المُدوّرة.			
11	أَكتب قيْد إثبات الاقتطاعات المختلفة من الأرباح المُدوّرة في الشَّركة.			

المراجع باللغة الأنجليزية:

1- Belverd E .Needles, Jr., PH.D.,C.P.A.,C.M.A.DEPAUAL UNIVERSITY ,Marian powers,Ph .D.Northwestern university ,FinancialAccounting ,seventh Edition .

2- Donald E. kieso BH.D .C.P.A ,Nothern Illinois university Dekalb, Illinois ,Jerry J.Weygandt PHD., C.P.A .University of Wisconsin Madison, Wisconsin .,Terry D.warfield PH.D. university of wisconis Madison , wiscosisn , intermediate Accounting , volume 1 .IFRS Edition .

3- Horngren,C,Harrison,w.and Bamber,L,Accounting,(6)th edition,New Jersey ,USA person Prentice Hall,2005 .

4- Meigs & Meigs, Accounting The Basis for Business Decisions,(9)th edition, by McGraw-Hill, Inc (1993).

المراجع باللغة العربية:

1- خالد أمين عبد الله وآخرون، أصول المحاسبة، عمان: مكتب الكتب الأردني، 1990م.

2- حسام الدين مصطفى الخداش وآخرون، أصول المحاسبة المالية، ط(7)، عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر، 2010م .

3- يوسف جهماني واخرون، المحاسبة ومسك الدفاتر، رام الله: وزارة التربية والتعليم الفلسطينية،2005م.

4- ناصر نور الدين عبد اللطيف، المحاسبة المالية في شركات الأشخاص (شركات التضامن والتوصية البسيطة)، الاسكندرية: الدار الجامعية.

5- كمال الدين الدهراوي، سمير كامل عيسى، المحاسبة في شركات الأموال (وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية)، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2011م.

لجنة المناهج الوزارية:

د. صبري صيدم	أ. ثروت زيد	د. شهناز الفار
د. بصري صالح	أ. عزام أبو بكر	د. سمية نخالة
م. فواز مجاهد	أ. عبد الحكيم أبو جاموس	أ. وسام نخلة

لجنة الخطوط العريضة لمنهاج المحاسبة:

أ. محمد سالم "منسقاً"	أ. محمود الزهور	د. شاكر الشلالفة

المشاركون في ورشات كتاب المحاسبة للصف الثاني عشر :

أ. منى فطافطة	أ. إبراهيم شملاوي	أ. مأمون مسلم	أ. فاروق عرار
د. شاكر الشلالفة	أ. هيام كلاب	أ. سماح الوحوش	أ. مثقال عازم
أ. محمد قبها	أ. ختام أبو عين	أ. إبراهيم ثلجي	د. صبري مشتهى
أ. محمد ريحان	أ. علي خريوش	أ. صفاء اللحام	أ. مؤيد العبوشي
أ. نسرين مفارجة	أ. أحمد جندية	أ. ماجد حجة	أ. عليان المملوك
أ. محمود الزهور	أ. لينا بشارات	أ. يوسف حسان	
أ. محمد العامودي	أ. زياد غانم	أ. سماح سفاريني	
أ. سهاد أحمد زايد	أ. وفاء التميمي	أ. دلال بركات	